

حوزة النجف في العراق

تأليف

علي المدن . إبراهيم العبادي . علي المعموري

مراجعة: علي طاهر الحمود

حوزة النجف في العراق

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية:
(4933/9/2023)

حوزة النجف في العراق
الحمود، علي طاهر
المدن، علي، عبدالسيد
عبادي، إبراهيم طه
المعموري، علي عبدالهادي
عمان: مؤسسة فريدريش إيرت 2023.
(100) صفحة.
320.557
ر.ل.: (2023/9/4933)

//الوصافات: //الشعبة//الحركات الدينية//الجوانب السياسية//التاريخ السياسي//الأيدولوجيات//العراق

يحتمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيرت، مكتب الأردن والعراق - مكتب عمان
المدير المقيم سفن شفيرزنسكي، مؤسسة فريدريش إيرت-الأردن
صندوق بريد: 941876 عمان 11194 الأردن
البريد الإلكتروني: amman@fes.de
الموقع الإلكتروني: https://jordan.fes.de

غير مخصص للبيع

©مؤسسة فريدريش إيرت - مكتب عمان

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كلياً أو جزئياً، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعتبر بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيرت أو مركز البيان للدراسات والتخطيط، ويحمل كل كاتب مسؤولية ذاتية عما عبر عنه مضمون الجزء الذي كتبه.

- تصميم الغلاف: Beyond Design House
- التصميم الداخلي: Beyond Design House
- تحرير لغوي: زينب العجولي
- الرقم المعياري الدولي (ردمك): 7-41-759-9923-978

حوزة النجف في العراق

تأليف

علي المدن . إبراهيم العبادي . علي المعموري

مراجعة: علي طاهر الحمود

جدول المحتويات

9	المقدمة
13	الفصل الأول: حوزة النجف وسيناريوهات ما بعد السيستانية
13	تمهيد
15	حوزة النجف: النشأة والتطور والصعود الأخير
15	بغداد وتوطين العلم الإسلامي
15	مرحلة تشكيل المذهب
15	مرحلة تكوين المذهب
26	حوزة النجف: الدراسة ومجالاتها وأساتذتها
26	طبيعة درس الحوزوي
30	منهاج الدراسة ومجالاتها
33	الألقاب الدينية
34	حوزة النجف- المرجعية السيستانية، الصعود والدور السياسي
40	خليفة السيستاني والتحديات المنتظرة
40	معايير اختيار المرجع: نظرة أخرى
42	مرشحو محتلمون
45	تحديات منتظرة
50	الفصل الثاني: المرجعيات الدينية الشيعية ودورها في الشأن السياسي العراقي
50	تمهيد
52	مضمون الخطاب المرجعي في التعامل مع الشأن السياسي العراقي (2003-2010م)
61	مضمون الخطاب المرجعي في التعامل مع الشأن السياسي العراقي
61	(2010 - 2021م)
68	آفاق الاستمرار أو الضمور للخطاب والإرث المرجعي بعد رحيل المرجع السيستاني (رؤى مستقبلية)
71	الخاتمة للفصل الثاني

جدول المحتويات

72	الفصل الثالث: موارد المرجعية الشيعية والحوزة الدينية عبر تطوراتها التاريخية.
72	المقدمة
74	تمهيد
74	موارد التمويل.. من التاريخ إلى التراكم الفقهي.
78	الدولة العراقية والموارد الجديدة: من الجباية إلى الإنتاج.. نموذج العتبات المقدسة
79	لماذا العتبتين في كربلاء وليس النجف؟
80	مؤسسات السيستاني والعتبتين: تبادل الأدوار.
81	مكتب السيستاني وعمل العتبتين.
82	بعض مشاريع العتبتين.
83	المرجع الثري أو ثراء المرجع.. من يسبق من؟
85	الخاتمة للفصل الثالث
87	المصادر.

عن مؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبيرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية، كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية، حيث تأسست عام 1925 كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبيرت).

تهدف مؤسسة فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، ودعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة.

إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة في الأردن والعراق. كما تعمل مؤسسة فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق من خلال مشاركة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطراف سياسية مختلفة إلى إنشاء منابر للحوار الديمقراطي، وعقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسية متعلقة بالأسئلة السياسية الحالية.

المقدمة

علي طاهر الحمود

على الرغم من أنّ المنظومة الفقهية الشيعية مليئة بالأحكام والحقوق والالتزامات الفردية، إلا أنّها بقيت فقيرة في نواحيها الاجتماعية. ومردّد ذلك عدة أسباب؛ منها كون الشيعة أقلية مسلمة لم تتمكن من ممارسة الحكم أو المشاركة فيه كما ينبغي طوال التاريخ الإسلامي، والسبب الآخر هو أنّ الفكر السياسي الشيعي لم يشعر بالحاجة إلى النمو، لا سيما مع التوجه الذي تنامي بعد غيبة الإمام الثاني عشر للشيعة في القرن الثالث والفهم المرتبط بذلك. ذلك التوجه كان يشير إلى ضرورة أن يكون الحاكم معصوماً ومنصباً من قبل الله^[1]، وأنّ طالبي الحكم في زمن الغيبة ليسوا سوى رافعي راية الضلال^[2]، وبهذا الفهم ابتعد الشيعة شيئاً فشيئاً عن ضرورات التأسيس النظري للدولة، متخلّين بذلك عن الواقع الاجتماعي وميدان إدارته.

ونلاحظ في عهد الفقهاء الأول الفاصل بين غيبة الإمام 260هـ/874م إلى 460هـ/1068م وهي وفاة الشيخ أبي جعفر الطوسي، عدم اهتمام الفقهاء بسرعة السلطة القائمة من عدمها، وكانت فكرة الانتظار تتحول شيئاً فشيئاً إلى أحد أركان العقيدة الشيعية الإمامية، فيما كان اهتمام الفقهاء منحصرّاً في جمع الحديث والنصوص المكتملة للسنّة النبوية، بالإضافة إلى الإفتاء في الأحكام الفردية^[3].

وكانت مدينتا قم - في إيران الحالية - وبغداد في العراق مركزين مهمين للمدارس الفقهية الشيعية بحلول الغيبة الكبرى في القرن الثالث الهجري، إلا أنّ مركز الفقه انتقل فيما بعد إلى العراق كلياً، وتنقّل بين بغداد والنجف والحلة.

تمثل التحدي الرئيس لعلماء الشيعة خلال تلك الفترة بحسب بعض الباحثين في التكيف مع حقيقة اختفاء الإمام الثاني عشر للشيعة، ووفاء نوابه الأربعة، وطول مدّة الغيبة، الذي وضع الشيعة في مأزق تعطيل بعض الأحكام الإسلامية حتى ظهور الإمام الغائب. أنّ قبول فكرة الانتظار حتى عودة الإمام المنتظر يؤدي ضمناً إلى استبعاد الدعوة لإقامة الحكومة الإسلامية^[4].

1 الحسن بن يوسف ابن المطهر (العلامة الحلي)، (تذكرة الفقهاء)، نسخة إلكترونية في ("المكتبة الشيعية")، ص452.

2 محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة لتحصيل مسائل الشريعة، (ج 15، قم، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، بلا تاريخ، ص50-52. ينظر أيضاً: أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج8، (بيروت، منشورات الفجر 2007م، ص295 الحديث رقم 453، وفيه ينقل رواية عن جعفر الصادق يقول فيها: "كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله عز وجل".

3 وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية - الفاجرية والدولة العثمانية، بيروت، دار الطليعة، 2001م، ص25-23.

4 محمد عبد الكريم عتوم، النظرية السياسية المعاصرة للشيعة: الإمامية الاثني عشرية -دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير منشورة، عمان، دار البشر، 1988م، ص93.

لكن بمرور الوقت وخلال القرون السبعة الفاصلة بين القرن الرابع والعاشر الهجريين استبدل مفهوم التلازم بين (السلطة والإمام الغائب) بمفاهيم أخرى اتاحت للفقهاء تمثيل الإمام المعصوم، ومع ذلك بقي فقهاء الشيعة الإمامية متأخرين عن نظرائهم السنة في التنظير للحكم ومتطلباته، لأنهم لم يجربوا فعلياً الانخراط في الحكم بشكل واسع إلا مع تولي الصوفيون زمام الأمور في إيران ابتداءً من القرن السادس عشر، لتنضج بعدها أطروحات أخرى لاحقاً.

واختلف الباحثون في الصبغة العقائدية التي يمكن اعتبارها "شيعية" تجاه نظام الحكم ومواصفات الحاكم، وشرعية النظام السياسي من منظار التشيع، ويعود منشأ هذا الاختلاف إلى التباين في قراءة النصوص الدينية والمرويات المنقولة عن أئمة الشيعة وطرق تفسيرها ومدى شمولها "لقبادة الدين والدنيا"، كما توضح بعض النصوص الكلامية والفقهاء؛ وبناءً عليه فقد تباين علماء الدين فيما بينهم إلى توجهات شتى، فمنهم من اعتبر أن لا شرعية لأي نظام سياسي دنيوي من دون حضور الإمام، ومنهم من رفع الفقيه إلى منزلة الإمام ليكون نائباً له في قيادة النظام السياسي. وهكذا بحث اللاهوت الشيوعي عن مواصفات الحاكم - وليس مواصفات الحكم- وهو ما يترتب عليه العديد من التبعات.

وفي الإجمال فإن نظريات الفقه السياسي الشيعي كانت تحاول -وما تزال- الإجابة عن أسئلة محددة، مثل: هل أن الحكومة الإسلامية وكالة من الشعب أم لها ولاية عليه؟ هل الحكومة معينة من الله أم تأتي بالتفويض من الشعب؟ هل أن دائرة صلاحيات الحاكم مقبدة أم مطلقة؟ هل ينبغي أن يكون الحاكم فقيهاً أم خبيراً؟ هل أن إسلامية الحكومة تكون من خلال إشراف الفقهاء على التشريع أم تدخل الفقهاء المباشري في الإدارة؟ وكل هذه الأسئلة تبدو ثانوية أمام سؤال رئيس: ما هي شرعية السلطة في الفقه الشيعي؟ هل هي شرعية إلهية بلا واسطة؟ أم إلهية شعبية^[5]؟ أو هي مدنية تستمد شرعيتها من الشعب بشكل مباشر؟ ويبدو أن كل نظريات الفقه السياسي الشيعي إلى حد ولاية الفقيه تؤمن بالشرعية من النوع الأول (الإلهية بلا واسطة)، في حين حرص السيد محمد باقر الصدر ومن بعده من العلماء مثل الشيخ محمد جواد مغنية والشيخ مهدي شمس الدين والسيد علي السيستاني إلى اتباع نمط الشرعية من النوع الثاني (الإلهية شعبية).

يناقش الكتاب الحالي موضوعاً جديداً وقديماً في آن واحد، فالتشيع بوصفه مذهباً وجماعة، برز بوصفه إشكالية كبرى منذ العهد الأول في الإسلام، وبقي كذلك حتى الساعة التي يتم التعامل معه بوصفه الأقلية الأكبر عدداً من المسلمين في الشرق الأوسط.

ومن جهة أخرى تبرز اهتمامات متزايدة في الدراسات الاجتماعية والسياسية بفهم معمق آخر يتناول (الحوزة) أي المؤسسة الدينية الشيعية والمليكانيزمات الضابطة لها، فضلاً عن فهم مواردها المالية وتوجهاتها في بناء

5 الشيخ محسن كديفر، نظريات الدولة في الفقه الشيعي مع مقدمة نقدية ترجمة وتعليق: الشيخ محمد شقير، (بيروت، دار الهادي)، 2004م، ص. 70-53.

الدولة والأمة لا سيما بعد 2003م في العراق، إذ أمست نظرية المرجع الأعلى في النجف السيد علي السيستاني طوراً متجدداً واستثنائياً في تاريخ الفكر الشيعي في فهم الدولة والتزاماتها. وعلى الرغم من كل ذلك فإنَّ المدَّة التي سبقت لحظة 2003م لم تشهد انفصلاً تاماً للحوزة عن الشأن العام، إلا أنَّ معادلات عميقة ومعقدة كانت تحركها في هذا السياق.

يتناول الكتاب ضمن الدراسة الأولى التي كتبها باحث متمرس من داخل الحوزة شرحاً عاماً لحوزة النجف بوصفها الحوزة الأكثر أهمية والأقدم في العالم الشيعي، وأجواء الدراسة فيها وأهم السيناريوهات المطروحة في مرحلة ما بعد السيستاني. وتسهب هذه الدراسة التأسيسية ضمن سر تاريخي إضافة إلى المشاهدات العينية، في أكثر المباحث تعقيداً أي ظروف تأسيس المذهب الشيعي وتبلوره فقهيّاً، فضلاً على ظروف تأسيس حوزة النجف وصولاً إلى المرحلة المعاصرة والراهنة بتوجهاتها في الشأن العام.

وضمن الدراسة الثانية التي كتبها باحث ضليع بالحوزة والشأن السياسي العراقي أهم معالم نظرية السيستاني في بناء الدولة والأمة في العراق بعد 2003م، إذ أنَّ تناول النظرية السياسية للسيستاني لا تخلو من تعقيداتها الخاصة بالسياق العراقي، والمباحثات التي تعيشها مرجعيته مع رؤى متباينة لها ضمن حوزتي قم والنجف.

فيما تناولت الدراسة الثالثة والأخيرة قراءة معمقة ومميّزة عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة الدينية في النجف أشارت إلى معلومات قلَّما كانت في متناول اليد بهذا الصدد.

الفصل الأول:

حوزة النجف وسيناريوهات ما بعد السيستانية

علي المدن

تهيد

تعني كلمة "حوزة" في اللغة العربية "الناحية"، وهي تطلق على "المحوز" أي المضمّن في داخل ذلك الحيز المكاني. استخدمت أول الأمر في سياق جيوسياسي للعالم الإسلامي القديم، فقبل "حوزة الإسلام" وأريد بها الدلالة على المناطق التي يقطنها أغلبية مسلمة وتشكل امتداداً لعالم المسلمين وأمنهم وعقيدتهم، ثم توسع استخدامها بنحو أكثر تجريداً فقبل "حوزة الدين" أي بؤرته ومحله وموطنه.

يكاد يقتصر إطلاق كلمة "حوزة" في التداول اللغوي العربي المعاصر على الأوساط الدينية الشيعية، وهي تعني تحديداً المعاهد الدينية التي تدرس العلوم الشرعية الإسلامية وتخرّج رجال الدين طبقاً لمذهب الشيعة الإمامية. ليس من الواضح على وجه الدقة متى بدأ اختيار هذا المصطلح ولكننا متأكدون بأنه استخدم في القرن التاسع عشر لوصف المدن الدينية التي تدرّس فيها العلوم الشرعية في العراق (النجف وكربلاء والكاظمية)، واعتبرت هذه المدن (حوزة الدين والمذهب) أي المذهب الشيعي، للدلالة على أنها مدن شيعية خالصة تملك تأثيراً كبيراً على سائر الشيعة في مدن العالم، وفي نفس الفترة استخدم أيضاً، للإشارة لحلقة الدرس التي يقيمها كل أستاذ، وللمكان الذي يلقي دروسه فيه، فقبل: حوزة درس فلان، أو حوزة فلان، أي حلقاته البحثية الخاصة. ومع نهاية القرن التاسع عشر حدثت إزاحة في إطلاق الكلمة من "المكان" الذي يُدرس فيه إلى "العلوم" التي تدرّس في ذلك المكان: (الحوزة العلمية)؛ وصارت التسمية الجديدة تطلق على جميع حلقات الدرس والمعاهد التي تدرس علوم الشريعة ككل، وهو الاستخدام الذي مازال متداولاً حتى الآن. فالحوزة الدينية أو العلمية هي المؤسسات أو المدارس التي تقدم الدين الإسلامي بنسخته الشيعية الإمامية وتخرّج علماء الدين في الفقه الإسلامي والخطباء والباحثين على تنوع اختصاصاتهم ووظائفهم الدينية والاجتماعية. وهناك عدة مدارس في عدة دول (سوريا ولبنان وباكستان وأفغانستان وأذربيجان؛ مع مدارس دينية فرعية في مدن مختلفة من العراق وإيران... إلخ) ولكن تبقى الحوزة الدينية الأشهر عند المجتمعات الشيعية هي حوزة النجف وحوزة قم.

لم تشهد فترة زمنية سابقة اعتزالاً كاملاً للحوزة عن الشؤون الاجتماعية والسياسية العامة، إنما كانت هناك حالات تأثير من المد والجزر تحكمها تعقيدات الواقع السياسي والأدوار التي يلعبها الدين في حياة المجتمعات الإسلامية، وطالما أنّ هذه المجتمعات تقيم كل شيء فيها على الدين وانطلاقاً منه، فإنّ الحوزة بوصفها المسؤولة عن حفظ الدين وإنتاج خطابه والدفاع عنه، كانت في صلب جميع الجدالات الفكرية أو تلك المتصلة بالسياسة وقضايا الدولة وتنظيم المجتمع.

هذه الورقة تستهدف بالدرجة الأساس القارئ الغربي غير المتخصص في الدراسات الشيعية، وتحاول أن تقدم وصفاً عاماً لحوزة النجف بوصفها الحوزة الأعرق والأهم في العالم الشيعي، ثم تبدأ بالتطرق عن أجواء الدراسة فيها ومراحلها وأشهر تقاليدھا والأساتذة فيها، وأخيراً تتطرق إلى أهم المرشحين لخلافة المرجع السيستاني المعاصر والسيناريوهات المحتملة في هذا المجال والتحديات التي تواجه المرشح القادم. وعليه فإن هذه الورقة سنتناول بعد هذا التمهيد الموجز ثلاثة مباحث وخاتمة، وهي بالشكل الآتي:

المبحث الأول: حوزة النجف- النشأة والتطور والصعود الأخير.

المبحث الثاني: حوزة النجف- الدراسة ومجالاتها وأساتذتها.

المبحث الثالث: حوزة النجف- المرجعية السيستانية، الصعود والدور السياسي.

خاتمة: خليفة السيستاني والتحديات المنتظرة.

حوزة النجف: النشأة والتطور والصعود الأخير

بغداد وتوطين العلم الإسلامي

لا يمكن فصل نشأة حوزة النجف عما قبلها من أحداث، فهي لم تولد بمحض الصدفة، بل كانت نتيجة لحدث دراماتيكي حصل في القرن الخامس الهجري، بعد أن قرر أحد ألمع الشخصيات العلمية الشيعية أن ينتقل بحلقته البحثية إلى هذه المدينة العراقية المقفرة والمتصلة بالصحراء، والتي لم تكن تعرف آنذاك بأكثر من كونها مثنوىً لجثمان أهم رمز روحي عند الشيعة وهو الإمام علي بن أبي طالب، ابن عم النبي الإسلام وصهره وأبو أحفاده الذين ينحدر منهم كل من ينتسب لاحقاً إلى النبي، وتميزت قضية التلقي والتحصيل العلمي لاتباع المذهب الشيعي قبل انتقال الشيخ الطوسي إلى الغري حيث مرقد الإمام علي بالمرور بمرحلتين:

مرحلة تشكيل المذهب

تبدأ هذه المرحلة بجهود الإمام الخامس محمد بن علي الباقر (ت 114)، ثم ولده الإمام السادس جعفر بن محمد الصادق (ت 148)، وهي مرحلة بواكير البناء العلمي الخاص بالمذهب الشيعي في فرعه الحسيني (أبناء وأحفاد الإمام الحسين بن علي الذين يمثلون الرئاسة الروحية للشيعة الإمامية). وتمتد هذه المرحلة إلى القرن الرابع الهجري حيث دونت المجاميع الحديثية الكبرى: (الكافي في فنون علوم الدين) من تأليف أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت 329)، و(من لا يحضره الفقيه) لأبي جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي (ت 381)، وهذا الاتجاه الذي سيمسى لاحقاً باتجاه المحدثين. ولأن هذه المرحلة ركزت على جمع الحديث والأخبار فتميزت بالحل والترحال والتنقل بين المدن، وعرف رجال هذه المرحلة بكثرة السفر والاستقرار المحدود في الأماكن التي يقصدونها طلباً للحديث، وظهرت هنا أهمية عدة مدن، منها: المدينة والكوفة وقم والري وبيهق ونيشابور وخراسان وبغداد وغيرها.

هناك الكثير من الأسماء البارزة في هذه المرحلة، ومن أهمها: زُرارة بن أعين، ومعروف بن خربوذ، وبريد بن معاوية العجلي، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم، وجميل بن دراج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحماد بن عثمان، وحماد بن عيسى، وأبان بن عثمان، ويونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى البجلي، وابن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن أبي نصر البرنطي، والفضل بن شاذان ومحمد بن الحسن بن الوليد وجعفر بن محمد بن قولويه وغيرهم. يحظى هؤلاء الأشخاص بمكانة خاصة بوصفهم أصحاب الأئمة الخالص أو المحدثين المتفقيين بآثارهم، وبواسطة هؤلاء نقلت أهم فتاوى وتفسيرات أئمة المذهب التي ستعتمد كمرجعية فكرية في تحديد هوية الإسلام الشيعي، وخصوصاً الاتجاه الإبشاري منه والذي سنعرف على بعض رجاله في الصفحات القادمة.

مرحلة تكوين المذهب

بعد اكتساب المذهب الشيعي الإمامي هويته الخاصة من خلال تعرّفه على قاده الروحانيين الذين حُتمت سلسلتهم بغيبة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن المهدي عام 329، وبعد تدوين أهم المتون التي تحفظ

أخبار الأئمة وتعاليمهم ووصاياهم، بدأت المرحلة الثانية التي هي أكثر استقراراً في تلقي وتحصيل المعرفة الدينية المستتقة من تلك المتون، وفي هذه المرحلة يكون قد مر على تأسيس مدينة بغداد كعاصمة للدولة العباسية أكثر من 150 عاماً، وبجهود من الخليفة المأمون العلمية في دعم ترجمة الفلسفة وفتح مجالس العلم والمعرفة للأطباء وعلماء الفلك والفقهاء والمتكلمين ومناظراتهم، تحولت بغداد إلى عاصمة العالم الإسلامي سياسياً وعلمياً، فصارت مقصداً لكل عالم ومتعلم من المسلمين على اختلاف مذاهبهم وتباعدهم بلدانهم، وبتواجد أتباع المذاهب المختلفة في مكان واحد ولدت ظاهرة التلمذة المختلطة، حيث يدرس الطلاب علوم الدين على يد أساتذة مختلفين في انتماءاتهم المذهبية.

ساعد في المجال الشيعي صعود بعض الأسر الشيعية إلى الطاقم الإداري المتقدم في دار الخلافة، ثم تولى البويهيين مقاليد الحكم، على توسع النشاط العلمي للشيعية وبروز طبقة جديدة من رجال الدين المنتمين للمذهب الإمامي، وهو الاتجاه الذي سيمسى أغلب رجالاته باتجاه الفقهاء والمتكلمين؛ وكان على رأس هؤلاء الحسن بن علي الحَدَّاء العُماني (كان حياً في النصف الأول من القرن الرابع الهجري) ومحمد بن أحمد ابن الجنيد الإسكافي (قيل توفي عام 381) والحسين بن عبيد الله الغضائري (ت 411) وأبي عبد الله محمد بن النعمان العكبري الملقب بالمفيد (ت 413)، ولهذا الأخير يعود الفضل الأكبر في بناء الحلقات العلمية الشيعية الأولى في بغداد، واستقبال الشبان الشيعة المنخرطين في طلب العلم الديني ورعايتهم وتربيتهم والإنفاق عليهم، ومن هؤلاء الطلاب كان الشيخ محمد بن الحسن الطوسي الذي يعود له الفضل في وضع النجف على خارطة الحواضر الإسلامية التي تدرس العلوم الدينية.

هناك العديد من الدراسات التي كتبت عن تاريخ حوزة النجف تنطلق من فرضية أن تاريخ هذه الحوزة بدأ متقدماً ومتكاملاً ثم تطور على مراحل بشكل متواصل، بل إن البعض تحدث عن تاريخ النجف العلمي القديم وأن المدينة كانت نشطة علمياً يرتادها الطلاب قبل قدوم الطوسي، وفي تقديرنا فإن هذه الفرضيات لا تمتلك أدلة مقنعة على ذلك، فليس هناك من شواهد تاريخية موثوقة على وجود أمثال هذا النشاط الدراسي قبل الطوسي، كما أن مراحل تاريخ حوزة النجف ليست على مستوى واحد من حيث الأهمية، فالبدائيات تختلف عن المراحل اللاحقة، كما أن هناك مراحل غابت فيها النجف عن خارطة العالم بالكامل وكادت أن تندثر ثم استعادة عافيتها في وقت آخر. لذا نحن نتحفظ على الفرضية القائلة بأن النجف تمثل العاصمة العلمية للتشيع منذ ألف سنة، وإنها كانت في حالة من التواصل التاريخي والتراكم المعرفي حتى عصرنا الحاضر، بل إننا نعتقد إن مركزية النجف علمياً في الثقافة الشيعية إنما هي فكرة حديثة ولا يتجاوز عمرها القرنين والنصف.

وبناءً على ذلك سنحاول فيما يلي تقديم مخططاً عن هذا التاريخ نضعه في أربع مراحل، وهي كالآتي:

1. التدشين

ولد الطوسي في مدينة "طوس" بخراسان عام 385 وفيها قضى عقدين من عمره قبل أن ينتقل عام 408 إلى بغداد، وليس من الواضح ما إذا كانت الأسباب التي دفعت الطوسي للهجرة إلى بغداد هي مجرد الرغبة في

طلب العلم في المدينة الأهم في تلقي علوم الدين في وقته أو بسبب الأجواء المذهبية الصعبة التي رافقت فترة حكم السلطان محمود بن سبكتكين الغزنوي، أهم سلاطين الدولة الغزنوية والذي امتدت فترة حكمه من سنة 388 إلى سنة 421، ولكن الثابت أن أحياء بغداد في القرن الرابع والخامس الهجريين كانت تشهد اضطرابات أمنية كبيرة، تصل الأوضاع فيها أحياناً إلى حد القتل والجرح والحرق والنهب بين المذهبيين المتخاصمين بسبب التعصبات الدينية، وأن الخليفة القادر بالله العباسي سئم من هذه الاضطرابات، وحمل رجال الدين من القضاة والفقهاء، الذين جمعهم عام 408 وهذه هي السنة التي دخل فيها الطوسي إلى بغداد - في دار الخلافة إثر إحدى تلك النزاعات المتكررة، ومسؤولية هذه الفوضى التي تعجز شرطة المدينة عن معالجتها، وأصدر كتاباً استتاب بعض المبرزين من رجالات الطوائف، وأخذ خطوطهم بالتوبة، ثم أوصى الخليفة محمود بن سبكتكين، أو أن هذا الأخير تبني بنفسه سياسة الخليفة، بث "السنة" في خراسان، والسنة هنا تعني في الغالب التعاليم الدينية كما يفهمها علماء الحديث، وبالغ ابن سبكتكين في ذلك حتى إنه قتل جماعة ونفى كثيرين من أتباع المذاهب من المعتزلة والإمامية والإسماعيلية والجهمية والكرامية.

بناءً على ذلك؛ ليس بعيداً أن تكون لهجرة الطوسي إلى بغداد أكثر من عامل، علمي واجتماعي، خصوصاً وأن محمود الغزنوي حكم أول أمره مدينة نيسابور، التي درس الطوسي فيها، وقد شهدت المدينة هي الأخرى عدة اضطرابات بين أتباع المذاهب من الكرامية والحنفية والشافعية. وفي بغداد التحق الطوسي أول أمره بحلقات دروس الفقه الشافعي قبل أن ينقطع إلى مدرسة أبي عبد الله ابن المعلم (الشيخ المفيد) وتلميذه علي بن الحسين المعروف بالشيخ المرتضى (ت 436). قال ابن المطهر الحلي في كتابه خلاصة الأقوال موضعاً مكانة الطوسي: (شيخ الإمامية قدس الله روحه، رئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة عين صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تنسب إليه، صنف في كل فنون الإسلام، وهو المهذب للعقائد في الأصول والفروع، والجامع لكمالات النفس في العلم والعمل).

استقل الطوسي برئاسة المذهب الإمامي بعد رحيل أستاذه المرتضى عام 436، إلا أن المهاجر من اضطرابات خراسان لم يكن أفضل حالاً في بغداد بعد رحيل أستاذه المرتضى مما كان عليه سابقاً! فالعراق عموماً كان مضطرب سياسياً، والحروب الداخلية للدولة البويهية كانت مستمرة، وأهم انقساماتها الداخلية كانت ذات صبغة قومية بين الديلم والأتراك. تبعاً لتلك الانقسامات كانت تحدث الاصطاف في الشارع بين المذاهب الدينية، وفي الغالب كان الشيعة يصطفون مع الديلم فيما يصطف السنة (أو من يرون أنفسهم أولى بهذا الأسم من غيرهم؛ وهم أهل الحديث في مقابل المعتزلة والأشاعرة) مع الأتراك.

لم يمض وقت طويل على انتقال السلطة في بغداد عام 447 إلى السلاجقة الأتراك حتى تجددت الاضطرابات بين السنة والشيعة، عندها اتخذ الطوسي قراره عام 448 بالهجرة مرة ثانية، ولكنها هجرة داخل العراق، البلد الذي يستوطنه، فذهب عام 448 إلى مجاورة مشهد الإمام علي بن أبي طالب في الغري، وهي المدينة المعروفة اليوم بالنجف.

بقي الطوسي في النجف اثني عشر عاماً، أي حتى وفاته عام 460، ولم يكن نشاطه العلمي في تلك الفترة مميزاً بالقياس إلى فترة بغداد، بل كان مقتصرًا على مجلس صغير أُملي فيه بعض الأخبار ودونها ابنه، وهي المعروفة بكتاب (أمالي الشيخ الطوسي)، وكتاب آخر هو (اختيار معرفة الرجال) لخص فيه كتاب "رجال الكشي". أما الحوزة التي أنشأها فكانت حوزة فتيمة لم يقدر لها أن تساهم بإنتاج علمي واضح، لأن أغلب الطلاب المنخرطين فيها لم يحصلوا على تكوين علمي رصين ومعتمق بل اقتصروا على الإجازة في الرواية أو حضور الدروس العامة وليست التخصصية في الفقه أو الأصول أو علم الكلام، وكان أبرز من اشتهر منهم هو ابن الشيخ الطوسي المسمى بأبي علي الحسن بن محمد (توفي بعد 515)، الذي برزت زعامته بعد أبيه ولكنه لم يترك بعده جيلاً علمياً أو مؤلفاً مهماً.

وكان وراء ذلك عدة أسباب من أهمها أن أمر الانتقال إلى النجف كان قراراً شخصياً للطوسي، لم يصحب معه ولا رافقه فيه طلابه من ذوي التكوين العلمي الرصين، ولم يحصل أن توافد عدد من الطلاب للنجف للدراسة، فكانت حلقة الطوسي الابن حلقة صغيرة انفصلت عن الحاضرة العلمية الأهم التي كانت تمثلها بغداد، وفقدت بذلك الكثير من النشاط والتفاعل العلمي بين التيارات الفكرية والمدارس المذهبية التي تلعب دوراً مهماً في نمو وتطور المعرفة.

لم تستمر حوزة النجف المؤسسة توأماً أكثر من سبعة عقود، على أوسع التقديرات، حتى لمع نجم حوزة الحلّة التي تشكّلت أول الأمر من طلاب حلين تواصلوا مع النجف قليلاً واعدوا الدراسة في بغداد، كالشيخ عربي بن مسافر (ت بعد 580) والشيخ الحسين بن هبة الله بن رطبة السورواوي (ت 579) وأبي البقاء هبة الله بن مّا الحلّي (ت حدود 575) وأبي زكريا يحيى بن الحسن الهذلي (حياً 583 هـ) والشيخ أبي الحسين يحيى بن الحسن ابن بطريق (ت 600) وغيرهم، ثم استقلت بنفسها مع جيل ابن ادريس (ت 598) ومعين الدين سالم بن بدران المصري (حياً عام 629) وسالم بن محفوظ السورواوي (ت بحدود 630)، واستمرت بالنشاط والإنتاج العلمي والصدارة في الدراسات الدينية الشيعية على مدار القرن السابع والثامن والتاسع الهجري.

2. التمكين

في آخر جيل من كبار علماء المدرسة الحلية، وتحديدًا مع بدايات القرن التاسع، عاد للنجف بعض نشاطها العلمي مع الفاضل المقداد السيوري (ت 826) وتلميذه ابن فهد الحلّي (ت 841)، ومن درس الأخير خرجت شخصية ذات مكانة علمية كبيرة لعبت دوراً أساسياً في عودة الدراسة إلى النجف، وهو: علي بن هلال الجزائري (ت 937) الذي تتلمذ على يده الشيخ علي بن الحسين بن عبد العالي الكركي (ت 940) والشيخ إبراهيم بن سليمان القطيفي (ت نحو 950)، اللذان ثبتا بنشاطهما العلمي حوزة النجف كحاضرة للدراسة والتعليم.

إنّ المشايخ الثلاثة (المقداد السيوري وابن فهد الحلّي والجزائري) زاولوا نشاطاً دراسياً متقطعاً في النجف، حيث كان الأولان يعودان للحلّة أو كربلاء فيما الثالث قطع درسه في النجف بالسفر خارج العراق، إلا أنه منذ هذا التاريخ، وبتأثير بالغ من قيام الدولة الصفوية عام 907، سيكتب لحوزة النجف دور آخر بحكم العلاقة مع

السياسة، وسيدفع هذا الحدث الكبير باتجاه أمرين: تزايد الاهتمام بالمدن الدينية لأغراض دعائية من جهة، وتعظيم مكانة رجال الدين وأهمية دورهم في أيديولوجيا الدولة وسياساتها من جهة أخرى؛ وهذان الأمران أسهما في أن تحظى النجف بعناية جديدة لتكون حاضرة المذهب الشيعي العلمية.

ليس من أغراض هذه الورقة شرح تأثير قيام الدولة الصفوية على فتح تلك المناقشات الغنية والمطولة وذات الصبغة السياسية داخل الفكر الشيعي، إلا أنه من الضروري أن نشير إلى أن الدعم المالي الذي وفرته هذه الدولة الناشئة للفقهاء الشيعي الأكثر طموحاً في وقته، وهو الشيخ علي الكركي المتقدم ذكره، كان عاملاً مهماً جداً في جذب الاهتمام بالنجف وتشجيع الدراسة فيها.

بالمقدار الذي كان الصفويون والعثمانيون يستثمرون في الدين ويوظفونه في خلافاتهم السياسية كان فقهاء الشيعة في النجف (ومعها مدينة كربلاء المجاورة) منقسمون في تحديد موقفهم من هذا التوظيف وتقدير خطورته، ولقد أحدثت علاقة الكركي بالسلطات الصفوية ردود فعل قوية في الوسط الديني بدأت منذ زمن معاصره، وخصمه في نفس الوقت، الشيخ إبراهيم القطيفي (كان حياً عام 951) واستمرت مع الشيخ أحمد بن محمد الأربيلي (ت 993) لتبلغ ذروتها مع محمد أمين الاسترابادي (ت 1036).

دخل الكركي العراق عام 909، وشهد سقوط بغداد على يد القوات الصفوية عام 914، والتقى في العام ذاته بإسماعيل الصفوي (ت 930) عند زيارته النجف، وحين دعاه لتولي نشر العقيدة الشيعية في الأراضي التي تحكمها الدولة الصفوية وافقه الشيخ على ذلك ثم رافقه في حملته العسكرية على هراة عام 916، وكان يستلم من الدولة الصفوية سبعين ألف تومان ينفقها فيما يراه من ترويج المذهب وتمكين الحوزة والدارسين فيها، ولكنه عاد للعراق عام 920 ليتفرغ للتدريس والكتابة بعد أن وقعت له خلافات مع الأمير غياث الدين الدشتكي، قيل إنها كانت بسبب اختلافهما في تعيين قبلة بعض مدن بلاد فارس، ولكن الأقرب للواقع أن منشأ الخلاف هو اختلافهما في التفكير والمذهب وتنافسهما السياسي في الدولة الفتية، فالدشتكي فيلسوف ومن أصول زيدية والكركي فقيه وأبرز مشايخ الإمامية، وبالرغم من أن سياسة السلطان إسماعيل الصفوي دعت إلى الاستفادة من خدمات الشيخ إلا أنه؛ وهو رجل حرب ومن عائلة صوفية عريقة، لم يكن ليوافق على جميع تصرفاته، وبعد وفاة إسماعيل الصفوي تولى الحكم ابنه "طهماسب" الذي عاود تجسير المودة مع الشيخ وأصدر "فرماناً" عام 936، كتب الكركي مضمونه على ما يبدو منحه رسمياً منصب "شيخ الإسلام"، وهو مصطلح متداول في الأدبيات الإسلامية غير الشيعية، وخلع عليه لقب "نائب الإمام" وفوض له التصرف بصلاحيات مطلقة بلغت حد نصب الوزراء وعزلهم، وكان غياث الدين الدشتكي قد أصبح في هذه الفترة صاحب الصدارة (وهذا هو الاسم الشائع آنذاك لمنصب رئيس الوزراء)، فتجددت الخلافات بينه والشيخ بسبب تصرفات الأخير وعدم التزامه بالتعليمات التي يصدرها الدشتكي وتدخله ومن معه من مرافقيه العرب فيما يراه الدشتكي من صلاحياته. لقد انصر السلطان الصفوي للشيخ في تلك الخلافات فاستقال أو عزل غياث الدين الدشتكي عن منصبه وانصرف إلى شيراز، المدينة التي ينحدر منها وفيها عائلته، ومنح صلاحية التصرف في الأمور الشرعية في شيراز فقط. إن تصرفات الكركي الفقيه المتحمس لتطبيق الشريعة بقوة متنامية وصاعدة، أيقظت مرة أخرى

نقمة آخرين عليه، فطلب منحه الإذن بالعودة إلى العراق، فأعطي ما أراد وصدر كتاب "ترخيص" سلطاني به، وهو أقرب إلى أن يكون "إبعاداً" له، فعاد عام 930 وبقي أيامه الأخيرة في النجف حتى توفي عام 940.

إن سياسة الصفويين في فرض المذهب الشيعي في إيران كأيدولوجيا تفصلهم عن / وتحميمهم من، غرماهم العثمانيين ثم اعتماد أسلوب الترويج للثقافة المذهبية والسعي لتمكين رجال الدين الشيعة وبناء مدارسهم الشرعية، أفضت أول الأمر (مع القطيفي) إلى إيقاظ الموروث الشيعي الداعي إلى مقاطعة السلاطين بوصفهم حكماً متطفلين على منصب يعود للإمام المعصوم حصراً، ثم شحذت همم بعض أصحاب هذا الاتجاه ليطوروا سلسلة من الأفكار في نقد الاجتهاد الفقهي الساعي إلى تغطية شؤون الدولة في قضايا الخراج وإنفاذ الحدود وإقامة صلاة الجمعة وغير ذلك مما اعتبره اختصاصات حصرية للإمام المعصوم، وفي مرحلة أكبر من ذلك (مع الاسترابادي) انتهى الانقسام السياسي إلى انقسام فكري حول فهم تراث الإمامية وعلاقته بالسياسة والعلوم الأخرى من منطق وفلسفة التي لاقت رواجاً في دولة الصفويين بحكم جذورهم الصوفية.

إن بدايات هذه المرحلة من تاريخ النجف (مع المقداد وابن فهد والجزائري) بدأت متقطعة كما أشرنا، ولم تستقر إلا مع الكركي وحيله المدعوم صفوياً، ولكن بعد الكركي، وتحديدًا مع الأردبيلي العازف عن السياسة والمتحفظ على التعاون مع الصفويين والممتنع عن قبول هداياهم، تحولت النجف إلى مجرد صومعة بعيدة ومعزولة عن قصور السلاطين وتأثيرهم. كان الحسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي معاصراً للأردبيلي وقد دخل العراق على ما يبدو عام 956 إلا أنه ترك العراق -بالرغم من تعلقه الشديد به- لأسباب أمنية وسافر لإيران عام 960، ولم يكن لدى الأردبيلي إلا عدد محدود من الطلاب: حسن بن زين الدين العاملي (صاحب المعلم) وزميله وابن أخته محمد بن علي الموسوي العاملي (صاحب المدارك)، وقد درسا في النجف لفترة وجيزة لا تتجاوز السنتين أو الثلاثة ثم غادرا النجف إلى موطنهما، ولم يبق معه إلا تلميذه الأخير محمد بن علي الاسترابادي، وقد درس أيضاً عند صاحب المدارك عندما كان مقيماً في النجف، ولكن الاسترابادي ترك النجف أيضاً بعد وفاة الأردبيلي وانتقل إلى مكة وبقي فيها العقد الأخير من عمره حيث مات عام 1028.

بنهاية هذه المجموعة التي سارت على سمت الأردبيلي في مقاطعة السلطة الصفوية تكون النجف عادت إلى عصر الخمول مرة أخرى لتبرز في العراق حوزتا كربلاء والحويزة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، أما الوضع في إيران فله قصة أخرى، فإن سياسة الدولة بالتمكين المذهبي منحها ما يشبه الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحوزات وعلماء الدين، وخصوصاً في حوزة أصفهان.

3. التوطن

لكي نفهم هذه المرحلة من تاريخ حوزة النجف والتي تبدأ مع عصر محمد مهدي بحر العلوم وجعفر كاشف الغطاء علينا أن نبقى قليلاً في القرنين الحادي عشر والثاني عشر حيث سعدت حوزة كربلاء والحويزة وأصفهان.

إنّ تذمر السلاطين الصفويين، ومعهم بعض الأمراء، من تيار الفقهاء الذي يمثّله الشيخ علي الكركي، وهو تيار يأخذ التعليمات الدينية الشرعية على محمل الجد ويرى في نفسه الممثل الرسمي للإمام المعصوم تحت فكرة "نائب الإمام" التي رُوّجت لها الدعاية الصفوية، حيث إنّ هذا التذمر من قوّة الفقهاء الصاعدة قاد السلطة الصفوية إلى لعبة توازنات سياسية لمنع استئثار طرف من الأطراف الدينية بالقوّة والنفوذ على حساب الأطراف الأخرى.

إنّ الأطراف المتنافسة والمنقسمة في فهمها الديني كانت ممثلة بثلاثة اتجاهات: الاتجاه الديني الذي يقوده الفقهاء المجتهدون، والاتجاه الديني الذي يمثّله الفقهاء المحدثون، والاتجاه الديني الذي يقوده المتفلسفة الإشراقيون. إنّ التنافس في المرحلة التأسيسية للدولة الصفوية، وهي فترة حكم السلطان إسماعيل الصفوي، كانت بين الاتجاهين الأول والثالث، بين جناح الشيخ الكركي وجناح الأمير غياث الدين الدشتكي (ت ٩٤٨). والأخير وإن خسر إحدى جولات التنافس السياسي مع الكركي كما أشرنا إلى ذلك سابقاً إلا أنّه نجح في تغيير تفكير جميع من جاءوا بعده، سواء من خلال دراسة الكثير من معاصريه في مدرسته "المصورية" في شيراز أو بحضورهم دروسه التي كان يلقونها في أصفهان. لقد خلق تيار الدشتكي (الأب والابن)، الذي لاقى ترحيباً من السلطة السياسية، مزاجاً فكرياً يزدي علوم الشريعة، وخصوصاً الفقه، بوصفها أعمالاً فكرية أقل رصانة من الناحية العلمية، وهو ما دفع أغلب معاصريه إلى دراسة متون التراث الفلسفي | الصوفي ومزجها في علوم الشريعة بما في ذلك علوم الفقه والحديث.

إنّ تراجع جناح الفقهاء المجتهدين انتهى إلى صعود غريمه جناح المحدثين المناهدين بإعادة الاعتبار للمدونات الحديثية، وهو المسمى باتجاه أو المدرسة الإخبارية، ولكن المفارقة أنّ هذا الاتجاه، وبتأثير من الاتجاه الفلسفي الإشراقي، استعاد تلك المدونات بعد مزجها بمقدمات التفلسف الإشراقي إلى الحد أنّ محمد العاملي صاحب المدارك رفض اللقاء بعبدالله بن حسين التستري (ت 1021) لاعتقاده أنّ الأخير كان عاملاً مساعداً على ترك العمل بالأخبار والأحاديث المروية عن أئمة المذهب الشيعي، مع أنّه كان، وفقاً لتلميذه محمد تقي المجلسي (ت 1070): (شيخ الطائفة الإمامية في عصره) ومنه انتشر الفقه والحديث؛ في أصفهان.

في النهاية كان الاتجاه المقاطع للدولة الصفوية (إبراهيم القطيفي ومحمد علي الأسترابادي ومحمد أمين الأسترابادي) قد نجح في نشر الحديث والأخبار بجهود أمثال كمال الدين محمد بن الحسن العاملي النطنزي المعروف بـ"الدرويش" (ت 977) والذي كان أول من نشر الحديث بأصفهان بعد ظهور الدولة الصفوية، وعبدالله بن الحسين التستري الذي أشرنا له سابقاً، وجمال الدين الماجد بن هاشم البحراني (ت 1028) الذي كان أول من نشر علم الحديث في شيراز، ولطف الله الميسي العاملي (ت 1032) ونور الدين علي بن أحمد آل أبي جامع العاملي (ت 1005)، وعبد النبي الجزائري (ت 1021)، ومحمد بن الحسن بن زين الدين العاملي (ت 1030)، ومحمد بن الحسن الحر العاملي (ت 1033) وزين الدين علي بن سليمان البحراني (ت 1064)، ومحمد تقي المجلسي (ت 1070) وفخر الدين الطريحي (ت 1087) ومحمد صالح المازندراني (ت 1081) ومحمد محسن الكاشاني (ت 1091) ومحمد باقر المجلسي (ت 1110) ونعمة الله الجزائري (ت 1112) وجعفر

بن عبد الله الحويزي (ت 1115) وغيرهم الكثير جداً، وكانت بداية هذا النجاح بصعود المجلسي الأب إلى مشيخة الإسلام الذي يعد أرفع منصب ديني في ذلك الوقت.

هكذا نعرف أنّ القرن الحادي عشر والثاني عشر كانا عصراً صعود الإخبارية في أغلب الحواضر الدينية الشيعية (أصفهان وشيراز وقزوین ومشهد وكربلاء والحوية والبحرين)، إلا أنّ تيار المحدثين الذي انتعش في سياق غلبة تيار التفلسف الإشراقي على تيار الفقهاء عاد ليشهد انقساماً بعد توغل هذا التفلسف إلى داخله وداخل تيار الفقهاء، بل إنّ تيار الفقهاء استطاع أن يعيد بناء منظومته الفكرية بالاستفادة من هذا التراث الفلسفي نفسه، وسيكون بروز محمد باقر بن محمد أكمل البهبهاني المعروف بالوحيد البهبهاني (ت 1206)، وانتقاله إلى كربلاء بعد سقوط الدولة الصفوية عام 1145 إيذاناً بدخول مرحلة جديدة من التنافس بين التيارين، وكان من آثار حملة الوحد البهبهاني الواسعة على الإخبارية، سواء في دروسه أو في مناظراته وكتبه أو في حصاره الاجتماعي على عميد الإخباريين المعاصر له الشيخ يوسف البحراني (ت 1186) تراجع هذه المدرسة الفكرية في هذه المرحلة.

أنتج مجلس درس البهبهاني العديد من الفقهاء والأصوليين، تميز من بينهم شخصيتان ستصنعان للنجف مكانها المعاصرة، وهما: محمد مهدي بحر العلوم (ت 1212)، وجعفر بن خضر الجناحي "كاشف الغطاء" (ت 1228).

انتقل محمد مهدي بحر العلوم عند توليه زعامة الطائفة الشيعية إلى النجف، وفيها اعتمد أسلوباً في إدارة الشؤون الدينية لم يسبقه إليه أحد، حيث وُزِع المهام على عدة شخصيات من تلامذته المقربين فجعل الإفتاء للشيخ جعفر كاشف الغطاء وإمامة الصلاة للشيخ حسين نجف والقضاء للشيخ شريف محي الدين وتفرغ هو للأمور الأخرى بالتدريس والإشراف على شؤون الحوزة.

وبعد وفاة بحر العلوم واصل الشيخ جعفر كاشف الغطاء، الذي هو تلميذ مشترك عند الوحيد البهبهاني وبحر العلوم، ما بدأه أستاذه، وبفضل نبوغه ومكانته عند فتح علي شاه القاجاري، تمكّن من إعادة مكانة النجف فافتتح المدارس الدينية وربى جيلاً من الفقهاء رفيعي المستوى حافظوا على حوزته، وكان من بين أهم رجالات هذا الجيل أولاده الأربعة (موسى (ت 1241) وعلي (ت 1253) ومحمد (ت 1246) وحسن (ت 1267)) الذين تولوا المرجعية بنحو متعاقب، ومعهم أصحابهم الذين كانوا من الطبقة الرفيعة جداً من الفقهاء كصدر الدين العاملي وأسّد الله الكاظمي ومحمد تقي الأصفهاني ومحمد حسن النجفي، وقد خرج من درس هذا الأخير الشيخ مرتضى الأنصاري (ت 1281) فخلفه في زعامة الحوزة.

لقد قادت نقاشات الوحيد البهبهاني إلى تراجع الإخبارية في كربلاء ولكنها (أي تلك النقاشات) أنتجت تياراً أشد باطنية تمثل بأعمال أحمد الأحسائي (ت 1241) وتلميذه كاظم الرشتي (ت 1259) وهو التيار الذي سيحمل اسم الشيخية، ولكن مع صعود جعفر كاشف الغطاء للمرجعية كان عليه أن يحسم بقايا الخلاف القديم الذي قسّم الشيعة إلى إخباريين واجتهاديين (أو أصوليين)، ولم تكن الشيخية هي التي يستهدفها جعفر الغطاء بقدر عنايته بالإخبارية التي يمثّلها جمال الدين محمد بن عبد النبي الأخباري (ت 1232 \ 1817)،

فبدأ بتحريض القبائل العربية ضده وكتابة الردود على أفكاره ودخل بلاط فتح علي شاه القاجاري والوالي العثماني في بغداد "سعيد باشا" على الخط كجزء من صراع الطرفين في استمالة القوى السياسية لأغراض دينية، وكاد محمد الأبخاري أن يغير المعادلة السياسية في البلاط لصالحه لولا أن تدخل الشيخ جعفر كاشف الغطاء وطلابه ونجاحهم في عزله، وأخيراً أفتى الشيخ موسى كاشف الغطاء، ابن الشيخ جعفر والقائم مقامه، بضالته وجواز قتله فقتل عام (1817م). وبهذا أغلقت الصفحة الإخبارية كحركة فكرية تهدد موقع النجف وحوزتها واتجاهها الفكري.

إلى جانب هذا لعبت حوزة النجف في هذه المرحلة، ومنذ نهايات القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر، أدواراً مهمة في مجال السياسة، من أهمها؛ فتوى الشيخ كاشف الغطاء بالجهاد ضد القوات الروسية في حربها مع الدولة القاجارية في إيران. ومنها؛ حمايته للنجف من غزوات عبد العزيز بن محمد بن سعود (ت 1803) بعد ظهور حركة محمد بن عبد الوهاب (ت 1792) وقد أُلّف كتاباً بعنوان "منهج الرشاد لمن أراد السداد" بعثه لعبد العزيز آل سعود شرح فيه بعض الأمور التي حارب من أجلها الوهابية بوصفها شركاً بالله (كالتوسل بغير الله وزيارة القبور) وكان هدف كاشف الغطاء إبعاد نهمة الضلال في الدين وعبادة القبور عن سكان النجف، ولكنه لم يكتف بذلك إذ طلب لاحقاً، وبعد وفاة محمد بن عبد الوهاب، من فتح علي شاه أن يحفر سوراً حول النجف لحمايتها. ومن الأدوار الأخرى التي لعبتها حوزة النجف في هذه الفترة "الوساطات" بين الدولتين القاجارية والعثمانية من أجل الإصلاح وتبادل أسرى الحرب بين الدولتين.

أما بعد تصدّر الشيخ مرتضى الأنصاري للمرجعية، فقد حصلت حوزة النجف على مكسبين مهمين: (الأول) شهرة فقهاء النجف عند أغلب المجتمعات الشيعية وارتباط تلك المجتمعات بهم وتحول حوزة النجف إلى ما يشبه "عاصمة القرار الشيعي" بعد أن كانت تلجأ شيعة تلك المجتمعات إلى رجال الدين المتواجدين في مناطقهم، و(الثاني) إرسال تلك المجتمعات "الحقوق الشرعية" من أموال الخمس والزكاة والتبرعات وغيرها إلى المرجع الديني في النجف بعد أن كانت تعطى إلى رجال الدين المقيمين في تلك المجتمعات، وعن هذين التحوّلين الكبيرين من الناحية الدينية والمالية في زمن الشيخ مرتضى الأنصاري كتب حسن الصدر يقول: (وبسببه [= الأنصاري] فُتح على علماء العتبات أمران عظيمان: أحدهما رجوع عامة الشيعة في التقليد إلى علماء العتبات، وهذا لم يكن قبل الشيخ، كانوا يقلّدون من عندهم من الفقهاء، والثاني إرسال الوجوه والحقوق إلى العلماء المراجع في العراق، وهذا أيضاً لم يكن قبل الشيخ).

4. الاستعمار وما بعد الاستقلال

بعد وفاة الشيخ الأنصاري عام 1281 برزت مرجعية السيد محمد حسن الشيرازي في النجف ولكن لأسباب غير واضحة تماماً انتقل بعد عشر سنوات، أي في العام 1291 إلى سامراء وبنى هناك مدرسة كبيرة استقطبت العديد من الطلاب الشيعة من حول العالم إلا أنه توفي بعد عقدين تقريباً في العام 1312 / 1895م) فخلفه الشيخ محمد تقي الشيرازي (ت 1338 / 1920م)، وقد رافقت مرجعية الأخير أحداث كبيرة، منها: توقيع ناصر الدين

شاه القاجاري اتفاقية احتكار الشركة الإيرانية الإنجليزية للتبغ في إيران عام 1890م وإصدار الشيرازي إثر ذلك فتوى تحريم شرب التبناك، ثم دخول القوات الإنجليزية للعراق عام 1914م وإصداره فتوى الجهاد ضدها.

في هذه العقود الأربع (من 1291 إلى 1338) توجهت الأنظار نحو سامراء، ولكن وجود طبقة من كبار الفقهاء في النجف، وعلى رأسهم طلاب الشيرازي كمحمد كاظم الخراساني (ت 1839 / 1911م) وكاظم الطباطبائي اليزدي (ت 1831 / 1919م) أبطت للنجف حضورها القوي، ولاسيما بعد بدء حراك الحركة الدستورية في إيران والتي انطلقت عام 1905م وصادق الشاه ناصر الدين على لجنة صياغة مواد الدستور عام 1907م. وبالمقدار الذي أحدثته هذه الحركة من انقسام بين فقهاء النجف، فريق مؤيد يتأسسه كاظم الخراساني وفريق معارض يتأسسه كاظم اليزدي، فإنها أعادت لحوزة النجف تأثيرها الكبير خارج العراق. وكان كتاب "تنبيه الأمة وتنزيه الملة" من تأليف محمد حسين النائيني (ت 1936)، وهو من تلاميذ الخراساني، قد منح حوزة النجف دوراً يتخطى مجرد المكانة الروحية لدى أتباعها إلى المشاركة في النقاشات السياسية وتوجيه الرأي العام الشيعي، وخصوصاً في إيران.

إن دخول حوزة النجف في أزمة الملكية الدستورية في إيران ثم صدور فتوى الشيرازي بالجهاد ضد الإنجليز وانخراط عدد كبير من فقهاؤها في الثورة كفتح الله الأصفهاني المعروف بشيخ الشريعة (توفي في بدء انطلاق الثورة عام 1920م) ومهدي الخالصي ومحمد سعيد الحبوبي ومهدي الحيدري ومحسن الحكيم وغيرهم، ثم رعاية الحوزة لقيام النظام السياسي الملكي في العراق عبر دعم فيصل ابن الشريف الحسين بن علي الهاشمي لاعتلاء عرش العراق والذي سيصبح أول ملك للعراق. إن هذه الأحداث مجتمعة هي من وضعت حوزة النجف في عمق المشهد السياسي والثقافي المعاصر، وقد ساقطت تطورات النظام الملكي في العراق إلى تقاطعات بين الملك والحوزة في النجف، وبنحو خاص كانت التقاطعات مع الشيخ مهدي الخالصي (أحد أهم مراجع الدين آنذاك) الذي بايع الملك بشرط الحفاظ على استقلال العراق وعندما وقع الملك اتفاقية الحماية والتعاون مع بريطانيا عام 1922م اعتبرها الخالصي إخلالاً بشرط البيعة ودعى إلى مقاطعة الانتخابات، وجرت بينه والحكومة عدة توترات دفعت رئيس الوزراء السعدون إلى ترحيل الشيخ الخالصي عام 1923م إلى الهند فنزل في السعودية وتلقى دعوة من الحكومة الإيرانية فانتقل إلى إيران وقد سبقه إليها عدة من المراجع النجفيين سافروا من العراق إلى إيران تضامناً معه، منهم أبو الحسن الأصفهاني وحسين النائيني، ولكن مع ذلك لم تؤثر هذه الأحداث على مكانة الحوزة وكوادرها الأخرى، وبقيت المرجعية فاعلة في عدة اشخاص أبرزهم أبو الحسن الأصفهاني الذي عاد للعراق في 1924م.

كانت نقطة التحول الكبير في حوزة النجف هو صعود محسن الطباطبائي الحكيم (ت 1970) للمرجعية خلفاً لأبو الحسن الأصفهاني، فشهدت النجف في عصره نشاطاً فاعلاً في مجالات عديدة، منها:

- تأسيس المدارس الدينية والتوسع في قبول الطلاب الراغبين في دراسة العلوم الشرعية.
- رعاية العديد من المجلات العلمية ودور النشر.

- دعم كبير لتشكيل جماعة العلماء في العراق التي ستمارس دوراً ثقافياً وسياسياً بالغة التأثير.
- تبني نشاطات وفعاليات عديدة كتأسيس المكتبات في مدن العراق وبث الوكلاء وإقامة المهرجانات الدينية الخاصة بالمذهب الشعبي.

وقد تزامنت مرجعيته مع تشكيل الأحزاب السياسية الإسلامية التي اتخذت منه غطاء لعملها وأثرت بدورها في صناعة خطاب مرجعي يتعاطى بإيجابية مع الأحداث الإسلامية العامة وخصوصاً القضية الفلسطينية، مضافاً إلى إصداره فتوى بتحريم الانخراط في صفوف الحزب الشيوعي العراقي.

الانعطاف الخطيرة التي حصلت في سنوات مرجعيته الأخيرة هي استلام حزب البعث العربي الاشتراكي لمقاليد السلطة في العراق عام 1968م وتصادم المواجهة بين البعثيين والإسلاميين، فأنهم ابنه محمد مهدي الحكيم بالعمالة لأجندة خارجية ثم ما لبث أن توفي المرجع الحكيم عام 1970م، وساءت العلاقة بين الطرفين (الحوزة ونظام البعث) إلى حد تبني الحكومة العراقية لسياسات قمعية شديدة القسوة كاعتقال وتعذيب الإسلاميين ومحاصرة الحوزة ومراقبتها إعدام أعداد كبيرة من رجالها.

يمكن أن نعتبر العقدين اللاحقين على وفاة الحكيم، حيث كانت المرجعية العليا لأبي القاسم الخوئي (ت 1992)، صاحب الحلقة الدراسية الشيعية الأطول والأوسع والأكثر عدداً من الطلاب في القرن العشرين، من أسوأ المراحل التي مرت بها حوزة النجف في تاريخها الطويل؛ إذ بلغ حصار حكومة البعث للحوزة حدّاً أفرغها بالكامل أو يكاد من جميع رجالها ومدارسها ودروسها ومجالاتها ومنتدياتها العلمية، وصار من الصعب جداً لأي طالب من العراق أو خارجه أن يفكر في الذهاب للحوزة للدراسة. ولكن بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991م وفرض الحصار الاقتصادي المدمر على العراق، ثم رحيل آية الله الخوئي، انطلقت السلطات العراقية ما عُرف بالحملة الإيمانية، فتنفست الحوزة بعض الصعداء وبرزت مرجعية آية الله السيد محمد الصدر فتولّى إدارة الحوزة وإحياء مدارسها وفتح باب التسجيل للراغبين في الدراسات الدينية، وقد شمل نشاطه -مضافاً لإلقاء دروس الفقه والأصول والتفسير أموراً أخرى كإقامة صلاة الجمعة بنفسه في مسجد الكوفة وإرسال ممثلين عنه يقيمون صلاة الجمعة في جميع مدن العراق، واتسمت حركته بطابعها الجماهيري والتنقيف الديني الواسع إلا أنه اغتيل مع نجله عام 1998م من قبل مجهولين وأُثممت السلطات بالمسؤولية عن ذلك، وقد تركت مرجعية الصدر تأثيراً بالغاً في الأوساط الاجتماعية العراقية مازالت فاعلة حتى يومنا هذا، والتيار السياسي الذي يقوده نجله مقتدى الصدر هو أحد تجليات هذا التأثير.

بخصوص المرحلة الراهنة من حوزة النجف وطابعها الأممي في ظل مرجعية آية الله علي السيستاني فإننا سنعود للحديث عنها في المبحث الثالث من هذه الورقة عند حديثنا عن السيستانية، وهناك سنشير إلى المستوى الأوسع الذي وصلت له حوزة النجف المعاصرة في حضورها العالمي كأكبر وأهم مركز ديني لتمثيل المسلمين الشيعة حول العالم.

حوزة النجف: الدراسة ومجالاتها وأساتذتها

طبيعة الدرس الحوزوي

يعد كتاب "منية المرید في آداب المفید والمستفید" لمؤلفه زين الدين بن علي العاملي المعروف بالشهيد الثاني، والذي ألفه عام 945، أي قبل إحدى عشر سنة من وفاته عام 965، أحد أهم الكتب التي توضح تقاليد الدراسة في الحوزات الشيعية منذ خمسة قرون. لقد كرر جميع من جاءوا بعد العاملي، كصدر المتألّهين الشيرازي ومحسن الفيض الكاشاني، الأفكار والتعليمات الواردة في هذا الكتاب. وفي عام 1081، أي بعد أكثر من قرن على تأليف العاملي لكتابه، يذكر نعمة الله الجزائري في "الأنوار النعمانية" أحوال الدراسة الدينية في مدارس شيراز وأصفهان فيعيد أيضاً جميع ما تناوله العاملي، وهكذا يستمر هذا التقليد حتى زماننا المعاصر حيث ينصح الأساتذة طلابهم المبتدئين في دراسة العلوم الدينية بقراءة هذا الكتاب والالتزام بمضامينه.

لقد حصلت تغييرات كثيرة بشأن تقنيات الدراسة التي ذكرها العاملي في كتابه إلا أنّ الشيء الوحيد الذي لم يتغير حتى الزمن المعاصر هو النظر إلى مسألة الانخراط في دراسة العلوم الدينية كجزء من مهمة "رسولية" نبيلة ومميزة جداً تعود إلى مواصلة وإحياء التراث النبوي؛ من هنا فإنّ أغلب ما تركز عليه تلك الوصايا الدراسية هو "آداب المتعلم" التي تحت على الزهد والتواضع والشغف بالمعرفة والإخلاص للحقيقة ونبذ المرء والانصراف الكامل إلى الدراسة بلا شواغل أخرى جانبية.

وبسبب من الاستقلال التاريخي للمؤسسات الدينية الشيعية عن الدولة فإنّ مسألة الانشغال بدراسة العلوم الشرعية تواجه على الدوام أزمة في تأمين نفقات الطلاب المتفرغين لها، وقد كان -وما يزال إلى حد كبير- يجري تأمين تلك النفقات من الأموال التي يدفعها المؤمنون كمستحقات شرعية (الخمسة والزكاة ونحوها) أو تبرعات إلى الفقهاء في الحوزة، ثم يوزع هؤلاء الفقهاء جزءاً من تلك الأموال على الطلاب كرواتب شهرية توفر لهم أو بالكاد الحد الأدنى من متطلبات المعيشة.

لا توجد في الحوزة، والحديث هنا عن حوزة النجف، مدارس أو معاهد للدراسة بالمعنى الدقيق لكلمة "مدرسة" أو "معهد"، أي مؤسسة علمية بصفوف ومراحل تعليمية محددة يحصل فيها الطالب على محاضرات في "مقررات دراسية" معينة ثم يستلم في نهاية دراسته شهادة رسمية، بل تستخدم كلمة "مدرسة" للإشارة فقط إلى "محل إقامة" الطلاب فترة دراستهم، أما الدراسة؛ فهي حرة بالكامل، يختار فيها الطالب نفسه "العلم" الذي يبدأ به و"الكتاب" الذي يدرسه و"الأستاذ" الذي يدرس عنده، والتدريس يكون مجاناً، سواء في الحلقات الدراسية المفتوحة أو تلك الخاصة بطلاب معينين.

تعود فكرة الإصلاح الديني وخصوصاً في مجال الدراسة وتطوير مناهجها في الحوزات الشيعية الحديثة إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وكان من أوائل الداعين لهذه الفكرة محسن الأمين العاملي بعد زيارته للنجف عام 1890 م، كما كان للشيخ محمد جواد الجزائري (ت 1959م)، وهو أحد أعلام النجف في وقته،

مساع يعود تاريخها إلى عام 1905م هدفها تأسيس جمعية باسم "نقابة الإصلاح العلمي" مهمتها تنظيم الدراسة وتطويرها على غرار ما هو معروف في الجامعات الحديثة، وبحلول عام 1920م كان مشروع إصلاح التعليم الديني في الحوزة يلقي رواجاً بين صفوف النخبة الإصلاحية من علماء النجف وأساتذتها، كما أبدت الدولة العراقية ممثلة بأعلى سلطة فيها وهو الملك فيصل رغبتها بتشكيل جامعة دينية في النجف على غرار جامعة الأزهر في مصر وتمويلها من ميزانية الدولة، إلا هذه المبادرة لم تلق تفاعلاً نجفياً واكتفت الدولة ببعث بعض الطلاب لإكمال دراساتهم العليا في مصر.

وبحسب يوميات الشيخ محمد رضا المظفر (1904م - 1964م)، فإن مساعي إصلاح التعليم الديني في النجف بدأت بمحاولتين سبقتا الجهود التي دشنها المظفر نفسه: الأولى وقعت إثر زيارة الشيخ محمد رضا الشيبلي للنجف يوم كان وزيراً للمعارف سنة 1924م، فبعد أن اجتمع معه جماعة من شخصيات النجف البارزين في ذلك الوقت، وهم: محمد جواد الجواهري وعبد الكريم الجزائري وعبد الرضا الشيخ راضي ومحمد علي بحر العلوم ومحمد رضا الصافي، اتفقوا على تأسيس كلية دينية تبتناها وزارة المعارف ثم رفعوا مذكرة إلى الوزارة يطالبونها بذلك إلا إنهم تراجعوا عن هذا الطلب بعد تعرضهم للنقد في الأوساط النجفية. أما الثانية، كانت عام 1930م بعد أن نشطت المطالبة بتأسيس الكلية واتسع مداها، ولكن أصحاب هذه المحاولة لم يشاؤوا تمويل المشروع من أموال الحكومة حفاظاً على استقلاله، وقد اشترك في هذه المحاولة نفس الجماعة السابقة بالإضافة إلى أسماء جملة من أقطاب حوزة النجف كمحمد حسين كاشف الغطاء وضياء العراقي ومحمد حسين الأصفهاني ومحمد الخلخالي ومهدي الآخوند ومحمد حسن المظفر ومحمد رضا آل ياسين ومنصور المحنصر وموسى الجصاني وعلي شبر ومحمد حسين المظفر وعلي بحر العلوم ومحمد رضا كاشف الغطاء ومحمد جواد الجزائري وغيرهم. فوقعوا بياناً مشتركاً وضعوا فيه أسس الكلية وأهدافها والتعاقد على تأسيسها، ولكن هذه المحاولة واجهت نفس مصير المحاولة السابقة وفشلت بعد إحداث ضجة اجتماعية حولها بسبب الطابع "التنظيمي" للمشروع والذي لم تألفه الحوزة.

أما المحاولات الخاصة بالمظفر نفسه والتي ستكلل بالنجاح بفضل إصراره ومثابرتة، فقد انطلقت أول اجتماعاتها السرية، وكانت محور الاجتماعات هو مناقشة مشروع إصلاح التعليم الديني، عام 1942م ولكنها تشكلت من مجموعة شخصيات أخرى غير المجموعة التي التقت بالشيبلي إلا أن ما قلناه عن الأوضاع الفكرية المحافظة لحوزة النجف، مضافاً لضعف إمكانيات الساعين للمشروع مادياً وتنظيمياً، لم تساعد على الارتقاء بتلك النقاشات أكثر من طابعها النظري كطموح غير قابل للتحقيق؛ ولكن بحلول عام 1930م نجح المظفر في إعلان اسم "جمعية منتدى النشر" كتنظيم هدفه تأليف الكتب ونشرها، وكان اختيار هذا الاسم مقصوداً من أجل أن لا يثير حفيظة الرافضين للمشروع أو المشككين به، وفي عام 1935م حصلت الجمعية على الاعتراف الرسمي من الدولة العراقية، ونشرت العديد من الكتب والدراسات، ثم انتقلت عام 1938م إلى الخطوة الثانية من برنامجها وهو افتتاح "كلية منتدى النشر"، وفي عام 1957م أسس المظفر "كلية الفقه" في النجف الأشرف لتعترف بها وزارة المعارف العراقية في السنة اللاحقة.

لقد كان العقد الأول لتأسيس كلية الفقه هو العصر الذهبي لمشروع المظفر الإصلاحية فعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها الكلية بعد تولي حزب البعث للسلطة عام 1968م نتيجة للإجراءات الأمنية المشددة التي اتخذها النظام السياسي والتي انتهت في عام 1991م إلى إلغاء الدولة لقرار الاعتراف بالكلية، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا المشروع ظل يمثل المبادرة الأكثر جدية، بل والوحيدة، في إصلاح التعليم في الحوزات الشيعية في العراق وخارجه، ولهذا المشروع يعود الفضل في خلق نخبة من الباحثين الدينيين الأوسع تأثيراً في صناعة الوعي الديني في العقود المتأخرة في العراق، وهو الأمر الذي يمكن للقارئ أن يطلع عليه من خلال متابعة قوائم أسماء العاملين في هذا المشروع أو المتخرجين منه والنظر إلى الأدوار الثقافية والسياسية التي لعبوها في البلد.

من الشخصيات العلمية الكبيرة الأخرى في النجف التي اهتمت بتطوير التعليم الديني في حوزة النجف بعد المظفر هو محمد باقر الصدر (1935-1980م)، وكان في نيته أن يكتب عدة كتب في أكثر من اختصاص من الاختصاصات المتداولة في المعرفة الدينية في النجف (الفقه، أصول الفقه، علوم القرآن، الفلسفة، ... إلخ) إلا أن الوقت لم يسعفه إلا للكتابة في علم أصول الفقه، وهو العلم الخاص بدراسة الأسس المنهجية لعملية فهم الشريعة الإسلامية وتحديد موقفها من تفاصيل حياة الإنسان المتدين في المجالات كافة، وقد كانت محاولته الأولى عام 1965م حين ألف كتابه "المعالم الجديدة في علم أصول الفقه" ثم تلاه بعد أكثر من عقد عام 1977م بتأليف كتاب آخر تحت عنوان "دروس في علم الأصول".

إن الفرق بين محاولتي المظفر والصدر، دون أن نجزم بذلك بشكل حاسم، هو أن الصدر كان يركز في مشروعه على تحديث مناهج التعليم الديني عبر استيعاب هذه المناهج لآخر التطورات الفكرية في المعرفة الدينية، سواء أكانت تلك المعرفة مستقاة من مصادر إسلامية محضة أو جرى تطعيمها بمصادر معرفية أخرى (في الغالب غربية)، وتقديم تلك المعرفة بما يتلاءم وأساليب الدراسة الحديثة، في حين كان المظفر يفكر بهذا أيضاً وبما هو أبعد منه وهو "مؤسسة" التعليم الديني ودمج خريجه في الحياة العامة داخل المجتمعات والدول التي ينتمون لها.

كتب المظفر، الذي يمكن أن نعهده الرائد الحقيقي لإصلاح التعليم الديني في الحوزات الشيعية، أكثر من مقال حول ما كان قلقاً بشأنه حول مستقبل الحوزة ورجال الدين في مقابل التحديات الجديدة الصاعدة التي تفرضها عمليات التحديث والانفتاح على عالم الفكر والسياسة والاجتماع في العالم. ففي عام 1940م أشار إلى أن معاهد الدراسة الدينية تشكو من فقدان نظم التربية والتدريس الحديث فالقبول في تلك المعاهد لا يخضع لامتحانات يكشف أهلية المتقدمين للدراسة، كما لا توجد مدارس أو كليات خاصة وإمّا يدرس الطلاب في المساجد أو في أماكن خاصة يختارونها، كما أن المواد الدراسية (المقررات) ليست محددة ولا مكتوبة بطريقة حديثة، ووفق هذا فإن تلك الدراسة لا تمنح صاحبها "شهادة رسمية" يمكن الاعتراف بها خارج تلك المعاهد تمكّن حاملها من مزاوله العمل، وفي تقدير المظفر؛ فإن هذا الوضع كان سبباً وراء عزوف الكثير من الشباب عن الالتحاق بتلك الدراسة.

وفي مقال آخر بقي طي الكتمان لعقود بعد كتابته عام 1950م ولم ينشر كاملاً إلا في عام 2014م يتحدث المظفر تحت عنوان "آراء صريحة" عن جملة من التحديات التي تواجه الدين الإسلامي والمذهب الشيعي خاصة بما فيها عملية الإصلاح وتحديث الدراسات الدينية في الحوزة؛ فيذكر نقطتين حساستين: الأولى: التباس علاقة الفقه الشيعي بالحكومات الجديدة ونزع الشرعية عنها بوصفها حكومات "غاصبة" لمنصب هو من الصلاحيات الحصرية للإمام المعصوم أو نائبه الخاص (حال حياة الإمام) أو نائبه العام (أي الفقيه)، هذا يجعل عملية التواصل مع تلك الحكومات والعمل في ظلها أمراً ممتنعاً ويفرض عزلة على أتباع المذهب الشيعي الملتزمين بهذا الفقه، ويعترف المظفر أن الأمور تسير بعكس ما يظن رجال الدين لأن أغلب الجيل الجديد منغمس في حياته الجديدة ولا ينتظر رجال الدين حتى يحلوا هذه الإشكالية الفكرية. والثانية؛ هي ضعف التأهيل أو التكوين المعرفي لرجال الدين الشيعة وانقطاعهم عن مصادر المعرفة الجديدة وانزواء المؤثرين منهم وذلك رغبةً منهم في حفظ مكانتهم الروحية في الأوساط الاجتماعية التي تتبعهم والظهور أمامهم كرجال دين "أصلاء" لم يلوثوا بالعلوم المستحدثة، ويزداد الأمر سوءاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن أعداداً كبيرة من رجال الدين في الحوزة هم من مواطني الدول الأخرى المقيمين من أجل الدراسة فقط، لذا فإن الكثيرين منهم يتحفظ على دعم أي عمل إصلاحي له علاقة بالشأن العراقي العام خوفاً من الاتهام بأنهم يتدخلون في أمور لا تعنيهم.

لقد توقع المظفر أن فشل عملية الإصلاح الديني عامة، والتعليمي منه خاصة، سينتهي بقطيعة كاملة مع الجيل الجديد بحلول عام 1961م ومع أن جهوده اللاحقة في تأسيس كلية الفقه قللت من تشاؤمه هذا إلا أن تحولات السياسة في العراق بعد رحيل المظفر والصدام الذي حصل بين نظام حزب البعث والإسلاميين السياسيين وما نتج عنه من حصار على الحوزة ومدارسها جعل تلك التوقعات صحيحة على حد كبير وإن لأسباب غير تلك التي كان المظفر قلقاً بشأنها.

ذكر سابقاً أن فترة التسعينيات من القرن العشرين شهدت انفراجاً نسبياً في فك الحصار عن الحوزة إلا أن تأثير ذلك على الدراسات الحوزوية لم يكن كبيراً بالرغم من تدفق أعداد كبيرة من العراقيين للانخراط في تلك الدراسة، لأن نتائج عقدي السبعينيات والثمانينيات مازالت شديدة الحضور خصوصاً في موضوع شحة الأساتذة الكفؤين وقلة المصادر المعرفية (حتى التراثية منها) وانعدام دور النشر والمكتبات وفقر وسائل التدريس وقدمها وغير ذلك. لقد حصل التطور الحقيقي بعد التغيير السياسي في العراق عام 2003م، حيث بدأ الدرس الحوزوي بالتعافي وبنحو تدريجي، وما نلاحظه الآن، بالرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية في هذا الشأن وإنما مجرد تخمينات عيانية، أن أعداد الطلاب تربو على (15) ألف طالب، ومن جنسيات مختلفة مع أغلبية للعراقيين، إلا أن طبيعة هذا الدرس بقيت محافظة على التقاليد الدراسية القديمة مع اختلاف خلقته ثورة المعلومات وتوفر الإنترنت ووسائل التدريس الحديثة.

منهاج الدراسة ومجالاتها

لا توجد هناك خطة منظمة تضع أهدافاً محددة للدراسة في الحوزة يتم بناء عليها تقسيم الاختصاصات الدراسية وتوزيع المواد العلمية فيها، وإنما الموجود هو "عرف" توافق عليه الجميع بأن الغاية النهائية للدراسة هو حصول الطالب على الأهلية المنهجية الكاملة في فهم الشريعة الإسلامية والاستقلال الفكري في استنباط أحكامها من مصادرها الأساسية التي هي القرآن والسنة النبوية وتعاليم أئمة المذهب الشيعي، وهذه القدرة هي ما تسمى بمرحلة (الاجتهاد) حيث يعتبر من يبلغها "مجتهداً" أي فقيهاً يحق له إصدار "الفتاوى" وهي الإجابات الشرعية على أسئلة المتدينين؛ بعبارة أخرى فإن الدراسة في الحوزة مصممة بشكل رئيسي نحو التخصص في "الشريعة الإسلامية" وهذا التصميم يقود جميع العملية الدراسية ويكرسها من أجل تحقيق هذا التخصص. أما التخصصات الأخرى، فهي تأتي نتيجة لاتفاق خاص بين (التلميذ والأستاذ) وضمن القراءة والمثابرات الشخصية. تنقسم الدراسة في الحوزات الدينية إلى ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: المقدمات

تتولى هذه المرحلة إعداد الطالب بشكل أولي، فيتلقى فيها الدروس الأساسية في قواعد النحو العربي وعلوم البلاغة العربية والمنطق والعقائد والتفسير والفقه وعلم أصول الفقه وعلمي الدراية والرجال، ثم يضم إليها أخيراً الفلسفة وتاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ الفرق الإسلامية، ويدرس الطلاب في هذه المرحلة الكتب الآتية:

النحو: الأجرومية لابن آجروم الصنهاجي (ت 723 هـ)، قطر الندى لابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، شرح ابن عقيل العقيلي (ت 769 هـ) على ألفية ابن مالك الطائي (ت 672 هـ)، شرح ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد ابن مالك (ت 686 هـ) على الألفية، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري أيضاً.

البلاغة: البلاغة الواضحة لعلي الجارم (ت 1949)، جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي (ت 1943)، شرحاً مختصر المعاني والمطول لسعد الدين التفتازاني (ت 791 هـ).

المنطق: حاشية الملا عبد الله البردي (ت 981 هـ) على تهذيب المنطق للتفتازاني، المنطق لمحمد رضا المظفر (ت 1964)، الإشارات والتنبيهات لابن سينا (ت 428 هـ).

العقائد: عقائد الإمامية لمحمد رضا المظفر، شرح الباب الحادي عشر لابن المطهر الحلي (ت 726 هـ). وفي مرحلة أعلى يدرس بعض الطلاب "شرح تجريد الاعتقاد" (التجريد لنصير الدين الطوسي وشرحه لابن المطهر الحلي).

الفقه: الرسالة العملية (وهي مجموعة فتاوى، وعادة ما تكون للمرجع الأعلى)، منهاج الصالحين لمحسن الحكيم (ت 1970)، المختصر النافع لجعفر بن الحسن الحلي المعروف بالمحقق (ت 676 هـ). الروضة البهية في شرح المعنى الديمقراطية لزين الدين الجبعي المعروف بالشهيد الثاني (ت 965 هـ).

علم أصول الفقه: دروس في الأصول (الحلقة الأولى والثانية) لمحمد باقر الصدر (ت 1980)، أصول الفقه للمظفر (ت 1964).

المرحلة الثانية: السطوح.

وهي مرحلة وسيطة وتهييضية للمرحلة اللاحقة، يتلقى الطالب فيها دروساً بمستوى أوسع وأعمق من المرحلة السابقة في مجالي الفقه والأصول، ومن أهم الكتب الدراسية هنا:

أصول الفقه: فرائد الأصول المعروف بـ"الرسائل" لمرتضى الأنصاري (ت 1281 هـ)، والكفاية في علم الأصول لكاظم الخراساني المعروف بالأخوند (ت 1329 هـ)، أو دروس في الأصول (الحلقة الثالثة) لمحمد باقر الصدر.

الفقه: المكاسب لمرتضى الأنصاري (ت 1281 هـ).

المرحلة الثالثة: البحث الخارج

وهي المرحلة العليا من الدراسات الشيعية للعلوم الشرعية وتشبه مرحلة الدراسات العليا في مرحلة الدكتوراه في الجامعات الحديثة، وسميت بالبحث الخارج لأن الدراسة فيها تكون خارج المتون الدراسية، أي أوسع من كونها مجرد شرح لمقرر دراسي، ويكون الأستاذ حراً في تناول الموضوع وعرض إشكالياته والآراء المطروحة فيه واختلاف المدارس والنظريات بما تتبجح موهبة علمية من فهم موضوعه.

تتركز دراسات هذه المرحلة بنحو خاص حول مجالي الفقه والأصول، ويحدث أحياناً أن تتوسع وتشمل "القواعد الفقهية" أو دراسات تفسير النص القرآني، ومنذ فترة الشيخ الوحيد البهبهاني نشأ تقليد جديد بأن يدون التلميذ محاضرات أستاذه ويحررها ثم يعرضها عليه، وتسمى هذه العملية بـ"التقرير"، وكلما اتسم عمل التلميذ في كتابة التقارير بالدقة والاستيعاب والترتيب كشف بذلك عن مواهبه العلمية وحظي باعتراف أستاذه، وفي الغالب يمنح الأستاذ "شهادة" -وفي العادة تكون بخطه- لتلميذه يثبت فيها حجم استيفاء هذا التقرير لما ورد في الدرس من أفكار وآراء والمنزلة البحثية التي بلغها الطالب ومقدار أهليته واستقلاله الفكري وإذا ما كان "فقيهاً" بلغ رتبة الاجتهاد أو لا.

ونظراً إلى أن أهداف الدراسة هي تمكين الطلاب من التعامل مع مصادر الدين الإسلامي الأصلية وفهمها وتحليلها، وهذه الأخيرة كلها باللغة العربية، فإن دراسة قواعد اللغة العربية وأساليبها البيانية تختلف بحسب اللغة الأم للطلاب، وعادة ما يتلقى الطلاب من قوميات غير عربية دروساً أكثر من زملائهم العرب.

وكما ذكر سابقاً فإن الدراسة في الحوزة مازالت محافظة على تقاليد القديمة في أسلوب الدراسة، فحتى بعد الثورة الإصلاحية التي قادها المظفر في العقد الخامس من القرن العشرين وسعيه إلى تقريب التعليم الديني من التعليم الأكاديمي الحديث، فإن الدراسة بعد 2003م عادت إلى نمطها القديم حيث يدرس الطلاب

في المساجد أو المراقد الدينية أو -وهذا حدث بعد عام 2003م- في بعض القاعات الموقوفة للتدريس، ولم تتبن المرجعية الدينية المعاصرة أو حتى دائرة الوقف الشيعي في الدولة العراقية أي مبادرة في مجال تحديث الدراسة في الحوزة، ولا تنظيمها في كورسات واختصاصات أو حل مشكلة الاعتراف العلمي (الشهادة) بتلك الدراسة خارج محيطها الخاص.

تتفاوت المدة التي يحتاجها الطالب لإكمال الدراسة في المراحل الثلاث، وفي المتوسط تكون فترة أربع أو خمس سنوات كافية لإتمام المرحلة الأولى، ونفس المدة للمرحلة الثانية، وقد تقل عن هذا العدد بستين أو ثلاث لبعض الطلاب النابهين. أما المرحلة الثالثة، فهي عادة ما تكون مفتوحة، بمعنى أن الطالب يستمر فيها حتى يبلغ مرحلة "الاجتهاد" ويكون مستقلاً برأيه، أو حتى يجد كفايته فيما استفادة من دروس، وهذا في الغالب ساعد الكثير من الطلاب الذين لا يريدون التخصص في الفقه وعلم الأصول ويفضلون إما الانشغال بغيرها من العلوم كالتفسير والفلسفة وعلم الكلام أو التفرغ لتدريس طلاب المرحلتين (المقدمات والسطوح) أو الانصراف للخطابة أو الكتابة والتأليف. وفي أزمته سابقة كانت تمتد فترة حضور بعض الطلاب في المرحلة الثالثة إلى عشرين عاماً ويبقى الطالب مستمراً في المشاركة في دروس أستاذه حتى بعد افتتاحه لدرسه الخاص، ولكن هذا التقليد تراجع في العقود الأخيرة واقتصرت المشاركة على نصف هذه المدة تقريباً.

في ظل هذه المدة الطويلة من الدراسة، وانفصال خريجي الحوزة عن مجالات الاقتصاد الحديث المنتج واستقلالهم عن التمويل الحكومي، فإن الوسيلة الوحيدة لتغطية نفقات الدراسة للطلاب هو حصولهم على معونات مالية من المرجعيات الدينية العليا وما يصلها من أموال يدفعها المتدينون الشيعة كمستحقات شرعية (الخمسة والزكاة والتبرعات وغيرها)، وهذا الوضع يجعل الكثير من الطلاب في حالة عوز مالي شبه دائم قد يتحرر البعض منه إذا ما مارس وظيفة الخطابة أو عمل إماماً لمنطقة دينية ما فيتولى جمع تلك الأموال والتصرف في بعضها بالاتفاق مع المراجع الدينية التي تحظى بالقبول العام.

لقد تركت العقود الثلاثة السابقة على عام 2003م تأثيرها على طبيعة الدراسة في المراحل الثلاث، إذ أن أغلب الدارسين اليوم ينتمون إلى المرحلتين الأولى والثانية، أما دروس مستوى المرحلة الثالثة فهي الأقل حالياً، ومن بين أهم الأساتذة المعاصرين في مرحلة الخارج في النجف، يمكن أن نذكر الأسماء الآتية:

1. السيد علي السيستاني (المرجع الديني الأعلى المعاصر، وهو لا يلقي الآن إلا دروساً خاصة لعدد محدود من الطلاب بسبب تقدم عمره).
2. السيد محمد سعيد الحكيم (المرشح الأوفر حظاً للمرجعية العليا بعد السيستاني إلا أنه توفي عام 2021م).
3. الشيخ إسحاق الفياض.
4. الشيخ بشير النجفي الباكستاني.
5. الشيخ هادي آل راضي.
6. الشيخ محمد باقر الإيرواني.
7. الشيخ حسن الجواهري.

8. الشيخ محمد العقوبي.
9. السيد محمد رضا السيستاني.
10. الشيخ محمد السند البحراني.
11. السيد علي أكبر الحائري.
12. السيد علي السبزواري.

تستمر الدراسة طيلة أيام الأسبوع باستثناء يومي الخميس والجمعة والأيام الخاصة بذكرى وفاة أو ولادة النبي محمد وأئمة المذهب الإمامي أو إحدى الشخصيات الدينية الكبيرة (كمراجع ديني أو أستاذ معروف في الحوزة)، وعند المناسبات الإسلامية العامة (عيدي الفطر والأضحى ويوم المبعث) أو الخاصة بالمذهب الإمامي كيوم عرفة ويوم الغدير، والعطلة الأكبر تكون في شهر رمضان حيث يصوم المسلمون ويسافر العديد من الطلاب من أجل التبليغ الديني، وعند الأسبوعين الأولين من شهر محرم والأسبوعين الأخيرين من شهر صفر حيث ينطلق موسم العزاء على الإمام الثالث للمذهب الحسين بن علي المتوفي في واقعة الطف عام 61 هجرية (680م) ثم تمتد هذه العطلة إلى نهاية شهر ربيع الأول حيث تعاود الدراسة في الشهر الذي يليه.

الألقاب الدينية

عادة ما يرتدي الطلاب زيهم الديني المعروف في السنة الأولى من دراستهم في الحوزة، ويتميز البعض باعتماد عمامة سوداء للإشارة إلى أنهم من نسل فاطمة بنت النبي محمد (ويقال لهم السادة، وينادي الواحد منهم بكلمة "سيد") إلا أن هذا الزي ذو دلالة اجتماعية فقط ولا يعد مؤشراً على وضع علمي خاص. لا توجد تصنيفات علمية صارمة للألقاب الدينية المستخدمة وإنما نشأت تلك الألقاب كنوع من التبجيل الاجتماعي المبني على خلفيات دينية لوصف المكانة العلمية والدينية للشخص الذي يطلق عليه اللقب، وقد تطورت مرور الزمن لتأخذ شكلها المتداول اليوم، حيث كانت قديماً لا تستخدم إلا كلمة "الشريف" (وهي تعادل كلمة "سيد" المتداولة اليوم) و "الشيخ" في وصف المنخرطين في سلك الدراسات الدينية، ولكن حين تحولت بعض الكلمات إلى ألقاب لبعض الشخصيات العلمية صار تكرار استخدام تلك الألقاب أمراً مألوفاً ثم زيد عليها لأغراض تبجيلية. أشهر من استخدم معه لقب "حجة الإسلام" هو أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت 505 \ 1111) الفقيه والمتكلم والمتصوف الشهير، ثم توالى إطلاق هذا اللقب على الكثير من اللاحقين عليه وبعدها تطور ليصبح "حجة الإسلام والمسلمين". وأول من أطلق عليه لقب "آية الله" أو "آية الله في العالمين" من الشبهة الإمامية هو ابن المطهر الحلي (ت 726 \ 1325) للإشارة إلى ما يتمتع به من ذكاء وفطنة ثم تطور لاحقاً وأصبح "آية الله العظمى" ويستخدم اليوم لوصف الفقهاء الذين بلغوا رتبة الاجتهاد الفقهي (= مراجع الدين) ولديهم كتب "فتاوى" يقلدهم المتدينون فيها. بناءً على ذلك فإن المتداول اليوم هو عدة ألقاب وفقاً للترتيب الآتي:

1. حجة الإسلام.
2. حجة الإسلام والمسلمين.

3. آية الله.
4. آية الله العظمى أو المرجع الديني.
5. المرجع الديني الأعلى.

وبالرغم من السمة الفخمة لهذه الألقاب إلا أنها لا تنطوي على مكانة "لاهوتية" خاصة وإنما يجري تداولها لتحديد المنزلة العلمية لأصحابها وحجم تأثيرهم داخل الأوساط الدينية، ومع ذلك فهي تُمنح بتوافق عرقي من داخل الحوزة، وأحياناً تلعب العلاقات الاجتماعية دوراً كبيراً في حصول الأشخاص عليها.

حوزة النجف- المرجعية السيستانية، الصعود والدور السياسي

بعد وفاة المرجع الديني الأعلى السيد أبو القاسم الخوئي عام 1992م تصدى للمرجعية العليا في النجف السيد عبد الأعلى السبزواري إلا توليه لها كان لاعتبارات تتعلق باحترام جيله وقدمه في الحوزة أكثر من موضوع أعلميته أو أهمية حلقة درسه أو كثرة المتلمذين على يديه أو سعة شبكة الوكلاء الذين يلعبون في العادة دوراً رئيسياً في صعود المرشحين لشغل هذا الموقع، على العكس من ذلك كله كان السبزواري يميل إلى العزلة ولم يبن شبكة وكلاء تدعو له، كما أنه -وهذه نقطة من الأهمية بمكان- كان يتبع اتجاهاً فكرياً مخالفاً للاتجاه الذي رسخته مدرسة الخوئي حول أهمية علم أصول الفقه ودوره المركزي في عملية استنباط الأحكام الدينية، ومع هيمنة مدرسة الخوئي الفكرية على أجواء الحوزة كانت حظوظ السبزواري شبه معدمة في التصدي للمرجعية، ولكن توقيير شخصيته كأخر شخص من جيله ساعد على القبول به، إلا أن ذلك لم يتح له ممارسة حقيقية لهذا التصدي إذ سرعان ما توفي في العام اللاحق أي عام 1993م .

في هذه الفترة تحديداً، وبعد فشل محاولة انتقال السيد محمد الروحاني (ت 1997)، أحد أبرز تلاميذ الخوئي، من قم إلى النجف، طرحت مرجعية السيستاني بنحو جدي، ولم يكن السيستاني حتى ذلك الوقت معروفاً إلا في الأوساط النخبوية للحوزة، وقد دعمت هذه الأوساط عبر تنسيق ودعم واضح من مؤسسة الخوئي في لندن هذا الترشيح وتولت تقديمه للرأي العام الشيعي حول العالم.

على الجانب العراقي الحكومي لنظام حزب البعث ثمة تدمير كبير من هيمنة الإيرانيين على زعامة الحوزة في النجف، وتظهر بعض الوثائق للأجهزة الأمنية العراقية التي كُشِف عنها النقاب بعد 2003م أن التفكير بالحد من هذه الظاهرة يعود إلى عقد السبعينيات، وهو العقد الذي شهد ذروة المواجهة والتضييق على الحوزة وأساتذتها ودروسها. لقد نظرت تلك التقارير إلى مسألة المرجعية كجزء من أمنها الاستراتيجي الداخلي وكانت المساعي تتجه نحو دعم مرشحين عرب وعراقيين لتولي هذا الموقع، ومع ذلك فإن الاتجاه الفكري الذي يمثله الخوئي والعامل بسياسة النأي بالنفس عن الخوض في أمور السياسة والمعتقد بعدم شرعية ولاية الفقيه، النظرية التي يقوم على أساسها النظام السياسي في إيران بعد ثورة 1979م، حملت النظام العراقي على غض الطرف مؤقتاً عن مسألة هيمنة الإيرانيين على إدارة المرجعية في النجف في عقد الثمانينيات حيث كانت الحرب

قائمة بين العراق وإيران. أما في التسعينيات، حيث كانت الحرب قد انتهت، وكان العراق شهد حرباً أخرى أوسع وأكبر مع التحالف الدولي الذي قاده الولايات المتحدة بعد غزو العراق للكويت ثم ما نتج عنه من حصار اقتصادي فئاك، فإنّ نظام حزب البعث وجد الفرصة مؤاتية إلى تفضيل التعاون مع مرجعية عربية عراقية، وكانت تلك هي مرجعية السيد محمد الصدر.

لا يعني هذا أنّ هناك تنسيقاً أو دعماً مباشراً من قبل النظام لمرجعية محمد الصدر، لأنّ النظام يعرف جيداً المدرسة الفكرية التي ينحدر منها الصدر، وهي مدرسة ابن عمه محمد باقر الصدر الذي كان واحداً من أكبر منظري الإسلام السياسي في العراق والعالم والذي أعدمته السلطة عام 1980م إثر تصاعد المواجهات بينه والنظام السياسي العراقي التي أعقبت مواقفه الصريحة والعلنية في دعم الثورة الإيرانية بقيادة آية الله الخميني. لقد كان النظام يعرف علاقة محمد الصدر بمحمد باقر الصدر جيداً، كما يعرف أنهما ينتميان إلى ما يسمى بالإسلام الحركي، إلا أنّ فترة العزلة الشديدة التي دخل فيها محمد الصدر في الثمانينيات ورغبة النظام في إدارة الحوزة من قبل مرجعية عراقية عربية، خصوصاً بعد التداعيات الكبيرة التي خلقها الحصار الاقتصادي على البلد وضعف أجهزة الدولة الأمنية وتراجع قدرة النظام على تطبيق سياسته الصارمة في علمنة المجال العام، دفعت باتجاه القبول بخيار تولي الصدر لشؤون الحوزة في النجف.

لقد أذكي صعود مرجعية الصدر الكثير من الممانعة الداخلية داخل الحوزة، اتخذت في الغالب شكل المقاطعة الصامتة في التعامل معه، ومع ذلك فإنّ الصدر تولى فعلياً زعامة حوزة النجف وتجلى ذلك من خلال منح مكتبته الحق بتقديم أسماء الطلاب (العراقيين) الذين تعفيهم الدولة من واجب الخدمة العسكرية الإلزامية أو الطلاب الأجانب الذين يرغبون بالحصول على تأشيرة الإقامة في العراق لغرض الدراسة الدينية.

إلا أنّ الصدر كان يواجه مشكلة جدية في الكوادر التي تعمل ضمن طاقمه المرجعي سواءً في الإدارة أو في الإعلام أو في الكفاءات العلمية الحوزوية، ولأنّ أغلب هؤلاء ينتمون بشكل أو بآخر إلى مدرسة الخوئي فإنه كان محتملاً على الصدر أن يعالج الكثير من التفاصيل بنفسه شخصياً أو من خلال طبقة جديدة عمل على بنائها داخل الحوزة. كانت أول خطواته هي فتح باب القبول أمام الراغبين بالدراسة الدينية من المدن والأقضية العراقية وتسهيل اندماجهم في الحوزة ثم توظيفهم لاحقاً في مشروعه عبر منحهم وكالات شرعية لمزاولة أعمالهم الدينية في مناطقهم، وخصوصاً إقامة صلاة الجمعة التي دعا لها واتخذها أهم وسيلة لربط الجماهير في المدن العراقية به وهرجيته؛ أما هو شخصياً، فقد أقام بنفسه صلاة الجمعة في مسجد الكوفة وياشر التدريس للمراحل المتوسطة في الدراسة الدينية (مرحلة السطوح) والتي في العادة يقوم بتدريسها شخصيات علمية وسيطة غير طبقة المراجع، ولكنه كان مضطراً لفعل ذلك لتغطية النقص الموجود في عدد الأساتذة الذين خلفته سياسات النظام بالتضييق على الحوزة وهجرة العديد من أساتذتها.

في هذه الفترة كان السيستاني المنزوي داخل الحوزة في النجف يشق طريقه -وكما قلنا سابقاً: من خلال شبكة وكلاء الخوئي ومؤسسته في لندن- خارجها بوصفه الخليفة للمرجع الأعلى أبو القاسم الخوئي مكرساً نفس

الأسلوب القديم الذي يضع فاصلة بين المرجع الديني وجماهير العامة ولا يتدخل في الشأن العام إلا نادراً، سواء في السياسة للدولة العراقية أو في أسلمة المجال الاجتماعي.

في الخمس سنوات التالية لرحيل محمد الصدر الذي اغتيل عام 1998م وحتى عام 2003م دخلت الحوزة في النجف حالة من الهدوء حيث استتبت الأمور للمرجعيات الدينية الأخرى (السيستاني ومحمد سعيد الحكيم ومحمد إسحاق الفياض وحسين بشير النجفي الباكستاني) ولم تسمح الفرصة لجهود محمد الصدر أن تثمر بصعود شخصية علمية يمكنها أن تديم حركته الدينية، ولكن مع حلول عام 2003م وتغيير النظام السياسي في العراق قضت سياسات الولايات المتحدة في إدارة توازنات القوى السياسية العراقية، خصوصاً مع تلك القادمة معها من الخارج باسم المعارضة العراقية، إلى تقدير دور تلك المرجعيات في رسم مستقبل العملية السياسية المشكّلة توطاً، وهذا ما فسخ المجال أمام مرجعية السيستاني لتلعب هذا الدور خصوصاً مع مجيء عبد المجيد الخوئي (نجل المرجع الأعلى أبو القاسم الخوئي) مع قوات التحالف التي أطاحت بالنظام.

إن دخول السيستاني على الخط في هذه اللحظة المفصلية من تاريخ العراق والعراقيين يكتسب أهمية فائقة الخطورة لأنه يعيد رسم علاقة ما هو ديني بما هو سياسي في سياق الهوية الوطنية للعراقيين ونظامهم السياسي الذي يراد تشكيكه من جديد، ويأتي بعد مراحل معقدة مر بها العراقيون منذ دخول القوات البريطانية للعراق العثماني 1914م واندلاع المواجهات معه التي أفتى رجال الدين في النجف بشرعيتها ثم انطلاق شرارة الثورة عام 1920م بقيادةهم، وما تلا ذلك من قيام النظام الملكي، مروراً بالانقلابات العسكرية اللاحقة منذ عام 1958م وصعود الإسلام السياسي الداعي إلى الحل الإسلامي في نظام الدولة وهويتها السياسية ومدوناتها التشريعية، وانتهاءً بهجرة الكثير من كوادر الأحزاب السياسية، وخصوصاً الشيعية منها؛ إلى العمل السياسي المعارض في الخارج وما ترتب على ذلك بعد عام 1979م (حيث انتصرت الثورة الدينية في إيران) من تغييرات في رؤية هذه الأحزاب (وتحديداً الشيعية منها) لطبيعة الأزمة السياسية في البلاد وجذورها وطرق معالجتها. كل هذه التحولات العميقة وضعت على السيستاني مسؤولية بالغة الحساسية ومنحته فرصة استثنائية لم يحض بها إلا أشخاص قلائل جداً في تاريخ العراق على مر العصور.

لم يصدر عن السيستاني موقف شرعي بجهاد قوات التحالف، كما لم تكن لديه مواقف معلنة بدعم هذه القوات أو تأييدها، على العكس من التيار المنتمي لحركة محمد الصدر والذي يقوده نجله مقتدى الصدر الذي اختار، بعد اقضائه من قبل قوى المعارضة القادمة من الخارج وعدم إشراكها له في تشكيل العملية السياسية، خيار المقاومة والمواجهة، وانصبت جهود السيستاني على نقطتين: الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة لاختيار الجمعية الوطنية، وتكليف هذه الجمعية (دون تدخل من قوات التحالف) بكتابة الدستور العراقي وعرضه للاستفتاء الشعبي العام، وفي جانب آخر دعمت مرجعية السيستاني اختيار قائمة الائتلاف الوطني الموحد (التشكيل السياسي الممثل للقوى الشعبية) في الانتخابات العامة وتبنت الدعوة إلى التصويت بالموافقة على الدستور الجديد.

بناءً على ذلك يمكن القول أنّ المرجعية السيستانية كانت الراعي الحقيقي لمسار العمل السياسي بعد التغيير عام 2003م، وفي إجابات مقتضبة على عدة أسئلة لأكثر من وكالة أنباء عالمية ومخاطبات مع شخصيات أُممية حاولت مرجعية السيستاني أن تبني مواقفها بالتنسيق مع الهيئات الأُممية (مجلس الأمم المتحدة وبعثتها الرسمية في العراق) وليس عبر التفاوض المباشر مع قوات التحالف المحتلة، وفي رسالة جوابية للأخضر الإبراهيمي أصدر مكتب السيستاني توضيحاً ورد فيه ما يلي: إنّ المرجعية الدينية التي بذلت جهوداً مُضنية في سبيل عودة الأمم المتحدة إلى العراق وإشرافها على العملية السياسية وإجراء الانتخابات العامة، كانت تتوقع أن يتزك لممثلي الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة حرية إدارة البلد في المرحلة الانتقالية وكتابة الدستور الدائم والاستفتاء عليه وفق الآلية التي يقرها المندوبون أنفسهم، ولكن بعد إقرار ما يسمى بـ (قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) ستكون الجمعية الوطنية القادمة مكبلة بقيود كثيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقاً لمصلحة الشعب العراقي، حيث أملى عليها مجلس غير منتخب هو مجلس الحكم الانتقالي وبالتنسيق مع سلطة الاحتلال قانوناً (غريباً) لإدارة الدولة في المرحلة الانتقالية، كما أملى عليها -وهو الأخطر- مبادئ وأحكاماً وآليات معينة فيما يخص كتابة الدستور الدائم وإجراء الاستفتاء عليه. إنّ هذا (القانون) الذي لا يتمتع بتأييد معظم الشعب العراقي -كما تؤكد ذلك استطلاعات الرأي العام وملايين التوقيعات التي جمعت خلال الأيام القليلة الماضية في رفضه أو المطالبة بتعديله- يصادر حق ممثلي الشعب العراقي المنتخبين بصورة لا نظير لها في العالم، وبذلك تفقد الانتخابات التي طالما طالبت بها المرجعية الدينية الكثير من معناها وتصبح قليلة الجدوى.

لقد كان تعامل السيستاني مع الهيئات الأُممية كمرجعية سياسية مختلفاً عن فكرة "الشرعية الثورية" في التحرر التي تبنتها أطراف دينية وسياسية أخرى داخل العراق وخارجه، كما أنّ تمسكه بـ (الشرعية الانتخابية) كان مختلفاً أيضاً اختلافاً جذرياً عن آلية العمل المسلح أو الشرعية التي يضيفها رجال الدين على العمل السياسي تحت نظرية "ولاية الفقيه". أما عن دور رجال الدين ووظيفتهم في الشأن السياسي فكانت رؤية السيستاني هي أنّ (وظيفتهم) -في هذا الزمان كسائر الأزمنة- فيما يتعلق بالمجتمع هي السعي في ترويج الشرع الحنيف ونشر أحكامه وتعليم الجاهلين ونصح المؤمنين ووعظهم وإصلاح ذات بينهم ونحو ذلك مما يرجع إلى إصلاح دينهم وتكميل نفوسهم، ولا شأن لهم بالأُمور الإدارية ونحوها).

في سياق كتابة الدستور المرتقب أظهرت بيانات السيستاني تأكيدها على نقطة واحدة تتصل بدورها الديني وهي التعاطي مع "الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية وقيم الشعب العراقي" كجزء من الهوية الوطنية العراقية لا يمكن التفريط بها في صياغة الدستور الجديد، وورد في بعض بيانات مكتبته على السؤال حول ما يرغب السيستاني بإدخاله في الدستور من مبادئ الحكومة والقانون الإسلامي الجواب الآتي: (الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية للشعب العراقي يجب أن تكون الركائز الأساس للدستور العراقي القادم). وكتب في بيان آخر: (الدستور العراقي القادم ينبغي أن تكون ركائزه الأساس هي الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية السامية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي إلى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأكثرية ونحو ذلك).

وبالرغم من التطور الكبير في القاموس السياسي للبيانات الصادرة عن مكتب السيستاني، والمنحى الدبلوماسي والقانوني المعايير للغة الدينية الرائجة في التعليق على الشؤون السياسية العامة عند غيره، والمحملة بمصطلحات أدبيات الإسلام السياسي حول مقاومة الغرب الاستعماري ومقاطعة مشروعه الحضاري التغريبي ونحو ذلك من تعابير ثورية، فإن بيانات مكتب السيستاني بقيت محافظة على لغة أكثر حيادية وقريبة من الثقافة الإسلامية التي يتوقع من فقيه مسلم أن ينطلق منها.

إن فكرة "احترام الأقلية لرأي الأكثرية" لم يتم توضيح معناها في بيانات السيستاني فيما إذا كانت أقلية وأكثرية "سياسية" أو "دينية"، ولكن مع دعم السيستاني لقائمة الائتلاف الوطني الموحد (التشكيل السياسي الشيعي الأكبر منذ بداية العملية السياسية عام 2003م) فُسر ذلك الاحترام بأنه دعوة صريحة إلى "المحاصرة" الدينية في إدارة الدولة.

وفي انتخابات 2005م أجاب المكتب عن "استفتاء" حول طبيعة المشاركة فيها بالقول: (إن هذه الانتخابات لا تقل أهمية عن سابقتها، وعلى المواطنين -رجالاً ونساءً- أن يشاركوا فيها مشاركة واسعة، ليعضوا حضوراً كبيراً وقوياً للذين يؤمنون على ثوابتهم ويحرصون على مصالحهم العليا في مجلس النواب القادم، ولهذا الغرض لا بد أيضاً من التجنب عن تشتيت الأصوات وتعريضها للضياع). والمقصود من "تجنب تشتت الأصوات وتعريضها للضياع" هنا هو توجيه مشاركتها باتجاه انتخاب قائمة الائتلاف الشيعي. لقد شرحت مرجعية السيستاني مبررات هذا التوجيه للمشاركة في مناسبة أخرى عام 2013م بالقول: أن (المرجعية الدينية دعمت تشكيل قائمة الائتلاف الوطني العراقي لأن المواطنين كانوا أمام أول تجربة انتخابية حرة في البلد، وكان من المهم جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم لضمان أكبر مشاركة في هذه الانتخابات في ظل نظام انتخابي كان يعتبر كل العراق دائرة انتخابية واحدة مما كان يتطلب مشاركة واحدة في مختلف المناطق رعاية للتوازن بين مكونات الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة).

إن "رعاية التوازنات المكونانية" التي يشير لها البيان المتقدم إذا ما جمعت مع الموقف الذي أبرزته أجوبة مكتب المرجع السيستاني على أسئلة مجلة "دير شبيغل" الألمانية بتاريخ 14 - 2 - 2004م والتي ورد فيها ما يلي: (في بلد مثل العراق متنوع الأعراق والطوائف لا يمكن تجاوز المحاصصات العرقية والطائفية في أية تشكيلة حكومية إلا بالرجوع إلى صناديق الاقتراع) يمكن فهمها بأن موقف المرجعية في تلك المرحلة لم يكن يعترض مبدئياً على فكرة المحاصرة بقدر اعتراضه على آلية تطبيقها وأنها إذا كانت نتيجة انتخابات عامة فإنها تكون "توازناً" أكثر منها "محاصرة".

مهما يكن فإن مرجعية السيستاني لم تصرح في أي بيان لها بموافقتها على مبدأ المحاصرة، بالرغم من أن هذا هو ما فهمه كثيرون عنها، بل إنها ومنذ عام 2009م كانت صريحة في بيان (أن العراق لا يحكم بأغلبية طائفية أو قومية، وإنما بأغلبية سياسية -من مختلف مكونات الشعب العراقي- تتشكل عبر صناديق الانتخاب).

إن الإنجاز الإسلامي الأكبر الذي تحقق بدعم مرجعية السيستاني وترك بصماته في الدستور العراقي الحالي هو ما ورد في (المادة 2 / أولاً / أ) والذي كان نصه: (لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام)، وقد تناولت

المادة (92/ثانياً) طبيعة تكوين المحكمة الاتحادية العليا وما تضمنته من وجود عدد من "الخبراء في الفقه الإسلامي" الذين سيلقى على عاتقهم حسم الجدل حول المخالفات المتوقعة للدستور والرقابة على "دستورية القوانين والأنظمة النافذة" (المادة 93).

يمكن اعتبار هذه الفقرة، مضافاً إلى ما ورد في بيان المرجعية في صلاة الجمعة بتاريخ (15 - 11 - 2019م) إبان المظاهرات العارمة التي عمت البلاد وسميت بـ"احتجاجات تشرين" من حصر الشرعية السياسية للحكومات بإرادة الشعب، بأنه ذروة تطور الفكر السياسي الشيعي على مدار عدة قرون. لقد انقسم هذا الفكر تاريخياً إلى مسارين: الأول؛ هو المسار السلبي الذي ينظر للسياسة من منظور علم الكلام ويعتبر تشكيل الحكومات من الاختصاصات الحصرية بمنصب الإمام المعصوم، وبالتالي فإن المشاركة في السياسة أو حتى الإدارات العامة للدولة لا يجوز إلا من باب الاضطرار ولأهداف خاصة تخدم أفراد الجماعة الدينية الشيعية. والثاني؛ هو المسار الإيجابي الذي يوافق على تشكيل الحكومات وممارسة السياسة بعد إذن الفقيه الذي يشغل منصب "نائب الإمام المعصوم"، وهو المسار الذي يؤمن بمبدأ "ولاية الفقيه العامة" والذي تطور مع الثورة الإيرانية عام 1979م إلى أن يتزعم الفقيه بنفسه قيادة الدولة وإدارتها ويكون له الحق الحصري بالإشراف والرقابة ومنح الشرعية لكل من عداه.

إن السيستاني هنا يسير على درب الحركة الدستورية التي دارت نقاشاتها مطلع القرن العشرين في أروقة حوزة النجف في العراق والحوزات الإيرانية والتي كان هدفها تقييد النظام الملكي في إيران بالدستور كما شرحه كتاب "تنبيه الأمة وتنزيه الملة" لمحمد حسين النائيني (ت 1936) الذي يعد واحداً من أهم نصوص الأدبيات السياسية لهذه الحركة، ولكن فيما كان يركز النائيني على ضمان عدم استبداد الحاكم وإخضاعه لحكم الشريعة في الدستور ورقابة مجلس أعلى تحت قيادة الفقهاء فإن السيستاني، بحسب الفقرتين اللتين أشرنا لها فيما سبق، يتناول أساس تشكيل الحكومات ومصدر شرعيتها ويحصره بالإرادة الحرة للشعب. أما بخصوص تضمين الشريعة في المدونة القانونية للدولة فكان مصاغاً بعبارة أكثر مرونة وسعة وهي "ثوابت أحكام الإسلام" التي تتجاوز الخلافات المذهبية بين فرق المسلمين ويكون المشرف عليها "خبراء في الفقه الإسلامي" وهي عبارة تختلف نسبياً عن "فقهاء الشريعة الإسلامية" التي كان النائيني يستخدمها.

إن الكثير من أنصار التيار المدني في العراق أو الدول الإسلامية قد لا يجدون في هذا التحول ما يليب طموحاتهم في الحد من هيمنة الفكر الديني على مسارات الدولة وقوانينها في العالم الإسلامي، ولكن إذا ما نظرنا للأمر من زاوية أخرى (ونحن نتحدث هنا عن العراق حصراً) وهي زاوية المسار الطويل والشاق من علاقة الدين ورجاله بالدولة وتشريعاتها ومقدار الصدامات العنيفة التي وقعت بين هذا المسار والحكومات المتعاقبة، وطبيعة الانقسامات الفكرية الكليانية بين الجانبين، منذ الاعتراضات المدوية على تعديل قانون الأحوال الشخصية في عهد الرئيس عبد الكريم قاسم عام 1959م وحتى صعود تيار الإسلام السياسي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، إذا نظرنا من هذه الزاوية فإن هذا التحول الذي دعمه السيستاني سيكون على مستوى كبير من الأهمية، ليس لأنه أعاد دمج شريحة واسعة من الشيعة العراقيين وغيرهم في دولهم ومجتمعاتهم الوطنية، بل ولأنه منح لهؤلاء الثقة بأنفسهم في الاستقلال السياسي وتجربة الحياة الدستورية الخاصة بهم.

من تجليات هذا التطور في الفكر السياسي أنه يسهم في إرجاع المؤسسة الدينية (الحوزة) إلى حيزها الاجتماعي كتمكن ثقافي داخل الدولة المدنية دون التوغل في ممارسة السياسة كما تدعو له أدبيات الإسلام السياسي حين اعتبرت السيطرة على الحكم وإقامة الدولة الدينية هدفها الأعلى الذي من خلاله يتحقق إصلاح المجتمع وتربيته على العقيدة والقيم الإسلامية، ويمكن ملاحظة مكاسب هذا التطور عبر قانون "ديوان الوقف الشيعي" الذي تلعب المرجعية دوراً كبيراً في تعيين القائمين عليه وما يتولاه الديون من إدارة الأضرحة الدينية والمساجد والحسينيات والأوقاف وإعداد البرامج والمهرجانات المذهبية وفتح مراكز الأبحاث ومؤسسات تحقيق التراث الإسلامي وتأسيس المدارس والجامعات والمكتبات العامة ودور النشر وطباعة الكتب والمجلات وغيرها.

خليفة السيستاني والتحديات المنتظرة

معايير اختيار المرجع: نظرة أخرى

على عكس ما يتصور المتدينون الأنقياء الذين يتعاطون مع مسألة الرجوع إلى المرجع الديني الخاص بهم بجدية كبيرة ويتوقعون أن ترشيحه يكون أمراً سلساً داخل الحوزة، تمليه معايير التقوى والمعرفة الدينية المحضة، فإن العارفين بالأوضاع الداخلية للحوزة يعلمون بأن الأمر أعقد من ذلك بكثير، وأن ثمة انقسامات قديمة في الحوزة تجعل تلك التوقعات، مهما كان مصدرها، نوعاً من المثالية المفرطة.

الحقيقة أن الحوزة، بوصفها جزءاً من المجتمع، تتحكم فيها كغيرها من المؤسسات الاجتماعية عدة عوامل من التنافس والانحيازات وصرعات السيطرة والتفوذ وإدارة التوازنات، ومن العوامل المؤثرة في إعداد المرجع اللاحق يمكن أن نذكر على سبيل المثال:

أولاً: الطاقم الإداري في مكتب المرجع الديني السابق وشبكة الوكلاء التابع له.

ثانياً: شبكة المصاهرات والقربات بين المرجع السابق والمرجع اللاحق.

ثالثاً: الانقسامات القومية والمناطقية (عرب، ترك، فرس، هنود، إيرانيون، عراقيون، خليجيون، شاميون... إلخ).

رابعاً: تنوع المدارس الفقهية والأصولية (نسبة إلى علم أصول الفقه) والاتجاهات الفكرية (المنحى الإخباري، الأصولي، أنصار الإسلام السياسي... إلخ).

بعض هذه العوامل لها حضور قديم جداً يعود إلى بدايات التشيع (مثلاً ظاهرة الصراع بين وكلاء الإمام الحادي عشر الحسن العسكري واختلافهم في ادعاء البابية)، وبعضها ظهر مع المراحل الأولى لتشكيل الحوزات الدينية في بغداد والحلة والنجف (جلوس أبي يعلى الجعفري صهر الشيخ المفيد مقام الأخير، جلوس أبي علي ابن الشيخ الطوسي مقام أبيه في النجف، جلوس فخر المحققين مقام أبيه ابن المطهر الحلي .. إلخ). أما في المرحلة التي تلت قيام الدولة الصفوية فقد بلغ تأثير المصاهرات ذروته حتى صار لقب "الداماد" (وهي كلمة فارسية تعني: الصهر) واحداً من أشهر الألقاب وأكثرها تأثيراً في تحديد مستقبل الشخص ومكانته في الحوزة.

فيما تقدم تم الإشارة إلى التأثير الذي كان يلعبه البلاط الملكي للصفويين والقاجارين في تبني بعض المرجعيات ودعمها على حساب المرجعيات الأخرى، وما يولده ذلك من اصطفايات وانقسامات داخل الحوزة، وهو أيضاً ما حاولت بعض الحكومات المتأخرة أن تفعله كجزء من إدارة أمنها القومي (حكومة رضا شاه البهلوي في إيران ودعمها مرجعية السيد الحكيم في العراق مقابل مرجعية البروجوري في قم، وحكومة البعث في العراق في علاقتها مع مرجعية الشيخ علي كاشف الغطاء والسيد محمد الصدر). وليست المسألة في تعاون تلك المرجعيات مع السلطات السياسية من أجل شغل هذا المقام الديني، إذ لا يوجد أي دليل على وجود تعاون من هذا القبيل، وإنما تعتبر هذه المسألة في اهتمام تلك السلطات وتخطيطها لإدارة وتوجيه الملف الديني حتى ولو لم يكن الطرف المرجعي منخرطاً في تلك المخططات أو موافقاً عليها.

في مقال (آراء صريحة) الذي عدنا له بالعديد من المرات في الصفحات السابقة يتحدث المظفر عن موضوع التقليد واختيار المرجح الأعلى بوصفه "إشكالية" يجب العناية بها بشكل جدي، وبعيداً عما يذكره من قضايا دينية تتصل بموضوع عدالة المرجح الديني ومستواه العلمي في استيعاب المعرفة الدينية التراثية، فإنه يشير إلى نقطتين مهمتين: الأولى الانقسامات القومية بين العرب والإيرانيين في تقديم بعض المرجعيات دون البعض الآخر، والثانية هو الشرط الجديد الذي أفرزه الواقع الحديث مما عاشه المظفر في النصف الأول من القرن العشرين. كتب حول النقطة الأخير يقول:

(أجد من الضروري التصريح بأننا نخرج من هذا البحث إلى اعتبار شرط ثالث ضمني في المقلد العام، بل هو الكل في الكل، وليس هذا الشرط شرعياً، أي ليس مما جاءت به الروايات وفرضه أئمتنا، بل فرضه الواقع وطبيعة الشؤون الاجتماعية في الناس، وهذا الشرط هو أن يكون المجتهد قديراً في سياسة الناس وجمع الدعاة والأبطال حوله؛ وبعبارة أوضح: يجب أن يكون ذلك الرئيس عالماً اجتماعياً بالفطرة، وعارفاً بشؤون الزعامة، وما يتطلبه من التأثير على الناس وجلب انتباههم له على اختلاف طبقاتهم، وبعد ذلك لا يشترط أن يكون مجتهداً حقاً أو في أعلى درجات الاجتهاد، وإن كان شرط أن يكون المقلد أعلم الجميع أصبح شرطاً أساسياً في رسائل العلماء، كما لا يجب أن يكون عادلاً حقاً أو في أعلى درجات العدالة، وإن كان هذا أيضاً شرطاً أساسياً في المقلد [...] وأعتقد أن هذا الشرط الضمني الذي فرضه الواقع وطبيعة الأمور الاجتماعية - كما قلت - أنه حدث متأخراً في الأجيال الأخيرة بعد أن توسعت الزعامة العامة وصارت الأموال تجبى للزعيم في العراق بصورة منتظمة وكثيرة. [...]. والخاصة: أن قابلية الزعيم الشخصية وعقله الاجتماعي (أو العملي كما يحب أن يسميه الفلاسفة الأقدمون) هي أهم المؤهلات لبلوغه مركز الزعيم المقلد، وكلما كان أكثر قابلية كان أكثر تأهيلاً لبلوغ الزعامة المطلقة. [...] و يجب أن تكون لنا فئة صالحة من أهل العلم والمعرفة بالأمور وأهل التقوى، وهم الذين يختارون المقلد العام الجامع للشرائط بحق، الذي له خبرة بالأوضاع العالمية وقابلية شخصية لتدبير الشؤون العامة).

إنّ "المعرفة بشؤون الزعامة وتدبير الأمور العامة" و"الخبرة بالأوضاع العالمية" التي تحدث عنها المظفر تأخذ اليوم مدلولات عديدة سوف نشير لها بعد قليل عند حديثنا عن "التحديات" التي تواجه المرجح القادم، ولكن بخصوص أسماء المرشحين لخلافة المرجح المعاصر (السيستاني) فإنه، وكما انضح من التعقيدات التي أشرنا لها

سابقاً من الصعب حسم الجدل بشأنها، وكل ما يقال، هنا أو في أي مكان آخر، هو مجرد تكهنات وتقديرات لا يمكن اعتبارها بحال معطيات نهائية، إلا أن الشيء المؤكد أن النجف لن تستقبل مرجعاً لها من خارجها، أي أنها لن تقبل بأي شخصية علمية تحل ضيفاً على حوزة النجف ثم تتولى زعامتها. كما أن هناك ما يشبه الاتفاق على استبعاد تولي محمد رضا السيستاني (ابن المرجع المعاصر) شؤون المرجعية العليا، بالرغم من أهليته العلمية كأحد ألمع فقهاء حوزة النجف وأبرز أساتذة البحث الخارج فيها، مضافاً إلى خبرته الواسعة في إدارة شؤون مكتب والده المرجع الأعلى؛ وذلك لأن خلافة والده يعطي انطباعاً بالتوريث وهو أمر يقابل باستهجان كبير في داخل الحوزة وخارجها من الأوساط الدينية الشيعية العراقية.

مرشحوون محتملون

في ضوء جميع هذه الاحترازات التي وضعناها يمكن الإشارة إلى الأسماء الآتية، وقد تقدمت ذكرها عند الحديث عن أبرز أساتذة البحث الخارج المعاصرين، كمرشحين محتملين لخلافة المرجع السيستاني:

أ) الشيخ محمد هادي آل راضي: فقيه وأستاذ الدراسات العليا في الفقه وعلم الأصول، من مواليد النجف عام 1949م، وهو من أسرة عربية عراقية معروفة، برز العديد من أبنائها في ميدان العلوم الدينية وغيرها. جده؛ والذي أخذت الأسرة لقبها من اسمه، هو الشيخ راضي بن محمد بن محسن بن خضر الجناحي النجفي (ت 1290 / 1873م) من أكبر فقهاء حوزة النجف في عصره وعلى يديه درس أغلب الجيل اللاحق له من فقهاء النجف ومراجعها، كان مشاركاً للشيخ مرتضى الأنصاري في الزعامة الدينية بل ربما كانت زعامته أوسع من الأنصاري في العراق.

شخصية آل راضي معروفة بالجدية والوقار والالتزام بالأداب والرسوم القديمة في الحوزة، وهو لذلك لا يظهر للعلن وليس عنده نشاطات أو لقاءات عامة، وفي تكوينه الفكري العام هو أكثر التصاقاً بالوضع التقليدي للدراسة الدينية في النجف، وهذا ما يعكس على أبحاثه ومحاضراته التي هي مكرسة بالكامل، منهجاً ومضموناً، للدراسات الفقهية والأصولية (من أصول الفقه) وليس له أي انشغالات بحثية خارجها، ومع كثرة دروسه ومحاضراته التي تعود إلى أربعة عقود إلا أن ما نشر من تراثه الفكري مازال يسيراً. لم يتح لنا التأكد من رأيه بنحو واضح في موضوع "ولاية الفقيه العامة"، القضية التي تتعاطى النجف مع نتائجها العملية بتحفظ، لأن بحثه لهذه المسألة تم سحبه من بين دروسه المنشورة، ولكنه في أبحاث أخرى أبدى شكوكه في صلاحية بعض الأدلة على إثبات هذه "الولاية" فيما قبل ببعضها الآخر.

مهما يكن فإن هذه العزلة عن الشؤون العامة يترك الباب مفتوحاً بشأن التكهنات حول رسم السياسات العامة للمرجعية المقبلة إذا ما قدر للشيخ آل راضي -وهو مرشح قوي- لشغل هذا الموقع.

ب) الشيخ محمد باقر الإيرواني: فقيه ومؤلف وأستاذ الدراسات العليا في الفقه والأصول. ولد في النجف عام 1949م، وهو ابن الشيخ محمد تقي (ت 2005) بن محمد جواد (ت 1962) بن محمد (الشهير بالفاضل الإيرواني) (ت 1885) بن محمد باقر الإيرواني؛ من أسرة تركية مستعربة تعود بأصولها إلى منطقة

إيروان في أرمينيا، قدم جده (الفاضل الإيرواني) للدراسة في العراق وعمره 14 عاماً، وانتهت إليه رئاسة الترك داخل حوزة النجف وخارجها وكان مرجعاً عاماً للأتراك في جميع حوض بحر الخزر، أسس في النجف مدرسة (الإيرواني) وكانت معروفة بأنها مدرسة الترك، وللعائلة امتدادات نسبية في مناطق كثيرة من إيران وأذربيجان.

درس الإيرواني عند الخوئي ومحمد باقر الصدر والسيستاني ومحمد سعيد الحكيم، وهو ينتمي لمدرسة النجف التقليدية، وأهم ما يميز هذه المدرسة شيان: أ- التركيز على دراسة الفقه والأصول (على حساب الفلسفة والعرفان اللذان يتم تداولهما بنحو واسع في مدرسة قم في العقود الأربعة الأخيرة). ب - عدم التدخل في الشؤون السياسية ما لم تكن هناك ضرورة قصوى تدعو لذلك، ويحظى الإيرواني بعلاقة ممتازة بابن السيستاني الأكبر (محمدرضا السيستاني)، وقد افتتح العام الماضي (تشرين الثاني / 2021م) مكتبه بمباركة من المرجعية السيستانية في خطوة يمكن اعتبارها شكلاً ما أشكال الدعم له دون أن يعني ذلك ترشيحه رسمياً لموقع زعامة الحوزة، وفي هذا الدعم ما يخفف من الضغط على بيت السيستاني في قضية التوريث والاعتراض على محمدرضا السيستاني بأنه يخطط لشغل مكان والده، كما أنه يفسح المجال مستقبلاً لاقاق أوسع للتعاون بينه وبين الطاقم الإداري والاستشاري لمكتب المرجع الأعلى.

ليس في كتابات الإيرواني المنشورة، وهي في الغالب شروح مدرسية لمقررات دراسية معروفة في الحوزة، ما يشير إلى تنبئه "ولاية الفقيه العامة"، ولكنه مال إلى القول بها إجمالاً في كتابه "دروس تمهيدية في تفسير آيات الأحكام". وفي حوارين منشورين أجريا معه بالفارسية (الأول عام 2014م والثاني عام 2017م) يؤكد الإيرواني لمحاورة (في الحوار الثاني) أن وضع حوزة النجف، والعراق عامة، له خصوصياته، وأن تنوع العراق واتصاله بالعالم الإسلامي وطبيعة حكومته ومجتمعه يجعل منه متفرداً في تعاطي الحوزة معه ومقدار تدخلها في السياسة والشؤون العامة واختلاف ذلك عن إيران، دولة ومجتمعاً وثقافة. يركز الإيرواني أيضاً في الحوارين المشار لهما على سمة "العقلانية" في تعاطي السيستاني مع الوضع العراقي، ويرى أن هذه السمة، وما تتضمنه من تروّ وحكمة في التدخل في القضايا العامة، قضية لا غنى عنها. بناء على ذلك يبدو أن الإيرواني يتعامل مع فكرة "ولاية الفقيه العامة" في السياق العراقي بنحو أكثر واقعية، بمعنى أنه حتى ولو انتهى إلى القول بها "نظرياً" ولكن ذلك لا يجعل منها في رأيه خياراً "مناسباً" عراقياً.

تتمتع شخصية الإيرواني بالعفوية والتلقائية، وهو إنسان صبور ولطيف ودمث الخلق، وهي صفات يعرفها فيه جميع من حضر دروسه ومحاضراته، وفي فترة هجرته إلى إيران (ما بعد 1984م). لم يعرف عنه أي نشاط سياسي، بل كان متفرغاً للتدريس وإلقاء المحاضرات الدينية، ومن هنا اكتسب شهرة واسعة داخل الحوزة، خصوصاً بعد تتلمذ مئات الطلاب، وربما الآلاف، على يديه مباشرة أو من خلال سماع دروسه المسجلة.

يصرح الإيرواني في حوار عام (2014م): (أنّ المزيد من التدخل في السياسة يتسبب بالمزيد من الأخطاء فيها) ويذكر محاوره بأنّ تطورات الوضع السياسي في العراق أوجدت تقليداً راسخاً في الحوزة بعدم التدخل في

الشؤون السياسية؛ ولذا - هكذا يستنتج الإيرواني - فإنَّ ما فعله السيستاني من التعليق على بعض القضايا السياسية (كالدعوة للمشاركة في الانتخابات والتصويت بالإيجاب على الدستور وفتواه بالجهاد) وإن كانت في حدودها الدنيا إلا أنَّها تعد سلوكاً جديداً وثورياً بالمقاييس القديمة وأكثر مما هو متوقع من شخص بتكوين السيستاني. وهذا - أيضاً بحسب الإيرواني - مؤشِّر على عقلانية الرجل. يبدو هذا الفهم الذي يتحدث عنه الإيرواني مرجحاً به فعلاً لدى شريحة واسعة من العراقيين، ولكن هناك قضية على مستوى كبير من الأهمية بلورتها العقود الثلاثة الماضية، وسوف نوضحها بنحو أوسع عند الحديث عن التحديات التي تواجه المرجعية المقبلة، وهي أنَّ العراقيين، ولأسباب تاريخية تعود إلى أيام ظهور مرجعية السيد محمد الصدر في التسعينيات، والذي فتح النقاش في مسألة "عراقية" المرجع الأكثر نفوذاً في الحوزة، ثم ما لحقها من أحداث سياسية بعد 2003م وتجربة الإسلاميين السياسيين في علاقاتهم الإقليمية، تنامي لديهم شعور عميق بالهوية الوطنية وضرورة استقلال الدولة وسيادتها؛ بمعنى أنَّ العراقيين باتوا يفكرون أنَّه لكي تكون وطنياً فعليك العمل على احترام سيادة الدولة العراقية وعدم التمييز بين المواطنين على أساس خلفياتهم المذهبية أو العرقية أو الثقافية أو المناطقية، والمرجعية وإن كانت مسألة دينية عابرة للأوطان إلا أنَّها بوصفها لاعباً مؤثراً في تحولات السياسة وأمن الدولة واستقرار المجتمع، يجب أن تأخذ على عاتقها مسؤولية الحفاظ على خصوصية الشعب العراقي المتنوع وتعمل على صيانة سيادة الدولة وأمنها ووحدة شعبها؛ وعليه فلا يمكن أن تكتفي بالصمت وعدم التدخل في حال تصاعد المخاطر في هذا المجال السياسي السيادي.

إنَّ الإيرواني يدرك جيداً أنَّ مواقف السيستاني رفعت من سقف التوقعات حول مؤهلات المرجع الأعلى وما عليه القيام به في المجال العام وأنَّ المرجع يمكن أن يحاكم لدى الرأي العام العراقي في السياسة أوسع مما تتطلبه الزعامة الدينية من شروط تقليدية حول الفقهة وإلقاء الدروس وإدارة شؤون الحوزة، فهو يرى أنَّ المرجعية لها دور أساسي في وصول الشيعة العراقيين إلى المناصب الأولى في السلطة إلا أنَّ التدخل في تفاصيل الشؤون السياسية لا مبرر له ما لم يكن ضرورياً (حوار 2017).

ت) الشيخ حسن الجواهري: فقيه ومؤلف وأستاذ الدراسات العليا في الفقه والأصول. من مواليد النجف في عام 1949م من أسرة الجواهري العربية العراقية الشهيرة التي برز منها الكثير من أعلام العراق في الفقه والشعر والأدب وغيره. جد الأميرة هو زعيم الطائفة الشيعية في وقته الشيخ محمد حسن النجفي (1785م - 1849م) صاحب كتاب "جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام" الذي يعد من أهم وأوسع كتب الفقه الشيعي على الإطلاق. يتميز الجواهري عن أقرانه بثلاث نقاط:

الأولى: أنَّه الوحيد الذي حصل على تعليم أكاديمي رسمي بعد أن تخرج عام (1970م - 1971م) من كلية الفقه التي أسسها الشيخ المظفر، وهو الأمر الذي انعكس على كتاباته وأبحاثه التي تتمتع بالوضوح والتنظيم والتنسيق والتناسق بما يلائم ومعايير البحث العلمي المعاصر، ومع بواكر دراسته الأكاديمية دخل الدرس الحوزوي فحضر أولاً في النجف أبحاث أبيه (الشيخ محمد تقي الجواهري الذي هو من كبار أعلام النجف) وأبو القاسم الخوئي ومحمد باقر الصدر، ثم بعد انتقاله إلى قم عام 1976م حضر أبحاث محمد

كاظم شريعتمداري (ت 1986) وجواد التبريزي (ت 2006) وحسين الخراساني (مواليد 1921م - ما زال حياً) وكاظم الحائري (مواليد 1938م - ما زال حياً) وغيرهم. بدأ بإلقاء الدروس العليا في الفقه عام (1318 هـ - 1997م)، وأنهى دورة محاضراته الأولى في علم أصول الفقه عام 2005م، وله العديد من المؤلفات، منها: الربا، فقهياً واقتصادياً؛ (كتبه كإحدى متطلبات تخرجه في مرحلة البكالوريوس في كلية الفقه وطبع عام 1984م)، تعليقة على كتاب يوسف القرضاوي "الحلال والحرام في الإسلام" (1988م، بحوث في الفقه المعاصر (سبع مجلدات)، القواعد الأصولية (ثلاث مجلدات) وغيرها. عاد للعراق عام 2009م بطلب من المرجع المعاصر السيستاني وهو يلقي دروسه في حوزة النجف منذ ذلك الوقت.

الثانية: أنه كثير الحضور والمشاركة في المؤتمرات التي تقيمها الجامعات الفقهية في الدول الإسلامية (جدة، الرياض، أبو ظبي، البحرين، الكويت، قطر، المغرب، الهند، بروناي، الأردن، مسقط، الشارقة، ماليزيا، كوالالمبور، الجزائر، ... إلخ). كما أنه عضو فاعل بصفة خبير في المجلس الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة في السعودية، و"مجمع فقه أهل البيت" في قم \ إيران، و"المجمع العالمي لأهل البيت" في قم أيضاً. كانت حصيلة هذه المشاركات كتابه "بحوث في الفقه المعاصر"، ويتفرد في العديد من أبحاثه بدراسة الموضوعات وأدلتها بأفق منفتح على بقية المذاهب الإسلامية (وأحياناً حتى لدى الديانات الأخرى في المسيحية واليهودية) وفق ما يعرف بمنهج الفقه المقارن والفقه المقاصدي.

الثالثة: أنه يلتزم بشكل صريح في كتاباته بنظرية ولاية الفقيه العامة. وفي بحثه "الحدائث والعلمانية في مواجهة الإسلام" كتب نقداً شديداً للأفكار العلمانية يستعيد فيه ما هو معروف من آراء الإسلاميين السياسيين ذات الطابع الكلياني الذي يطرح مسألة نقد العقل الديني ومراجعة مسلماته جزءاً من مواجهة "حضارية" بين الإسلام والغرب، ولكنه في المقابل يسعى جاهداً إلى التمسك بأدبيات الوحدة الإسلامية وضرورة تعايش المسلمين مختلفاً في ذلك عن الخطابات المذهبية الرائجة هذه الأيام، والمثير للاهتمام من كلامه في هذا السياق تأكيده على أمرين: اقتراحه على الحكومات في الدول الإسلامية جميعاً منع الخوض في المسائل الخلافية بين المسلمين، ومطالبته أتباع المذاهب الإسلامية بالتحرك في آرائهم حول مذاهبهم ك"وجهات نظر فكرية" قابلة للحوار البناء.

تحديات منتظرة

ثمة عدة تحديات تواجه المرجع المقبل من المتوقع أن تلعب دوراً أساسياً في انتشار مرجعيته والقبول بها وتأثيرها في المجال العام، الديني والسياسي، سواءاً في العراق أو خارجه، منها:

الأول: الدولة الدستورية

التحول الكبير الذي أحدثته التطورات السياسية بعد 2003م أنها نقلت الفكر الديني الشيعي في العراق من مجال الجماعات الدينية المنفصلة عن الدولة إلى مجال المواطنة المندمجة في الدولة، ويعتبر الحدث الأكبر هو بناء الحياة السياسية وفقاً لدستور صوت عليه العراقيون كافة، ودخل حيز التنفيذ تحت غطاء ديني ودعم

وترحيب من المرجعية العليا؛ بناء على هذا فإن المرجعية المقبلة إذا ما تصرفت بما يخدم أو يُضعف الاندماج السياسي الذي أوجده الدستور، وتعاملت مع أتباعها بوصفهم فرقة دينية تعيش في معاملاتها وقوانينها ونشاطها السياسي خارج الدولة فإنه يعد انتكاسة في الفكر الدستوري الشيعي العراقي المعاصر، ويكرر نفس الأخطاء السابقة التي وقعت فيها المرجعية الدينية بعد مرحلة الاستقلال وتأسيس الدولة العراقية الحديثة في العهد الملكي حين قاطعت المرجعية الدولة ومؤسساتها واختارت العزلة والانكفاء على نفسها، وهو الذي غذى حالة الانفصال بين الشيعة ودولتهم الوطنية وتسبب في تراجع وعيهم الدستوري.

الثاني: الوطنية العراقية

الوطنية العراقية بمفهومها الثقافي، أي اعتزاز العراقيين بتاريخهم الحضاري وانتماؤهم للجغرافيا العراقية وتقديرهم المنجزات الفكرية لهذه البلاد وما فيها من مشتركات ثقافية في المأكّل والملبس والأعراف الاجتماعية وغيرها، يعد أمر قديم تاريخياً وربما يعود إلى آلاف السنين، ولكن الوطنية بمفهومها السياسي بوصفها المعبر عن ذاتهم الجماعية، ووحدة مصالحهم ومصيرهم، واستقلال قرارهم، وسيادتهم في إدارة شؤونهم وفي تعاملهم مع الشعوب الأخرى، فإنها مرتبطة بالدولة العراقية الحديثة، ومهما قيل عن مشاكل تأسيس هذه الدولة وأزمات مسارها السياسي فإنه لا يمكن الشك بوجود هذا الشعور الوطني الموحد حول الهوية السياسية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها.

العامل الرئيسي في خلق الالتباس في فهم هذا الموضوع هو ضعف المشاركة السياسية في صناعة قرارات الدولة، وساعد على ذلك التفكير الأيديولوجي الأممي الذي أغرق العراقيين في اغتراب ذاتي سياسي عن الدولة، فتوهم كثير منهم أنهم إذا ما تقاسموا بعض تلك الانتماوات الأيديولوجية، الدينية أو القومية أو الفكرية، مع غيرهم فإنهم سيكونون سياسياً في مصير مشترك أو وحدة في المصالح العامة.

على المستوى الشيعي العراقي، ونحن هنا نتحدث عن المرجعية الدينية التي هي واحدة من مميزات الوسط الاجتماعي الديني العراقي، فإن الانقسام في التعامل مع الوطنية العراقية أخذ طابعاً واضحاً منذ انتصار الثورة الإسلامية (وهي في النهاية ثورة شيعية) في إيران، حين اختلف قيادات الإسلام السياسي العراقي (والذي سيمسى لاحقاً بالمعارضة العراقية في الخارج) في موطء العلاقة بالنظام السياسي الجديد في إيران، ولكن منذ التسعينيات ومع صعود مرجعية محمد الصدر في النجف تنامي الوعي الديني باتجاه الخصوصية العراقية المميزة عن المسار الديني الإيراني، أما بعد اسقاط النظام البعثي في العراق بعد 2003م فإن هذا الوعي الديني تحول إلى ممارسة سياسية داخل الدولة، ومع كل ضعف في استقلال الإرادة السياسية للقوى السياسية الشيعية الجديدة يتزايد حجم الشعور الوطني العراقي حتى بلغ ذروته في احتجاجات تشرين عام 2019م.

اليوم؛ وبعد هذا المعاش فالتشيع كمذهب ديني لقرون وهو يقدم نفسه كروحانية مثالية تنعى على العالم ضياع الإنسان ضحية الغرور والتعصب وانعدام الإنصاف والعدالة، وتبشر بعالم خال من ذلك كله يعيش فيه الناس بالإخاء والمودة والتأله والورع ونبذ الغل والكرهية، ولكن في نصف قرن من العمل السياسي، منذ

مطلع الستينيات وحتى اليوم، وخصوصاً بعد 2003م واجهت هذه المثالية مأزقاً حقيقياً، وظهرت أزمة أن الأيديولوجيات السياسية، ونتيجة لانغماسها في صراعات النفوذ والسيطرة والمصالح، تفرط بسهولة بقيمة الدين الروحاني الشخصي لصالح بناء الهويات الدينية العصبية والطقوسية المبالغ فيها.

إنّ حضور التشيع في ذهنية وسلوك أتباعه كملهم أخلاقي يحض على ما هو حسن ورفيع وتقوي ونسكي، وهو الحضور السائد عند أجيال الناس سابقاً على ظهور الإسلام السياسي الشيعي، يكاد يتحول مع هذا الأخير إلى نزاع هويتي في المجال السياسي مع إذكاء للخلافات المذهبية كهويات دينية فرعية تهدد بتفكيك النسيج الاجتماعي للدول - بما فيها العراق - المتنوعة دينياً ومذهبياً.

من هنا فإنّ المرجعية المقبلة، إذا ما أرادت الحد من تفاقم هذه الأزمة، سواء في محيطها الاجتماعي الداخلي في العراق أو في محيطها الأوسع حيث يتبعها عشرات ملايين الشيعة حول العالم، عليها أن تعتمد خطاباً في غاية الانضباط والحكمة عند التعاطي مع الاختلافات المذهبية مع ترشيد السلوك الطقوسي والاستثمار في المشتركات القيمة الدينية بعيداً عن الشعارات السياسية التي تمثل امتداداً لانقسامات المحاور الدولية الإقليمية واشتباك المصالح السياسية مع هذه الدولة أو بالضد من تلك الدولة، وبخلاف ذلك فإنّ التشيع السياسي بمشروعه الهوياتي سيقود الشيعة إلى مزيد من العزلة في مجتمعاتهم الوطنية ومزيد من التدين الاستعراضي متسبباً بمواجهات خطيرة مع الأنظمة السياسية في دولهم.

الثالث: التوازن السياسي الإقليمي

يعرف المتخصصون في الدراسات الشيعية أنّ عدداً كبيراً من الباحثين في تاريخ نشأة وتطور المذهب الشيعي يذهبون إلى أنّ التشيع ككل، التشيع كمذهب، هو فعل سياسي بامتياز، أي أنه جاء كرد فعل خلقه تنافس الجيل الأول من المسلمين على السلطة، وأنّ عملية تميزه متميزة عن بقية المسلمين جاءت بعد سلسلة من التراكمات التاريخية في إعادة بناء المعرفة والتاريخ الإسلاميين كان الغرض منها ليس فهم الحقيقة الدينية التوحيدية بل تكريس مصالح فئة خاصة من الناس هم عبارة عن الأشخاص الذين صنعوا التشيع.

لقد واجهت هذه النظرة انتقادات واسعة من قبل رجال الدين الشيعة، واعتبروا تلك الآراء ناتجة عن تحامل واضح غرضه طمس أصالة التشيع الذي ولد من رحم الإسلام. نحن هنا لا نتناول التشيع من أجل تحليل إذا ما كان مذهباً إسلامياً أصيلاً أو مختلفاً، لأننا نعتقد أنّ النتيجة مهما كانت فإنّها لن تؤثر على الحقيقة التاريخية بأنّ التشيع استطاع أن يبلور فهماً خاصاً بشأن الإسلام (عقيدة وتشريعاً وأخلاقاً) يعزز من حضور الدين في ضمير معتنقيه، وفي المقابل نرى أنّ الاتجاه الذي يمثله "الإسلام السياسي الشيعي" وبعد أن تطورت علاقته بالسياسة واعتبرها جزءاً جوهرياً من التشيع، لا يكتمل إيمان المرء إلا باعتناقها، ويسير دون أن يشعر في ركب تلك الدراسات الشيعية التي أشرنا إليها أولاً.

بناءً على ذلك فإنني استخدم هنا مصطلح (التشيع السياسي) كتعبير أكثر حياداً في التعاطي مع المذهب الشيعي من أجل التمييز بين التشيع بوصفه تديناً يعبر عن خيار شخصي في الحياة الفكرية لأصحابه، والتشيع الذي يقدم نفسه كهوية سياسية لا يمكن للشيعي أن يكون شيعياً بدونها كما لا يمكنه أن يمارس السياسة إلا باسم المذهب وبهوية مذهبية ولأهداف مذهبية.

في تقديرنا أنّ هذه الهوية السياسية تمثل تطوراً كبيراً حصل منذ مطلع الثمانينات بعد أن جرى التغيير الجوهري في عقيدة وخطاب الإسلاميين السياسيين العراقيين فعرفوا أنفسهم ومشروعهم، وحتى مشكلتهم داخل الدولة العراقية، بأنها "مشكلة الهوية السياسية الشيعية". حصل ذلك مخالفاً لتوجهات الجيل الأقدم من الإسلاميين السياسيين الذين كانوا ينظرون لمشكلتهم السياسية في إطار أوسع هو "الإسلام". كان جيل المؤسسين (محمد باقر الصدر مثلاً) ينظر إلى عمله شاعر السياسة الجارفة بالوطنية العراقية، تكون المرجعية العليا في النجف قد وُضعت في تحد حقيقي يستلزم عدم استفزاز الحساسية الوطنية، خصوصاً وأنّ المرجعية السبستانية أظهرت في خطابها العام تقديراً منقطع النظر لهذه الحساسية بل دعمت وبقوة ترسخها في سلسلة من المطالبات باحترام سيادة الدولة العراقية ومنع التدخلات الخارجية وحصر السلاح بيد الدولة وبناء قواتها وأجهزتها الأمنية ودعوتها المستمرة إلى الاهتمام بالمصالح العامة للعراقيين كافة على اختلاف مناطقهم وثقافتهم ومذاهبهم وأديانهم واتجاهاتهم الفكرية.

الرابع: الفكر المذهبي والاندماج السياسي للشيعية في مجالهم الوطني

يتحدث عن منطقه وأهدافه بخطاب إسلامي عابر للطوائف، وكان شعار المرحلة هو "الإسلام هو الحل" أو "الإسلام يقود الحياة" (وهذا عنوان أحد كتب محمد باقر الصدر الذي يمثل مشروعه الفكري) ولكن مع مرور الوقت، حيث انتصرت الثورة في إيران وتولت القيادة الدينية هناك دمج الدين في منظومة الدولة، انحل وذاب هذا الخطاب وارتكس أصحابه في مستنقع صراع الهويات، وبعد التغيير في العراق عام 2003م صارت أيديولوجيا التشيع السياسي تقتصر على أدبيات الهوية وتقاوم الحضور في مفاصل الدولة مع رغبة في وجود راع سياسي أجنبي يرافقه متصل واضح عن أعباء المسؤولية في إدارة الدولة وبناء مؤسساتها وقيادة العملية التنموية فيها.

تزامن ذلك كله مع صعود الإرهاب العالمي للسلفية الجهادية، وبدأت حكاية اصطافات دول الشرق الأوسط، وإن كان تحت عناوين سياسية، بخلفيات مذهبية حتى بات أي خطاب ديني مذهبي كفيلاً بإيقاظ جميع الأجهزة الأمنية في تلك الدول، وفي وسط هذا الجنون الطائفي المستعر كان خطاب المرجعية الدينية العليا المعاصرة يميل إلى التهذؤة وعدم زج الدين في تلك الخلافات، بل ويسعى هذا الخطاب إلى دمج أتباع هذه المرجعية في محيطهم الاجتماعي الوطني، مع إدراك للخصوصيات المحلية للبيئة التي يستهدفها هذا الخطاب.

نقل الشيخ يوسف البحراني (ت 1186 / 1772م)، وهو أحد ألمع فقهاء الشيعة في العصور المتأخرة، عن المحدث الشهير نعمة الله الجزائري (ت 1112 / 1701م) في سياق حديثه عن سياسة الدولة الصفوية الطائفية وانسحاق

رجال الدين في تلك السياسة بما تضمنته من نفي رجال الدين المنتمين لطوائف المسلمين الأخرى من قراهم ومناطقهم والمجاهرة بالسب واللعن لبعض الشخصيات الإسلامية، من خلفاء وغيرهم، التي يجعلها ويقدرها أتباع تلك الطوائف، أنّ علماء الشيعة الذين كانوا في مكة كتبوا إلى علماء الدين في أصفهان (عاصمة الدولة الصفوية) من أهل المحاريب والمنابر: (إنكم تسبون أئمتهم في أصفهان ونحن في الحرمين نعذب بذلك اللعن والسب).

هذه الكلمة كانت نداء استغاثة وشكوى وتذمر من شيعة الحجاز إلى علماء الدين الشيعة في أصفهان وما تتسبب به مواقف هؤلاء وانخراطهم في السياسات الإقليمية من مأس على شيعة الحجاز، والمسألة اليوم ليست مختلفة كثيراً عن ذلك العصر، وهو الذي يضيف مسؤولية كبرى على عاتق المرجعية المقبلة في التعامل مع هذا الملف.

الخامس: الحقوق والحريات

يشهد العراق باستمرار ظهور تيارات واتجاهات فكرية مختلفة، ويتنامى بنحو مطرد شعور عام أوجدته الثورة المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي بالنزوع نحو حرية الرأي والتعبير، وخصوصاً في المسائل ذات العلاقة بالحياة الروحية للأفراد. منذ الستينيات، حيث شاع الفكر اليساري في العراق، وهناك صدامات متواصلة بين هذه التيارات، حيث تصل أحياناً تلك الصدامات إلى استخدام العنف أو التشهير أو المضايقة الاجتماعية، وفي بلد يتحمس الناس فيه بسرعة للأفكار الدينية يكون من السهل أن تتحدر هذه الحماسة إلى تهديد جدي بالتضييق على الحريات والحقوق الفردية. بنحو عام لم يصدر عن المرجعية العليا موقف يتعلق بالحياة الفكرية العامة إلا تلك الفتوى الشهيرة للمرجع الأعلى في وقته السيد محسن الحكيم الذي اعتبر الشيوعية (كفرًا وإلحادًا)، ومع هذا فإن صمت المرجعية في هذا المجال لم يمنع الفاعل الديني ممن هو دونها من الانغماس في هذا الصراع. ربما لا يمكن توقع الكثير من المرجعية الدينية في هذا السياق؛ لأنّ الموضوع اجتماعي بالدرجة الأساس ومترك لتفاعلات الأوساط الثقافية مع بعضها البعض، ولكن هذا لا يمنع أن يكون الاتجاه الذي تغذيه المرجعية، سواء كان بالانفتاح والتساهل أو الانغلاق والتشدد، مؤثرًا في تلك الأوساط الاجتماعية؛ بناءً على ذلك فإن المتوقع أنّ تحدياً إضافياً سيواجه المرجع المقبل يحتم عليه ترشيد خطاب وسلوك صانع الرأي العام الديني ويضعه في مسار أكثر حكمة وعقلانية.

الفصل الثاني:

المرجعيات الدينية الشيعية ودورها في الشأن السياسي العراقي

إبراهيم العبادي

تمهيد

لم تخل الحياة السياسية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921م من فاعل ديني مؤثر، حيث تمثل ذلك الفاعل بالمؤسسة الدينية الشيعية^[6] وزعامتها من مراجع الدين الكبار المقيمين في مدينة النجف باعتبارها الحاضرة الدينية والعلمية ذات الرمزية التاريخية المكثفة، فقد كانت المرجعيات الدينية ولا تزال تحظى بنفوذ واسع واحترام كبير في الأوساط الاجتماعية، يسمح لها بالتدخل في الشأن السياسي بحسب ما تراه من ضروريات ومصالح تملها مسؤولياتها الدينية وتوقعات الجمهور منها. اتسم هذا الحضور بمتغيرات كثيرة تاريخياً، ارتبط بعضها بالوقائع السياسية المتحرك، وارتبط البعض الآخر بنزعات المرجع الشخصية ومنهجه في التعاطي مع قضايا المجتمع والدولة. التأثير النجفي المعاصر الأبرز بدأ في أحداث إيران السياسية مع صدور فتوى تحريم استهلاك التباك^[7] للمرجع (الميرزا) محمد حسن الشيرازي (ت1895م) ثم في قيادة الحراك الدستوري عام 1906م وما تلاها والمعروف باسم (المشروطة)*، فيما كان هذا الحضور متفاوت التأثير في العراق فقد بدأ نشطاً وفعالاً في أعوام تأسيس الحكم الوطني الأولى وتراجع كثيراً بعد ذلك ليستعيد قوته في العهد الجمهوري الأول، ثم انكفاً كثيراً خلال حقبة الشمولية البعثية، لغاية سقوط النظام بفعل الغزو الأمريكي عام 2003م. بعد هذا التاريخ عادت النجف فاعلاً مهماً في الشأن السياسي وطرفاً من الأطراف التي شكلت المشهد الحاضر للدولة العراقية.

من بين أربعة مراجع كبار ضمنهم النجف الأشرف، كان الدور الأبرز والأكثر حسماً للمرجع الأعلى السيد (علي السيستاني) في مرحلة شديدة التعقيد، إذ اكتسب حضور السيستاني في الشأن العراقي أهمية قصوى في تأطير الأحداث اللاحقة لسقوط النظام العراقي، فقد كرس مقاربة ومنهجية لم تكن متوقعة ميزته عن سائر مراجع الدين الشيعية، سواء الموجودين منهم في النجف الأشرف أو أولئك المقيمين في قم الإيرانية^[8].

6 للإطلاع على تشكل المؤسسة الدينية الشيعية تاريخياً ينظر إلى جودة القزويني، تاريخ المؤسسة الدينية الشيعية - من العصر البويهي إلى نهاية العصر الصفوي الأول، الخزانة لإحياء التراث، ط2، 2014م، وخالد حنتوش، حوزة النجف البراني والجواني في شيعة العراق بعد 2003م، الرؤى والمسارات، أعداد وتحرير د. مؤيد ال صوينت ود. علاء حميد، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2019م.

* يقصد بالمرجعية الدينية: هي تلك السلطة الدينية والاجتماعية وأحياناً السياسية التي تتمثل بالفقهاء الذين يجتازون مراحل الدرس الديني ويشهد لهم الخبراء بالأعلمية والذين يعرضون فتاواهم فيما يعرف بالرسالة العملية التي يرجع إليها الأفراد العاديون لأخذ وفهم المراد من الأحكام المتعلقة بعباداتهم ومعاملاتهم مما يتطابق مع الشريعة.

7 عبد الهادي الحائري، التشيع والدستورية في إيران، دور علماء العراق الشيعة في السياسة الإيرانية، الناشر: معهد الدراسات الشيعية، ليدن بريل 1977م، ترجمة عبد الإله النعيمي ط1، 2015م.

* يقصد بالمشروطة، الحكومة المقيدة: أي نظام الحكم الدستوري.

8 علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق، ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمه عن الإنجليزية عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربية للدراسات

يمكن متابعة دور السيستاني بوصفه فاعلاً مؤثراً في فضاء السياسة العراقية، عبر تتبع المسارات التي أعقبت التأسيس الثاني للدولة العراقية الحديثة، بعد قيام سلطة الاحتلال الأمريكي بالخطوات الأولى لها، لتنظيم شؤون العراق، وبناء سلطة القانون والمؤسسات عبر عقد اجتماعي جديد أو ما سمته حينها بإعادة بناء الأمة (Nation Building).

تمتد هذه المرحلة ما بين عام 2003م إلى عام 2010م وهي مرحلة التأسيس الدستوري وبناء المؤسسات، فيما امتدت المرحلة الثانية بين عامي 2010م و2017م، وهي مرحلة مراقبة الأداء السياسي والنقد والاحتجاج عن السياسيين تعبيراً عن الاحتجاج المطالب بالإصلاح، فيما شكلت المرحلة التي تلت ذلك، مرحلة المطالبة بالإصلاح بإلحاح، والمراهنة على الحركات الجماهيرية والانكفاء الإيجابي عن العملية السياسية. هذه المرحلة الأخيرة كانت حافلة بالاحتجاجات والتظاهرات المطالبة لاسيما تظاهرات تشرين العارمة التي اندلعت عام 2019م، فقد ساد غضب جماهيري شديد وانتقل الحراك المطلبي إلى حراك سياسي يطالب بإصلاح جدي وجوهري للنظام السياسي، بعد سنوات من الأداء الضعيف المخيب للآمال^[9].

خلال تلك المراحل الثلاثة تكامل التعبير عن رؤية السيستاني بشأن الدولة، وعبر عن أفكار جديدة عن دور الإسلام في الدولة، وشرعية النظام السياسي وموقع الفقيه الذي يحوز مرتبة المرجع الأعلى في هذه الدولة، وحقوق المواطنة والسيادة والهوية الوطنية والحريات العامة وحقوق الأقليات، وهي القضايا الإشكالية التي يدور بشأنها الجدل والتنظير الفقهي الشيعي منذ أزيد من قرن، وقد شكلت آراء السيستاني في هذه القضايا منهجية تحمل على الاعتقاد بأننا إزاء رؤية حديثة بالإجمال يصح معها القول بأن للسيستاني نظرية في إدارة الشأن السياسي العام، تستجيب لمتطلبات الدولة الحديثة وتتوافق مع تطلعات الطبقات الاجتماعية والاستحقاقات الدستورية لأطياف الأمة العراقية ذات التعدد القومي والمذهبي والديني والسياسي.

تعتمد هذه الدراسة على فرضية مفادها، أن المرجعية النجفية بشخص المرجع الأعلى علي السيستاني، ساعدت في ترسيم ملامح النظام السياسي الحالي، وسعت إلى بناء دولة دستورية تلائم ظروف العراق وتستجيب لتحديات بيئته الاجتماعية والسياسية المعقدة، وتتجاوز في ذات الوقت مشكلات التعارض بين الشرعية الدينية والشرعية السياسية والصراعات الناشئة بسببها بين قوى الإسلام السياسي والقوى المناوئة لها، وهي الصراعات التي صبغت تاريخ المنطقة عامة والعراق خاصة، غير أن طموح السيستاني في رؤية الدولة الدستورية تهض بالعراق انتهى إلى حلم مجهض لعوامل عديدة سنتطرق إليها في ثانيا الدراسة.

والنشر، ط1، 2009م، ص 312.

9 عبر المرجع السيستاني عن عدم رضاه على أداء النظام السياسي مبكراً منذ التظاهرات الاحتجاجية الأولى في 25 شباط 2011م، ففي البيان الذي أصدره المرجع الأعلى بشأن التظاهرات يوم 2011-2-26م طالب بتحسين الأداء الحكومي وحذر مبكراً من (مغبة الاستمرار على النهج الحالي في إدارة الدولة ومما يمكن أن ينجم من عدم الإسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين). الموقع الرسمي لمكتب السيد السيستاني www.sistani.org

ستتضمن هذه الدراسة مجموعة من المحاور ذات العلاقة المباشرة بالموضوع قيد البحث:

أولاً: مضمون الخطاب المرجعي في التعامل مع الشأن السياسي العراقي (2010-2003م).

ثانياً: مضمون الخطاب المرجعي في التعامل مع الشأن السياسي العراقي (2010-2021م).

ثالثاً: آفاق الاستمرار أو الضمور للخطاب والإرث المرجعي بعد رحيل المرجع السيستاني (رؤى مستقبلية).

كل ذلك سيجري بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وما قد ينتج من مدخلات ذات العلاقة بالموضوع المعالج.

مضمون الخطاب المرجعي في التعامل مع الشأن السياسي العراقي (2010-2003م)

بدخول العراق تحت سيطرة الاحتلال في 2003-4-9م، انتشرت الفوضى وغاب القانون الذي ينظم العلاقة بين السلطات والمجتمع الأهلي، وظهرت بعض سلوكيات النهب والتخريب للمنشآت العامة، في سلوك اجتماعي معروف -وإن كان محدوداً- حين يغيب الردع وتنهار سلطة القانون، حيث يسلك الناس سلوكاً جمعياً -بعضه غوغائياً- في ظل أجواء القلق العام والانهبان التام للمؤسسات والخدمات، بدأ الجمهور الشيعي العام في العراق يتوجه إلى النجف^[10]، حيث مقر المرجعيات الدينية والسلطة المعنوية التي ما زالت تحافظ على تأثيرها في سلوك الأتباع، وبحكم علاقة الإتياع والطاعة التي تؤسسها السلطة المعرفية الدينية بين عموم الأفراد والمجتهدين الكبار، فإن أول الأسئلة والاستفسارات التي وردت إلى المرجعية من الناس كانت حول مشروعية الاستيلاء على المؤسسات والأبنية والأموال العامة أو ذات النفع العام، بموازاة ذلك كان المناخ السياسي محتمماً بالأسئلة ذات الخطورة الأكبر من قبيل الموقف من التعامل مع سلطات الاحتلال، فالمرورث الفقهي والسياسي يحيل إلى ضرورة مقاومة أشكال السلطة الأجنبية، ورفض الخضوع لإملاءات المحتلين ومشروعهم السياسي، فالتاريخ الاجتماعي والسياسي للعراق يحتفظ بذاكرة نشطة اتحدت فيها المشاعر الوطنية بالعواطف الدينية والمبادئ المستمدة من الموروث العقدي والفقهي الإسلامي، كان متوقفاً حدوث اصطدام عنيف بين سلطة الاحتلال وبين الرافضين لوجودها، بيد أن الأكثر خطورة في الموقف كان غياب المشروع السياسي لهذه (المقاومة)، واحتمالات انتشار العنف بما يقوض الحد الأدنى من السلم الاجتماعي بغياب أي شكل من أشكال السلطة سواء سلطة الاحتلال التي ابتدأت ترتكب المزيد من الأخطاء.

أدركت المرجعية (النجفية) أنها ستكون عرضة لضغوط الاتجاهات الراديكالية التي تزكي اللجوء إلى العنف لمقاومة الاحتلال كخيار وحيد بناءً على الوعي المستمد من النماذج التاريخية السابقة، ومناخ المقاومة الجديد

10 رايدر فيسر، السيستاني والولايات المتحدة والسياسة في العراق- من الصمت إلى الميكافيلية، المعهد النرويجي للشؤون الدولية، شعبة العراق بعد 2003م، مصدر سابق.

السائد في المنطقة، كما أنّها (أي المرجعية) تدرك مقتضيات المحافظة على الدماء والتماسك المجتمعي من أن تشمله مضاعفات العنف المسلح، وما بين الرغبة في المحافظة على الرأسمال الاجتماعي والاحتفاظ برمزية وقوة الحضور المرجعي، وبين الاستجابة لتحديد الموقف الشرعي من الواقع السياسي الجديد. بلورت المرجعية العليا رؤية سيكون لها بالغ الأثر في المستقبل السياسي للعراق، وأكدت في الوقت ذاته استقلالية المرجعية ورفضها للضغوط، وعدم تحمسها لدمج المجالين السياسي والديني في ضوء متبنى فقهي لا ينزع باتجاه ولاية الفقيه المطلقة، ولا يختزلها في الحدود الدنيا التي تشمل الإفتاء والقضاء والأمور الحسبية المحدودة، وهي الواجبات الرئيسية التي اعتادت عليها المرجعيات الدينية. نحن إزاء رؤية وسيطة بين الاتجاهين^[11]، فالسيستاني تبنى اتجاهاً وسطيّاً واقعياً بين الاتجاه الذي يوسع ولاية الفقيه إلى حدود مثيرة للجدل وبين الاتجاه الذي يختزل دور الفقيه وولايته إلى الحدود الدنيا. فرضت ظروف العراق والسياق السياسي الاجتماعي العام مقاربة مرجعية جديدة فقد حافظت على التمايز بين المجالين الديني والسياسي، ولم تؤطر مشاركتها في الشأن العام بمشروع سياسي أو أيديولوجي، بقدر ما كان استجابة (لمقام) ومسؤولية المرجعية الدينية، لكن هذه المشاركة والفاعلية اتسمت بقدر كبير من الدراية والحكمة استحققت أن تكون نموذجاً لما ينبغي أن يكون عليه الفاعل الديني بمستوى المرجع الأعلى، والأرجح أن هذا النموذج المرجعي سيصبح إرثاً لاحقاً يصعب التراجع عنه، فقد أذعنت فاعليات سياسية واجتماعية ودينية عديدة لهذا الفاعل المؤثر جداً بما لم تستطع أي فاعلية منافستها، بل بقي الجميع بحاجة إلى موافقتها وإمضاءاتها واستمداد المشروعية والدعم منها، بما أعاد للفاعل الديني حضوره ليس في الشأن العام فحسب، بل وفي الشأن السياسي أيضاً، ولم تكن هنالك أية قوة قادرة على تحقيق (منجز سياسي كبير)^[12]، كما أنجزت المرجعية الدينية العليا ومهوماتها غلب عليها انعدام الطموح السياسي والحكمة العملية والاعتدال في بيئة ميالة إلى التطرف في المواقف السياسية.

وفر هذا المنهج للمرجعية أن تكون عنصر توازن مجتمعي، وصمام أمان في بيئة قلقة، مما أثار اهتمام المجتمع الدولي والمحيط الإقليمي، واكسبها رصيماً معنوياً هائلاً للضغط باتجاه إعادة بناء مؤسسات الدولة، عبر آلية الانتخاب والافتراء العام، وخفض مستويات التوتر والصدام إلى حدود معقولة، لاسيما عندما استوعب السيد السيستاني ردود الأفعال العنيفة إزاء العنف الطائفي الذي مارسته تنظيمات سنية متطرفة راهنت على الفتنة المذهبية والطائفية لتحقيق أهدافها في العراق^[13]، إذ ساهم السيد السيستاني في عودة النجف الأشرف بصورة كبيرة في تشييد البنات الأساسية للدولة الحديثة ذات المسار الدستوري، ذلك بإصراره على أن يكون القانون والمؤسسات هي الإطار الذي تنتظم به مسارات الحراك السياسي والبيروقراطي العراقي، ليس نظرياً فحسب

11 علي طاهر الحمود، جمره الحكم، شيعة العراق ومخاضات بناء الدولة والأمة بعد 2003م، جامعة الكوفة، ط1، بيروت - لبنان، 2017م، ص125.

12 محمد جميل عودة، الإسهامات السياسية في فكر المرجع الديني علي السيستاني في العراق بعد 2003م أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، 2018م.

13 صلاح عبد الرزاق، العراق والإسلام السياسي ودور الإسلام الشيعي في العراق المعاصر، دار فناديل للنشر والتوزيع، بغداد.

كما كان على عهد المجتهد الكبير الميرزا النائيني (1860-1936م)^[14]، بل عملياً على يد المرجع السيستاني، فالأخير ترسم خطى النائيني في الإصرار على المسار الدستوري وحق الانتخاب للمواطنين، وحرية الإرادة في اختيار شكل النظام الملئم^[15].

إنّ هذه المبادئ الأساسية التي صارت جوهر دستور عام 2005م ما كانت لتتحقق بسهولة لو لم تصر المرجعية النجفية على رفض أي مشروعية غير مشروعية الانتخاب وتدوين الدستور، ذلك عبر جمعية مختارة من قبل الجمهور نفسه، فقد ورد سؤال إلى النجف بتاريخ 25 حزيران 2003م من جماعة من الأفراد موجه إلى المرجع السيستاني، يطلب منه بيان (الموقف الشرعي) من المشروع الأمريكي الرامي إلى تشكيل مجلس لكتابة الدستور عبر التعيين، والاكتفاء بالتشاور مع الجهات السياسية والاجتماعية، ثم طرح الدستور المكتوب على الاستفتاء العام.

إنّ صيغة السؤال كانت معدة بعناية كما لو كانت صيغة موحى بها من الأوساط القريبة من المرجعية، أو أنّ مرجعية السيد السيستاني أرادت بيان موقفها على شكل صيغة استفتاء شرعي، كما هي عادة الجمهور عندما يريد توضيحاً وجواباً لمسألة متعلقة بالواجبات المراد أدائه، وبالفعل لم يتأخر جواب السيد السيستاني على هذا الاستفتاء بطريقة أحببت المشروع الأمريكي في بداياته، إذ أصر المرجع الأعلى على أن^[16]:

1. سلطات الاحتلال لا تتمتع بأي صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور.
2. أنّ المجلس المعين لا يستطيع أن يضمن وضع دستور يطابق المصالح العليا للشعب العراقي، ويعبر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الأساس الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة.
3. لكي يحظى الدستور بالقبول والمشروعية لا بد أن: -
 - تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيس لكتابة الدستور أولاً.
 - يجري التصويت على الدستور بعد تدوينه.
 - إلزام السيد السيستاني (المؤمنين) كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه.

بهذا الجواب (الفتوى) أرمى المرجع الأعلى قاعدة المقاومة والضغط عبر المطالبة الجماهيرية السلمية بالإصرار على أن تكون كتابة الدستور العراقي محلية صرفة، ولا تتدخل بها أجنادات القوى الاحتلالية، فكانت هذه بداية الصدام الصامت بين المرجعية الشيعية العليا وبين الحاكم المدني الأمريكي المعين بول بريمر، والتي تحولت

14 عبد الهادي الخائري وآخرون، محمد حسين النائيني وتأسيس الفقه السياسي، تعريب محمد حسين حكمت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، بيروت، 2012م.

15 علي طاهر الحمود، مصدر سابق.

16 النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، اعداد حامد الخفاف، ط7، دار المؤرخ العربي، بيروت - لبنان، 2017م، ص35.

إلى سجل سياسي اضطرت معها الإدارة الأمريكية إلى النزول عند رغبة السيستاني في الاستعانة بالأمم المتحدة لتكون هي الوسيط المشرف على إنجاز القانون الأساسي العراقي والمرحلة الانتقالية [17]، لغاية استقرار النظام السياسي وفقاً للقواعد الجديدة.

إنّ هذا الانخراط الفاعل في الميدان الأساسي استتبع صيرورة المرجعية الدينية طرفاً مفاوضاً في مسارات الأحداث اللاحقة، كأزمة النجف، والإعداد للاستفتاء على الدستور، ومن ثم مشاركة القوى السياسية حواراتها لاختبار بعض الأسماء لشغل منصب رئاسة الوزراء، وقد استوعبت هذه الحركة كل أشكال الرفض والمقاومة، وقطعت الطريق على الاتجاهات المتطرفة التي كانت ستحيل الصراع في العراق إلى لعبة سلاح وشعارات كبيرة ذات مضمون أيديولوجي، كادت ستصغ أيام العراق بالدم والعنف بلا أفق سياسي واضح، غير أنّ هذه الخطوة وحدها لم تكن كافية لتأطير الفعل السياسي داخل العراق ضمن اتجاهات معتدلة وسلمية رغم فاعليتها، فقد انطلق إرهاب عنيف يغذيه فكر متطرف تحرك على خطوط الاختلافات المذهبية والطائفية وحمل نزعة انتقامية تدميرية، أدخلت العراق والجغرافيا القريبة منه في مرحلة بالغة الخطورة، قوضت الأساسات التي شيدت عليها البنى الدولية الهشة، فقد تحول العراق إلى ساحة لتصفية صراعات متعددة، مما حتم النظر بحكمة عالية للمخاطر المترتبة على انزلاق الأوضاع إلى حروب طائفية وصراعات مذهبية وانقسام للمجتمع الأهلي يصعب السيطرة عليه.

في الواقع، لم تسر خطط المرجعية الدينية وفق التصورات المتوخاة، فقد اصطدمت بعوائق مختلفة كان منها احتدام الصراعات الطائفية والمكوناتية والحزبية، وقصور وعي القوى التي ادارت المرحلة الانتقالية، وريية القوى الإقليمية بالمشروع السياسي في العراق الذي صار مرتبطاً برؤية أمريكية لنشر الديمقراطية في منطقة تضح بأنظمة الاستبداد، فكان الوعي الغالب على سنة العراق أنهم خسروا السلطة وعليهم السعي لمنع تقويض هيمنتهم السابقة على مؤسسات الدولة^[18]، وكان الكثير من الفاعليات الدينية والسياسية والاجتماعية السننية تخشى من استقرار معادلة حكم في العراق على قاعدة (منتصرون و خاسرون)، فالمنتصرون هم الشيعة والكرد، والخاسرون هم السنة، فاتجه الوعي السنني في عمومها إلى المقاطعة، وأحجم الكثير منهم عن التصويت على الدستور، وامتنع آخرون عن المشاركة السياسية، وفضل صنف رابع رفع السلاح بدعوى مواجهة الاحتلال.

كان هذا السيناريو رائجاً على الصعيد الإعلامي، ويلقي تأييداً عربياً على الصعيدين الرسمي والشعبي، لكنه كان خياراً مدمراً في ظل تمازج الإرهاب (بالمقاومة) وتعدد الجماعات العنيفة الرافعة لهذا الشعار.

أضف إلى ذلك أنّ بعض السنة لم يكن راغباً أن يكون للمرجع الشيعي الأعلى حضوراً مكثفاً في الترتيبات الدستورية، فالمخاوف كانت على أشدها من هيمنة شيعية على السلطة الجديدة، وبسلطة دينية تمثلها

17 حامد الخفاف، مصدر سابق، ويتحدث الدكتور غسان سلامة نائب مبعوث الأمم المتحدة إلى العراق عن هذه المرحلة وعن موقف السيستاني في هذه المرحلة بما يؤكد حزمه واصراره في قبال موقف الحاكم المدني الأمريكي، أنظر إلى...

18 علي علاوي، مصدر سابق.

المرجعيات الكبرى، ما دفع أوساطاً عديدة لتعبر عن مخاوفها من هيمنة دينية ذات طابع مذهبي على السلطة، تستفيد من الكثرة العددية الغالبة للشيعة العراقيين، وهم الفئة الأكثر استفادة من سقوط النظام البعثي بمعية أكراد العراق الذين عانوا من القمع والتهميش على مدى عقود، بيد أن هذه المخاوف تبددت عندما تأكدت الأوساط السننية والعلمانية و (المدنية) والقوى السياسية ذات الاتجاهات القومية واليسارية أن حدود تدخل السلطة الدينية لم يكن ليتجاوز المبادئ العامة والأطر الكبرى، وأن المرجعية ليس من متبنياتها تتجاوز وظيفتها الأساسية في ممارسة الدرس الديني والقيام بوظيفة الإرشاد والتوجيه، وإنتاج المعنى وإشاعة المعايير الاخلاقية والقيمية^[19]. جاءت هذه التأكيدات مبكرة لقطع الطريق على محاولات إثارة المخاوف من دور المرجعية وتعبيرها عن آرائها في القضايا المصرية، ففي جواب على سؤال لمراسل صحيفة لوس أنجلوس تائمز عن الدور الذي يعتقده السيستاني للحوزة العلمية في الحياة السياسية، قال: (أن الدور الأساس للحوزة العلمية هو التعليم والإرشاد والتثقيف الديني) غير أنه استدرك بأن ذلك (لا يمنع من أن تبدي المرجعية الدينية رأياً في المنعطفات المهمة في حياة الشعب كإعداد الدستور الدائم للبلاد)^[20].

دولة الأمة لا دولة الفقيه

لقد أصر المرجع الأعلى على مدى سنوات التأسيس أن يكون تدخله في الشأن السياسي مقروناً بالحاجة الفعلية فقط، مبدداً بشكل عملي المخاوف والإشكاليات التي توقعتها أوساط عديدة عن الحدود القصوى التي ستوقف عندها (تدخلات) المرجعية الدينية، فهل هي مع الوصاية على نظام الحكم بنوع من أنواع الولاية الدينية؟ أم هي مع إقامة دولة (إسلامية) يكون للفقيه فيها دور المشرف والناظم لحركة النظام السياسي وتوجهاته العامة؟ وهل هي مع هيمنة الشيعة على الدولة بحكم كثرتهم العددية وفاعلية مراجعهم الدينية؟

جاءت الممارسة العملية والردود المعبرة عن الموقف العملي لتتفي هذه المخاوف وسوء الفهم على نحو واضح، إذ رفض السيستاني مقولة (الدولة الدينية) وقال رداً على سؤال فيما إذا كان يدعو إلى دولة ماثلة للدولة في إيران: (أما تشكيل حكومة دينية على أساس ولاية الفقيه المطلقة فليس وارداً)^[21] وواصل منهج النايني الداعي إلى أن تكون (الأمة) وحدها صاحبة الحق في اختيار نظام الحكم الذي تراه، ف (الشعب هو مصدر السلطات ومنه تستمد شرعيتها)^[22] والتحفظ الوحيد عنده إلا يكون هذا النظام مناقضاً لهوية المجتمع وقيمه وثوابت أكثريته الإسلامية مع تأكيد صريح على حفظ حقوق الأقليات الدينية وفقاً لقواعد المواطنة^[23]، كما رفض دوراً أكبر (للحوزة) في الحياة السياسية^[24]، ومنع أن يكون لرجال الدين مواقع في المسؤولية التنفيذية

19 حامد الخفاف، مصدر سابق.

20 المصدر نفسه، ص 52.

21 حامد الخفاف، المصدر السابق، ص 47.

22 خطبة الجمعة في كربلاء، الشيخ عبد المهدي الكربلائي بتاريخ 2019-12-20م.

23 المصدر نفسه.

24 المصدر نفسه.

(المرجعية الدينية ليست معنية بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي وأنها ترتب لعلماء الدين أن ينأوا بأنفسهم عن تسلم المناصب الحكومية)^[25]، كما رفض أن تكون للدولة هوية طائفية^[26] العراق لا يحكم بأغلبية طائفية أو قومية وإمّا بأغلبية سياسية من مختلف مكونات الشعب العراقي تتشكل عبر صناديق الانتخابات)، إمّا كان تركيزه على محورية الانتخاب وبناء السلطات وفقاً للشرعية الانتخابية المنبثقة عن إرادة حرة.

ومن مجموع ما صدر من مواقف وبيانات عن مجموع المرجعيات الدينية في النجف^[27] وخصوصاً المرجع السيستاني ومن السيرة العملية، يمكن الجزم بأن السلطة الدينية لم تتغير وظيفتها ومنهجها التقليدي رغم تغير الأوضاع السياسية والانفتاح الكبير الذي سمح لكبار رجال الدين إبداء آرائهم والتعبير عن تصوراتهم ونظرياتهم واجتهاداتهم فلم يميلوا إلى ممارسة نوع من السلطة والتحكم السياسي في سلوك مقلديهم لأنهم لم يضعوا في حسابهم محورية تحكم الفقيه بالدولة، وكانت مجمل هذه التصورات تدعو إلى جعل العراق دولة دستورية تعددية يتم تشكيل هيكل السلطة فيها وصناعة السياسات العامة وفقاً لمنطق الشورى والتعددية والديمقراطية^[28]، وحماية مشددة للأقليات مع احترام الأقليات لرأي الأكثرية^[29]، أما على صعيد العلاقات الخارجية فإن المرجعية النجفية طالبت علناً بانفتاح العراق على محيطه الإقليمي وتوازن علاقاته الخارجية، وفي مرحلة لاحقة صارت المرجعية أكثر وضوحاً في الدعوة إلى أن يكون العراق دولة تعددية (ديمقراطية) ملتزمة بالشرعية الدستورية، ينتخب فيها الشعب السلطات عبر انتخابات دورية تجري بحرية ويتم فيها تداول السلطة سلمياً. كان هذا الأمر بمثابة تقرير لنظرية الدولة^[30]، التي سعى السيد السيستاني إلى تشييد أركانها في العراق، خلافاً لآراء الكثير من الفقهاء الذين كانوا يقارون نظرية الدولة وفق منظورات لاهوتية محورها سلطة الفقيه، باعتباره نائباً للإمام الغائب حسب منظومة الكلام والفقهاء الإمامية الشيعية^[31].

25 حامد الخفاف، مصدر سابق، ص299.

26 حامد الخفاف، مصدر سابق، 2009م.

27 صدرت عن المراجع الثلاثة الآخرين بيانات محدودة مؤيدة للدستور والانتخابات.

28 لم ترد كلمة الديمقراطية في أي من بيانات المرجع السيستاني إمّا وردت كلمة الآليات الديمقراطية ما يعني أنه يتحاشى تبني هذا المصطلح بسبب حملته التي لا تتوافق مع فلسفة الحكم وفق المنظور الإسلامي والتي أثارت جدلاً فكرياً في المنطقة منذ أكثر من قرن.

29 حامد الخفاف، مصدر سابق.

30 جادل كاتب هذه السطور بأن للسيستاني نظرية في إدارة الدولة مثلما كان لفقهاء آخرين نظريات في هذا الشأن لكن آخرين رفضوا وجود هذه النظرية زاعمين أنه لم تظهر مؤشرات على وجودها في دروس السيستاني الفقهية ولم يكتب فيها كتاباً مستقلاً، غير أن مجموع ما صدر عن السيستاني منذ تبنيه لكتابة الدستور وملاحظاته الدقيقة عن فحواه ونصوده وبياناته اللاحقة عبر صلاة الجمعة يشير إلى نظرية دولة متكاملة تقترب كثيراً مما أسسه أبو الفقه السياسي الشيعي الحديث الميرزا النائيني.

31 عبد الجبار الرفاعي، مفهوم الدولة في مدرسة النجف، سياقات المفهوم وتحولاته في التاريخ القريب من الشيخ النائيني إلى السيد السيستاني، ندوة (أولويات الإصلاح في العالم الإسلامي، الدولة والمواطنة) اسطنبول 2010م، مركز الكواكب للتحولات الديمقراطية والجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة والفنون.

لم يكن الحراك المرجعي في العراق بلا منافسة أو تشويش، فقد ظهرت محاولات للتقليل من قيمة الآراء والمواقف التي عبر عنها السيستاني بالقول أنها لم تأت بجديد خارج نمطية المرجعيات التقليدية، أو باتهام السيستاني أنه (ورط) الحوزة العلمية بمواقف سياسية ما كان له أن يقدم عليها خاصة مشاركة مكتبه في المشاورات التي جرت (في بعض مراحل العملية السياسية في العراق) لاختيار رئيس للوزراء، مما حمل الحوزة جزء من ضريبة الفشل التي رافقت الأداء الحكومي في العراق، هذه الانتقادات كان منشؤها التنافس بين مدرستي المرجعية (التقليدية والحركية) حيث مازالت بعض أوساط الإسلام السياسي الشيعي تصنف السيستاني على أنه لم يرتق إلى مستوى المرجعيات الحركية ذات الانغماس الواسع في الشؤون السياسية، وبعض هذا النقد راجع إلى الانزعاج من المواقف المتحفظة للسيستاني الذي لم يجار طموحات القوى السياسية الحركية فصب جام غضبها على مكتب السيستاني ونجله الأكبر محمد رضا وراحت تتصيد حالات الفساد في بعض المؤسسات التي يديرها معتمدي السيستاني للنيل من الأخير^[32].

كانت الانشغالات والتأويلات المختلفة للموروث الفقهي وللمسار التاريخي للمرجعيات تسمح ببروز التنافس وتعدد الأقطاب داخل الأوساط العلمية والتي تنتقل بدورها إلى الحيز الاجتماعي فينقسم الرأي العام الشيعي هو الآخر تبعاً لذلك، الأمر الذي يفسر دوافع السلوك السياسي لبعض قوى (الإسلام السياسي الشيعي) الذي تموضع في الجهة المقابلة للجهة التي مثلتها مرجعية النجف العليا، فهذه الفصائل لم تخف ارتباطها بمرجعيات شيعية في إيران، اتسمت دائماً بميلها إلى مواقف تبدو (راديكالية) تحت مسمى الإسلام الثوري حيناً والإسلام المقاوم حيناً آخر.

يمكن الإشارة هنا إلى مرجعية مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله الخامنئي 1940م ومرجعية السيد كاظم الحائري 1938م الذي يحتفظ بنوع من العلاقة مع القوى الإسلامية الشعبية العراقية، فلحسابات سياسية سعت بعض الأوساط الشيعية خارج العراق وربما داخله أيضاً إلى التقليل من عودة وهج المرجعية النجفية ومركزيتها في العالم الشيعي لصالح حوزة قم، الأمر الذي أذكى حساسيات تخشى من تعاضد دور النجف مجدداً فراحت تساهم بحرفية في اضعاف دور المرجعية وممارسة نوع من الوصاية السياسية ومضاهاة مواقف المرجعية السيستانية بخطاب موازي يتعلق بقضايا العراق ومشاكله والحراكات السياسية الجارية على أرضه. فصارت لآراء مرجعيات إيران خاصة مرجعية الولي الفقيه اصداء داخل العراق، كانت تتحرك بشكل صاحب حيناً، وهادئ حيناً آخر، عبر أذرع ومؤسسات وآليات نفوذ جرى العمل عليها بتفان وصبر كبير، مع السعي لتحاكي الصدام مع المرجعية العليا في النجف، لما لذلك من آثار خطيرة تجعل العراق ساحة استقطاب سياسي كبير داخل الوسط الشيعي نفسه، بين تيارين أحدهما يعلن التزامه بالعمل تحت مظلة المنهج النجفي، فيما يعلن الآخر ولاءه إلى الولي الفقيه في إيران، وتبني وجهة نظره والارتباط بقنواته التنفيذية والمؤسسية، مما مكن إيران لتغدو لاعباً وعنصراً مؤثراً في المشهد السياسي العراقي، إذ ساعدها ارتباط قوى سياسية وفصائل

32 * تشن بعض الأعلام المحسوبة على أحزاب الإسلام السياسي هجمات إعلامية ضد مرجعية السيد السيستاني لكنها تحجم عن المساس بشخصه لمعرفة بطورته هذا النهج وتكتفي بنقد مكتب سماحته.

عراقية مسلحة بها من أن تمارس دور الوسيط المهيمن والمفاوض والأمر النهائي في بعض الأحيان، في مسعى لجعل العراق يدور ضمن مركزية محور المقاومة وساحة صراع أمامية ضد التنظيمات الإرهابية وأداة من أدوات المناكفة ضد المشروع الأمريكي، تجلى ذلك بوضوح بعد الانتصار العسكري الذي حققه العراق على تنظيم داعش عام 2017م أثر تعبئة وطنية وفرتها فتوى الدفاع التي أصدرها المرجع السيستاني في 13 حزيران 2014م، فقد أسهمت الفتوى بولادة تشكيل عسكري جديد باسم الحشد الشعبي، سرعان ما وظفتها الجماعات المسلحة المصنفة ضمن دائرة النفوذ الإيراني لتستغل بمظلة الحشد وتصح شريكاً في المشهد السياسي، الأمر الذي أدخل العراق في صراع سياسي اجتماعي بين قوى متحمسة للدور الإيراني، وأخرى رافضة له كانت تحتمي بمظلة المرجعية السيستانية التي حاولت على مدى الأعوام المنصرمة منع تدخلات الآخرين من بلدان جوار العراق والقوى النافذة لاسيما الولايات المتحدة، كان السيستاني واعياً لأهمية منع وقوع العراق فريسة صراع نفوذ إقليمي ودولي، لهذا كان يشدد ويحذر من التدخل الخارجي داعياً القوى السياسية العراقية إلى الابتعاد عن الاستقواء بقوى الخارج أياً كانت نواياها ودوافعها أن يكون العراق سيد نفسه يحكمه بناءه ولا دور للغرباء* في قراراته يستند الحكم فيه إلى إرادة الشعب ويكون حكماً رشيداً يعمل لخدمة جميع المواطنين على اختلاف انتماءاتهم القومية والدينية^[33]، غير أن دعوات السيستاني لم تلق آذاناً صاغية فعلاً، وذهبت نضائح المرجعية سدى لكن ذلك لم يمنع صيرورة النجف محطة الاستقطاب الأهم في العراق منجذبة إليها الساسة ورجال الفكر والدين ليس من داخل العراق فحسب، بل ومن جميع أنحاء العالم.

تقر الدوائر السياسية العالمية بأن للسيستاني كلمة مهمة فيما يجري ينبغي احترامها والتوقف عندها ملياً، فهو المرجع الشيعي الأكثر اتباعاً وهو الزعيم الروحي الأقوى للشيعية في العالم، ولا تزال سلطته مؤثرة ونافذة بشكل واسع. ظهر ذلك في مناسبات عديدة، كان إحداها سعيه الدؤوب لمنع انزلاق العراق نحو الحرب الطائفية بين الشيعة والسنة غداة تفجير مرقد أئمة الشيعة العاشر والحادي عشر في سامراء في شباط 2006م، وفي ضغطه من أجل إيقاف الهجوم الإسرائيلي على لبنان عام 2006م، وفي استقباله للموفدين السياسيين الكبار من إيران ولبنان والبحرين وتركيا والأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، فالتشاور مع المرجع الأعلى والوقوف على ما يفكر فيه ليس ترفاً ومجاملة، آخر ضيوف النجف كان بابا الفاتيكان التي أثارت زيارته للعراق في ربيع 2021م ولقائه التاريخي مع المرجع السيستاني ضغينة كبيرة لدى أوساط في إيران والعراق^[34]، ما لبثت أن تراجعت تحت ضغط المواقف التي نتجت عن القمة الروحية لأكبر زعيمين دينيين في العالم.

33 بيان السيستاني في خطبة الجمعة بتاريخ 2010-2-10م.

* أثارت كلمة الغرباء لغطاً داخل الأوساط الشيعية في العراق فالتيارات الموالية لإيران حاولت أن تفسر هذه الدعوة بأنها لا تشمل إيران إنما قصد السيستاني بها غير الإيرانيين على اعتبار أنه إيراني وواضح أن هذه محاكمة سببها التهرب من مفاعيل وفحوى هذه الدعوة الصريحة إلى عدم تدخل غير العراقيين أبداً كانوا شيعة أم سنة أم غيرهم من التدخل.

34 خصصت مجلة رواق التي تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة ملفاً كاملاً عن ردود الأفعال السلبية في إيران على زيارة البابا، العدد الخامس، 2021م.

قد تكون أهم مساهمات المرجعية الدينية العليا على الصعيدين السياسي والفكري هو تبنيها الصريح لمشروع الدولة الوطنية الدستورية، و (الراعي العملي) لهذه الدولة (وأن لم يكن ذلك منصوباً عليه دستورياً)، فاستقرار هذه الدولة ونفوذ قانونها وقوة مؤسساتها، هي الضمانة الوحيدة لحقوق مواطنيها، والتركيز في هذه الخطاب على حقوق المواطنة والمساواة بين المواطنين وتكافؤ فرصهم يعزز ثقافة الدولة الحديثة ويشجع الأفراد على الالتزام الشرعي والقانوني بمضمون علاقات تقوم على أسس الهوية الوطنية وليس ما سواها من هويات صارت مثاراً للانقسام والتوتر والنزاعات. لذلك كان ملاحظاً أنّ المرجعية ظلت تكرر دعواتها لدعم الأجهزة الأمنية وجمع السلاح المنفلت^[35]، وترسيخ مبدأ التعايش السلمي بين الفئات المختلفة على قاعدة التعاون من أجل تحقيق المصلحة المشتركة^[36].

يلاحظ أنّ دعوات المرجع السيستاني تضمنت افتراضاً واضحاً عن متبنيات غيره من المجتهدين والفقهاء الذين يميلون إلى مقاربة قضية السلطة والدولة من منظور اللاهوت السياسي الشيعي، فقد عبر فقهاء شيعة عديدون في الخمسين عاماً الأخيرة عن تصوراتهم لنموذج الدولة الإسلامية^[37]، القليل منها حاول الإفلات من نموذج الدولة السلطانية التي سادت تاريخ الإسلام، فيما أنّ الفارق كبير جداً بين الدولة الحديثة الدستورية والدولة السلطانية، فالأولى تنتزع من الفقهاء حق مباشرة الحكم أو تفويض سلطة الحكم إلى الآخرين، بل أنّها تفصل بين المجالين الديني والسياسي، وتمنح السيادة للأمة بمجموعها، فيما تصنف الدولة السلطانية الأمة بكونها رعية لراعي حصل على سلطته بوازع ديني أو بتفويض ممن يمتلك تلك السلطة وفق ذلك الوازع، كالذي حصل في تاريخ الدول الإسلامية ومنها الدول الشيعية وأبرزها الدولة الصفوية^[38].

تبدو علاقة الفقيه بالدولة عند السيستاني محدودة ومشروطة فهو لا يشترط مشروعية الدولة بوجود الفقيه على رأسها حصراً أو من ينوب عنه، وليس للفقيه ممارسة هذه الولاية في الشؤون العامة دون اختيار أو مقبولة الناس إذ يرى أنّ صلاحيات الفقيه هي في حدود حفظ المصالح العامة التي يتوقف عليها حفظ النظام الاجتماعي وهو يشترط مقبولة الفقيه عند عامة الناس^[39]، ولذلك أصبحت الحساسية كبيرة لدى الدولة الإيرانية من النموذج الذي يدعو له السيستاني، بل ويثير حفيظة القوى المتشددة التي ترى في هذا النموذج انتصاراً للقوى المتمسكة بالإرادة الحرة للمواطنين، وليس بالإرادة المقيدة، بما يقوض تدريجياً مشروعية أي

35 بيان المرجع السيستاني بعد لقائه بمبعوثة الأمم المتحدة في العراق جنين بلاسغارت بتاريخ 2020-9-12م.

36 عارض السيستاني مشروع الاستفتاء الذي نظمته إقليم كردستان في 2017-9-25م ودعا في بيان إلى التقيد بال دستور والمحافظة على وحدة العراق، بيان صادر من مكتب السيد السيستاني، الموقع الرسمي لمكتب السيستاني بتاريخ 2017-9-29م.

37 للاطلاع على نظريات الحكم في الفقه الشيعي يراجع كتاب الباحث الإيراني محسن كديفر بنفس العنوان، بيروت، دار الجديد، ط1، 2000م.

38 وجهه كوثراني، الفقيه والسلطان، وجهه كوثراني، الفقيه والسلطان، جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية -القاجارية، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، 2017م، وفؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة، الفكر السياسي الشيعي، بيروت دار المترقي، 2015م.

39 علي ظاهر الحمود، مصدر سابق.

سلطة لا تستند إلى هذه الإرادة، ثمة نقاشاً يدور لدى بعض الأوساط في إيران حول حدود ولاية الفقيه ومساحة سلطاتها، يشجع على الاستمداد من النظريات الفقهية الأخرى ومنها نظرية السيستاني، خصوصاً بعد ارتداد بعض السياسات ذات الكلفة الكبيرة على الحريات والخيارات الاقتصادية والسياسية والثقافية بما دفع ويدفع إلى الاعتراض على (النمط الانحصاري) لسلطة الولاية التي يطبقها النموذج الإيراني.

ومن ملاحظة اتساع مساحة القوى الاجتماعية التي تميل إلى (موديل) مرجعية السيستاني داخل إيران وخارجها، فإن القوى الشيعية المتمسكة بنموذج ولاية الفقيه المطلقة باتت تدرك (الخطورة) المستقبلية لنجاح هذا النموذج، بل وخطورة نجاح واستقرار نموذج الدولة الدستورية في العراق التي تحظى بنمط من الشرعية الدينية الممضاة من أعلى مرجع شيعي في النجف الأشرف، ولذلك يميل بعض الباحثين إلى عزو المناكفات والانقسام الجاري في العراق بين القوى الشيعية إلى ما يرون أنه صراع على السلطة بين نموذج عراقي استقلالي ذي نزعة نجفية، وبين نموذج مرتبط بولاية الفقيه لا يقيم وزناً لمفهوم الوطنية العراقية، ولا يكثر للتعقيد السياسي والاجتماعي العراقي الذي نظر له السيستاني بواقعية عملية مراهناً على نموذج يحقق مصالح التنوع العراقي، وفي ذات الوقت يحفظ للدولة تماسكها، ويمنع اندلاع صراعات ونزاعات مصالح وهويات لا تنتهي، بيد أن رؤية المرجعية الدينية العليا في النجف اصطدمت بثلاثة عوائق قوضت استقرار مشروع الدولة العصرية المنسجمة مع ذاتها، والمتوازنة في دورها الخارجي وعلاقتها الإقليمية، هذه العوائق تمثلت في:-

1. حادثة تجربة الفاعل السياسي الشيعي ونقص خبرته، وغلبة التجريب والحلول الآنية والارتجال السياسي والأمني والاقتصادي على سلوكه السلطوي، علاوة على عدم توافق أغلب التيارات الحزبية الإسلامية الشيعية مع الرؤية السيستانية.
2. اختلاف أولويات المشروع السياسي الإيراني مع رؤية وأولويات المرجعية الدينية النجفية في بناء الدولة في العراق، فمشروع إيران ظل يتحرك باتجاه حماية الأمن القومي الإيراني بكل ما يتطلبه ذلك من جعل إيران ذات مركزية قائمة تلتحق بها جميع القوى الإسلامية الشيعية لتخوض معها معاركها ضد مشاريع الآخرين الإقليمية والدولية، وقد نجحت إيران في مشروعها بما جعل العراق يدفع ثمن صراعاتها مع دول الإقليم المعادية لها مثلما نجحت الولايات المتحدة في استمالة تيار منائئ لإيران يرفع شعار الدفاع عن السيادة والوطنية والمصلحة العراقية.
3. ضغوط المحيط العربي وتحريكه القوى السياسية والجماعات السنية المسلحة لإحباط مشروع الدولة الجديدة في العراق.

كان لكل هذه العوائق دورها المدمر لمشروع بناء الدولة وإحباط أهدافها، إذ أن المرجعية كانت تأمل أن يتجاوز العراقيون مشاريع الاستتباع والتقسيم والتصارع على السلطة والثروة، عبر مؤسسة جديدة مقننة لإدارة التعقيد الاجتماعي وبتوافق وطني يحقق مصالح القوى والجماعات المختلفة، لكن تضارب المصالح وتنامي الشكوك والمخاوف صير العراق بيئة مؤاتية لانطلاق العنف السياسي تحت مسميات عديدة، تارة

باسم مقاومة الاحتلال، وتارة لإقامة دولة الخلافة الإسلامية، وإذا ما أضيفت الأحداث المختلفة لدول الجوار والقوى النافذة في العراق في الحساب، فإن العراق تحول إلى بؤرة صراع للمحاور الإقليمية أدت إلى استنزاف مالي وشلل اقتصادي انعكس على شرعية السلطات القائمة، في ضوء عدم قدرتها على تحقيق انجاز كبير يعادل التآكل المستمر في الشرعية الدستورية.

مضمون الخطاب المرجعي في التعامل مع الشأن السياسي العراقي (2010 - 2021م)

بانتهاه عام 2010م بدأت العلاقة بين المرجعية الدينية والقوى السياسية تأخذ منحى الأزمة الفعلية، فقد تعمق الانقسام السياسي كثيراً لا على نحو برامجي رؤيوي، إنما على خلفية استثمار المواقع السياسية والإدارية لتعميق الحضور الحزبي في بنية الدولة، وبدأت تتشكل علاقة زبائنية فنوية بين النافذين في السلطة والجمهور الحزبي الساعي إلى تعظيم المنافع والمصالح، ومع انحراف مفهوم العدالة الانتقالية والتوافقية إلى انقسام أفقي وعمودي للسلطات على نحو محاصصاتي مفقر للأداء الحكومي، أدركت المرجعية أن سياسة الباب المفتوح والرعاية المحسوبة لم تعد ناجحة في دعم مسار بناء الدولة، وأعلنت احتجاجها بإغلاق الأبواب أمام السياسيين لقطع الطريق على محاولات الاستقواء بالمرجعية واستثمار ذلك سياسياً ودعائياً.

شهدت هذه المرحلة تحول الخطاب المرجعي إلى خطاب نقدي تحذيري، إذ أن المؤشرات العامة كانت توحى بأن الثقة كانت تتضاءل بين السياسيين والجمهور، وبدأ أن الشرعية السياسية للنظام الجديد فقدت الكثير من جدواها في ظل تعمق بنية الفساد المشرعن والمقبول سياسياً وفق منطق المحاصصة العرقية والطائفية والمكونانية، ونتيجة لتراكم المشكلات الخدمية والأمنية، وضعف المنجز الاقتصادي والتنموي، ارتفعت الشكوى في عموم البلاد وصار لوم السياسيين يتوجه في جزء منه إلى المرجعية ذاتها، لأنها كانت في وقت من الأوقات راعياً وداعماً معنوياً للقوى السياسية التي تسيدت الساحة السياسية، كان الإجراء المتوقع في مثل هذه الحالة تجريد القوى السياسية من حالة الدعم المرجعي التي كانت توحى بها للجمهور، وسد منافذ الاتصال المباشر معها، والعودة إلى ساحات الانفصال العتيدة بين المجالين الديني والسياسي، تجسد ذلك في خطب الجمعة التي كانت توصل رسائل المرجعية إلى الرأي العام والسياسيين والعالم الخارجي على حد سواء.

اتخذ الخطاب النقدي مسارات عديدة جسد الوظيفة الأساسية التي يراها السيستاني للفقهاء في الدولة، وهي الرقابة والتوجيه والإرشاد والدفاع عن مصالح الناس إزاء تغول السلطات واستحواذها على الامتيازات وصرورتها طبقة (أوليغارشية) في مجتمع يعاني من مشكلات ضخمة، حيث انتقد السيستاني الامتيازات وضعف الخدمات وسوء الأداء السياسي والأمني والاقتصادي، وأبدى الخطاب المرجعي برمه من الفساد المستشري^[40].

40 قدم السيستاني على مدى السنوات الماضية خارطة طريق لإصلاح سياسي اقترح فيه حزم من الإجراءات لمكافحة الفساد وخفض الامتيازات الكبيرة للسياسيين ومواجهة المحاصصة التي أصبحت حاضرة فساد كبيرة وعجز بيروقراطي وهدر كبير للأموال لكن ذلك كله لم يستفد

يسجل للمرجعية الدينية العليا أن خطابها العام بعد عام 2010م كان مفارقاً بالفعل للخطاب الديني التقليدي في لغته ومفرداته، إذ لم يستخدم اللغة الدينية التقليدية، بل أن المفردات واللغة كانت عصرية وحديثة بما يشي أن الخلفية المفاهيمية للمفردات والمصطلحات (تحدثت) وتطورت كثيراً قياساً بما هو معروف عن الفعاليات الدينية، فلا غرابة إذن أن تجد خطاب السيد السيستاني يحرص على مأسسة علاقة مضمون (وطني) مع كافة الفئات العراقية، الكرد، السنة، الأقليات الدينية المسيحيون، الإيزيديون، الصابئة، وغيرهم^[41]، ولم يكن ذلك ناجماً من براغماتية تخدم (الوضع المرجعي) و (ابويته) التقليدية في مجتمع تنعدم فيه الخطوط الفاصلة بين مؤسسة الدولة البيروقراطية الحديثة بينها العقلانية والقانونية أو بين الزعامات الدينية ومؤسساتها وليدة التقاليد والأعراف والبنى اللاهوتية^[42].

المنطلق في ذلك كان رؤية متقدمة ومتجددة لطبيعة العلاقات البينية بين فئات المجتمع، فاستقرار الدولة وفق هذه الرؤية المرجعية منوط بمشاركة ورصا أغلب القوى الاجتماعية والسياسية بخلفياتها الدينية والمذهبية والثقافية، ولأن الدولة الحديثة تقوم على قاعدة المواطنة والتشاركية وتشابك المصالح، فإن المرجعية تبنت قضايا السنة والكرد والتركمان والمسيحيين والأقليات الدينية الأخرى، اقتناعاً منها بأن الدولة ينبغي أن تكون لجميع مواطنيها، وأن نزعة التمرکز لأكثرية أو أقلية وهيمنتها على الفضاء السياسي يستتبع خرقاً لحقوق ومشاعر الآخرين بما يحفز نزعة التمرکز المضاد، ويخلق توتراً يبدأ سياسياً وإعلامياً وينتهي أمناً^[43].

وعلى الرغم من الاحتجاب الاحتجاجي الذي مارسه السيد السيستاني مقابل الطبقة السياسية العراقية، ألا أنه لم يكن منزعجاً عن التحديات الكبيرة التي واجهت العراق، فقد أخذ المسار الأمني السياسي ينحدر بشدة إلى الفوضى مع عجز واضح للمؤسسات الحكومية عن التعاطي السليم مع حجم هذه التحديات، فكانت الاحتجاجات والتظاهرات التي شهدتها المناطق الغربية في العراق ذات الأثرية السنية عام 2013م نتيجة مؤكدة للانقسام السياسي، وتدهور الثقة بين القوى المشاركة في السلطة، وقد استثمرت الجماعات الإرهابية التحريض السياسي والولاءات العشائرية لتنشط بقوة داخل التجمعات الاحتجاجية، وتجد لها فرصة لتسويق خطابها الطائفي وسلوكها العنيف بوصفه (الرد السني) على ما كان تسمية (طائفة السلطة)، وجرى دمج التحرك المطالب العشائري بخطط تنظيم الدولة (داعش) والتنظيمات العسكرية السنية الناشطة باتجاه

منه لدى الطبقة السياسية العراقية التي حكمت باستثناء بعض الإجراءات التي اتخذتها حكومة حيدر العبادي ولم تتمكن مواصلتها رغم الدعم الواسع الذي قدمته المرجعية له الأمر الذي أحبط المرجعية وجعلها تغلق الأبواب أمام السياسيين.

41 صلاح عبد الرزاق، مصدر سابق وكذلك، محمد جميل عودة، مصدر سابق.

42 د. سابينو اكوافيفا، د. انزو بانتشي، علم الاجتماع الديني، الإشكالات والسياسات، ترجمة د. عز الدين عناية، كلمة، مدينة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2011م.

43 أن المرجعية العليا ليس لها مصلحة أو علاقة خاصة مع أي طرف بالسلطة ولا تنحاز إلا إلى الشعب ولا تدافع إلا عن مصالحه وتؤكد ما صرحت به في شهر نيسان عام 2006م عند تشكيل الحكومة عقب أول انتخابات مجلس النواب أنها لم ولم تداهن أحداً أو جهة... وهي تراقب الأداء الحكومي وتشير إلى مكامن الخلل فيه متى اقتضت الضرورة ذلك وسيبقى صوتها مع أصوات المظلومين والمحرومين من أبناء هذا الشعب أينما كانوا بلا تفریق بين انتماءاتهم وطوائفهم وأعرافهم، خطبة الجمعة في 10-11-2010م، الموقع الرسمي لمكتب السيد السيستاني

الزحف نحو بغداد لإسقاط (السلطة الشيعية)، وسرعان ما اعتقدت هذه القوى الطامحة أنها قادرة على قضم مناطق الأطراف البعيدة عن المركز وإخراجها من سيطرة الدولة العراقية. فخطت لإسقاط المدن، وبدأت بمدينة الفلوجة القريبة من بغداد أولاً، وصار التهديد يطال العاصمة نفسها، وكان ممكناً أن يكون إجراء الانتخابات النيابية في ربيع 2014م فرصة لإعادة اقتسام السلطة واحتواء (ثوار العشائر) كما كان يسمون أنفسهم، غير أن شيئاً من هذا لم يحدث، فقد شجعت الأحداث المتسارعة في سوريا تنظيم داعش ليستغل الانهيار المتسارع لركائز السلطة في مناطق العراق العربية ليصحو العراقيين على رايات تنظيم داعش وهي تزحف باتجاه العاصمة بغداد، بعد أن أسقطت كبرى مدن الغرب والشمال الغربي (الموصل، تكريت، وعشرات البلدات الأخرى).

في هذه اللحظة المصرية صدرت (فتوى) المرجعية الدينية العليا داعية القادرين على حمل السلاح للانضمام إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية دافعاً عن البلاد ومواجهة التهديد الإرهابي، غير أن هذه الفتوى حركت جدلاً جديداً في داخل العراق وخارجه، بحسب الأهداف البعيدة للنتائج المترتبة عليها.

أثارت الفتوى حماسة العراقيين للتطوع والدفاع عن البلاد، غير أنها أثارت في الوقت نفسه حفيظة قوى سنية عراقية وعربية وإسلامية من أن يكون لها ارتدادات ذات توظيف طائفي، إذ فُهمت الفتوى سلباً في سياق (الصراع الطائفي) المحتدم في العراق حينها، والاصطفافات الإقليمية الناجمة عنه، إلا أنه سرعان ما تبدد هذا الوهم بعدما صارت الفتوى أساساً لتعبئة وطنية عراقية^[44] اتاحت استعادة المدن والبلدات التي حكمها داعش، وأسقطت مشروعه السياسي المتمثل بإقامة (دولة الخلافة) المتطرفة التي أعلنها زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي في 29/6/2014م، بعد أقل من ثلاثة أسابيع على سقوط الموصل بيد أفراد التنظيم، ونزوح الملايين من المدنيين هروباً من سلطته الدينية.

كان هذا الموقف المرجعي ذي دلالة كبيرة في مسار الدفاع عن وحدة العراق الوطنية والاجتماعية، وابتداءً ببدء مرحلة جديدة في تاريخ العراق السياسي الحديث، وتحديدًا في عمر الدولة الدستورية الجديدة التي سعت المرجعية النجفية إلى تجذيرها في العراق، باعتبارها الخيار الأسلم لإدارة العراق المتنوع اجتماعياً وسياسياً، والذي يعاني من مشكلة تاريخية مزمنة تتمثل في العجز عن توفير إجماع وطني يؤسس لاستقرار الحياة السياسية والأمن المستدام والتوزيع العادل للثروة، التي تسمح بدورها تنمية مجتمعية واقتصادية تعيد إنتاج الهوية الوطنية وتوحد رؤى العراقيين لضمان إرادة فعالة نحو العيش المشترك، والتمسك بسيادة الدولة وحدودها الطبيعية والسياسية^[45].

44 أوضح السيستاني أن هذه الفتوى لم تختص بطائفة أو فئة عراقية إنما كانت موجهة لجميع المواطنين ولم تكن للدعوة إلى التطوع أي منطلق طائفي ولا يمكن أن تكون كذلك... وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن أهل السنة (لا تقولوا إخواننا، بل قولوا أنفسنا) مؤكدة مراراً على جميع السياسيين ومن ييدهم الأمر ضرورة أن تراعى حقوق العراقيين كافة من جميع الطوائف والمكونات على قدم المساواة، خطبة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف بتاريخ 20 حزيران 2014م، الموقع الرسمي لمكتب السيد السيستاني.

45 جارث ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والمويل المرجعية، بحث منشور في (المجتمع العراقي - تحريات سيبولوجية في الاثنان والطوائف والطبقات) معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، 2006م، بغداد - بيروت.

بيد أن المرجعية كانت تدرك بحكم الخبرة والمتابعة أن التهديد الخارجي ليس هو المانع الأكبر لاستقرار العراق سياسياً وأمنياً، إنما سوء الإدارة والفساد الواسع، والإثراء غير المشروع للطبقة السياسية، واتساع الفجوة بينها وبين الجمهور، ما دعاها إلى الإعلان صراحة عن عدم رضاها عن مسار النظام السياسي وخيبة أملها منه.

إذ كان متوقعاً أن تحفز امتيازات الطبقة الحاكمة وسوء إدارتها الاحتجاج الشعبي والغضب المرجعي الذي جنح نحو العلنية والنقد المباشر على منابر صلاة الجمعة، التي كانت تحمل أسبوعياً توجيهات وخطب المرجعية.

وفي تدخل ذي دلالة كبيرة لترتيب الشأن الحكومي، اقترح السيد السيستاني في رسالة جوابية على قيادة حزب الدعوة الإسلامية مؤرخة في شهر تموز من عام 2014م تغيير رئيس الوزراء لحلحلة الأزمة الحكومية^[46] التي كانت إحدى مسببات نجاح داعش في احتلال ثلث الأراضي العراقية، بعد ذلك بأشهر دعت المرجعية حكومة حيدر العبادي إلى إصلاح حكومي شامل وإلغاء الامتيازات غير المشروعة للسياسيين، والضرب بيد من حديد ضد قوى الفساد، حينها بات واضحاً أن المرجعية دشنت مرحلة جديدة من (تدخلها) المحسوب بدقة لصالح إرساء سلطة فعالة تستجيب للمطالب الشعبية، سلطة لا تمثل للقوى السياسية ولا تسكت على تجاوزات بعضها، لتعميق (دولها) العميقة في بنية الدولة وخدمة مشاريعها (الأيدولوجية).

كان العراق خلال هذه المدة يعاني من تغول قوى السلاح خارج إطار سلطة الدولة، وقد سارعت قوى وفصائل مسلحة تشارك في حرب تحرير المدن إلى ادماج أفرادها في الجهاز البيروقراطي للدولة، للاستفادة من الدعم المالي والحصول على الشرعية السياسية لضمان تحركها المستقل عن سلطة القائد العام والأجندة المعلنة للدولة العراقية، فيما كانت هذه القوى تضغط عملياً وتروج سياسياً وإعلامياً لخطاب عابر للحدود، يندرج ضمن خطاب وسلوك محور المقاومة الذي ترعاه إيران في قبال محور دولي - إقليمي تقوده الولايات المتحدة، القاسم المشترك بين المحورين المتعادين أيديولوجياً واستراتيجياً، هو قتالهم المشترك للإرهاب الذي تشنه التنظيمات السلفية، ومثلما قاتلت الفصائل العراقية الإرهاب جنباً إلى جنب القوات المسلحة الرسمية العراقية، كانت قوات التحالف الدولي تساهم بفعالية في هزيمة التنظيم الإرهابي، فحاض كلا المحورين تنافساً شرساً في استقطاب وتوجيه السلطة في بغداد لصالح أحد المحورين، وقد جاءت انتخابات عام 2018م لتبدد ما بنته حكومة حيدر العبادي التي نجحت في الحفاظ على توازن دقيق بين المحورين دون أن تخسر دعمهما ومساندتهما في هزيمة الإرهاب عسكرياً، لكن نجاح القوى الفصائلية في أیصال ممثلها إلى البرلمان وبدئها مشروعاً سياسياً واقتصادياً يخدم اجندتها أدخل العراق في صراع المحورين الذين تقودهما إيران والولايات المتحدة، ومع بدء الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب حملة الضغوط القسوى على إيران، كان الواقع العراقي يختنق بفشل حكومي في تحسين شروط الحياة وانقاذ البلاد من (انحياز) أيديولوجي مكلف يلغي اشتراطات السيادة والهوية الوطنية.

في ظل هذه الظروف، ظهرت الفاعلية القسوى للمرجعية الدينية في لحظة اصطدام ملتبسة بين قوى شبابية تمثل الأجيال العراقية الجديدة، تمارس فعل الاحتجاج ضد بنية النظام السياسي ومخرجاته، وبين قوى هذا النظام التي استفاقت على تحدي كبير اضطرها إلى فك الالتباس الهوياتي الحاصل في العراق، فقوى النظام وجدت في الاحتجاج، محصلة فعل القوى الإقليمية والدولية التي نجحت في التحريض والتوجيه والدعم لتحريك حرب ناعمة ضدها بعد انتخابات عام 2018م، التي جاءت بحكومة لم تراخ (حساسيات) الوطنية العراقية، إذ تصاعد خطاب يعيد إنتاج الهوية الوطنية على وقع الاحباطات الاجتماعية، وفشل قوى الإسلام السياسي الشيعي والقوى الأخرى المتوافقة معها (الكردية والسنية) في بناء نظام حكم رشيد، ومأسسة سلطات فعالة قادرة على أداء وظائف الدولة التنظيمية والاستخراجية والتوزيعية والرمزية، والدفاع عن سيادة البلاد وحماية الكبرياء الوطني.

وقفت المرجعية النجفية العليا موقف المساند للاحتجاج والمتفهم لدواعيه وبواعثه وأسبابه^[47]، فالاتجاه العام الذي مر بمراحل عديدة ابتداءً من عام 2009م إلى عام 2011م ثم في أعوام (2016-2015م)، وانفجر بشكل لم يسبق له مثيل عام 2019م، وضع النظام في موضع المساءلة الكبرى^[48]، يومها أدركت قوى السلطة التي هيمنت عليها أيديولوجيا الإسلام السياسي أن حراك الأجيال الجديدة سيقود إلى تقويض رأسمالها الرمزي ومشروعيتها الدينية والتاريخية مضافاً إلى الشرعية السياسية. إذ أن الجمهور الذي خرج ضدها هو ذات الجمهور الذي يحتضن جغرافيتها البشرية والسياسية، ما يعني أن مشروعها الذي تسير عليه في بناء الدولة مشروع مأزوم غير مقبول اجتماعياً ومرفوض سياسياً، ولم يقنع هذه الفئات التي لم تعد تحترم تاريخ حركات الإسلام السياسي لدى قطاع جماهيري كبير سيما لدى قطاع الشباب، كما أن الاحتجاجات أعادت التذكير بالقضايا الإشكالية المتعلقة بمفاهيم بناء الدولة، كمفاهيم السيادة والاستقلال والمصلحة الوطنية والوئام الاجتماعي.

كان لمساندة مرجعية النجف العليا للتظاهرات الاحتجاجية وادانتها للعنف الذي صاحبها ومطالبتها بكشف قتلة المتظاهرين والمعتدين على الأجهزة الأمنية ودعواتها المتكررة إلى الانضباط والتمسك بسلامة الاحتجاج، وحثها للسلطات للاستجابة لمطالب المحتجين، ومن ثم دعوتها الصريحة إلى استقالة الحكومة ومناداتها بالانتخابات المبكرة لحل الأزمة دستورياً وعملياً، كل هذه المواقف أضفت شرحاً بين المرجعية وبين الفصائل الشعبية التي رأت في التظاهرات مشروع استهداف لها، وتتقصّد حذفها من دائرة الوجود والتأثير في المعادلة السياسية، وقد أخرجت الاحتجاجات قوى الإسلام السياسي وداعمها الأول (إيران)، ووضعتها في الجهة المناوئة للاحتجاج، ما دفعها إلى اختراع (سردية) المؤامرة والحرب الناعمة ومسؤولية السفارات الغربية لاسيما الأمريكية في دعم الاحتجاج وتصعيده، بدعوى أنه موجه لإسقاط حكومة (عادل عبد المهدي) لأنها اختارت الصين

47 حيدر محمد الكعبي وعلي لفته العيساوي، دور المرجعية في مظاهرات تشرين، دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من 2019-10-1م ولغاية 2020-3-15م، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف العراق، 2021م.

48 فالج عبد الجبار وسعد عبد الرزاق، حركة الاحتجاج والمساءلة، نهاية الامتثال بداية المساءلة، دراسات عراقية، ط1، بيروت، 2017م.

كمنافس اقتصادي للولايات المتحدة الأكبر عالمياً، لتوقع معها معاهدة تعاون استراتيجي يضمن دخول الصين إلى سوق الاستثمارات في البنية التحتية العراقية، وضرورتها لبعاباً كبيراً في خريطة النفوذ الكبرى في المنطقة، الأمر الذي اغضب واشنطن ودفعها لتحريك الشارع العراقي عبر أذرعها الإعلامية والمنظمات المدنية الممولة منها.

جاء التركيز على هذه السردية لتبرير موقف السلطات والفصائل وبقية القوى السياسية التي وجدت في الاحتجاج ضدّاً نوعياً، والمثير في الأمر أنّ إيران تبنت هذه الرؤية وراحت تكرر رواية القوى العراقية المناوئة للاحتجاجات⁴⁹، ربما كان حافز ذلك الخشية من هذا النزوع العراقي الواسع الذي يشجع على تصعيد الاحتجاج الداخلي في إيران نفسها (على خلفية قضايا مطلّية ومعيشية، بسبب أولوية القضايا الخارجية التي توليها القيادة الإيرانية وكلفها الباهظة على الاقتصاد) سيما وأنّ بعض شعارات المحتجين كانت تعترض بشدة على تماهي بعض القوى العراقية مع المشروع السياسي الإقليمي الإيراني، الأمر الذي يواجه بانتقادات واسعة داخل العراق، وقد سبق للمرجعية السيستانيّة أن حذرت ورفضت هذه التدخلات من جميع الأطراف والقوى الإقليمية والدولية في بياناتها، وسمت المتدخلين بأنهم غرباء لا يحق لهم التدخل في الشأن العراقي، وتنقل الأوساط المقربة من المرجعية الدينية أنّ السيستانيّ أبلغ بعض المسؤولين الإيرانيين الذين التقاهم على مدى سنوات عديدة سيما الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، والرئيس حسن روحاني بضرورة عدم التدخل بالشأن العراقي، كما أنّه حذر لاحقاً قائد فيلق القدس الإيراني (قاسم سليماني) من هذا التدخل ونصحه بإبلاغ القوى الفصائلية المسلحة التي اتخذت من مظلة الحشد الشعبي عنواناً لها أن لا تشارك في انتخابات عام 2018م، لحرص المرجعية على إبعاد حملة السلاح ذوي المشروع الأيديولوجي من الدخول في العملية السياسية وتعقيد الوضع السياسي أكثر مما هو معقد أساساً، غير أنّ كل هذه الجهود لم تنجح في ثني هذه القوى عن دخول ساحة العمل السياسي والتنفيذي، ذلك لحماية نفسها من تصنيفات الإدارة الأمريكية لها بالإرهاب وضرورتها كجزء من مشروع إيراني وليس لضرورة عراقية دفاعية بحتة.

وخلافاً لرؤية المرجعية هذه، اعتمدت القوى المناوئة للاحتجاجات رؤية الحل الأمني وليس الحل السياسي الذي يستجيب للمطالب الشعبية ويتبنى الإصلاح منهجية للخروج من المأزق السياسي، الأمر الذي جعل أغلب قوى الإسلام السياسي الشيعي في مواجهة صامتة مع المرجعية التي سعت لضبط الاحتجاجات وتسييرها كفرصة لإصلاح شامل في العراق، بل ذهب إلى إطلاق خارطة طريق للحل تتضمن استقالة الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة، تنتج عنها حكومة تقوم بإجراء الإصلاحات اللازمة، وهي الإصلاحات التي سبق للمرجعية أن كررتها في مناسبات مختلفة، وكانت اصداها حاضرة في ساحات الاحتجاج.

ومع مضي (12) خطبة امتدت زمنياً على مدى خمسة أشهر تقريباً، أنهت المرجعية العليا في النجف الأشرف مخاطباتها للرأي العام، وقررت أخيراً الاكتفاء بموقف المراقب، إذ لم تلبى دعواتها وحلولها للأزمة باستثناء

49 محمد السيد الصياد، أزمة البيت الشيعي: موقف النخب الدينية من احتجاجات العراق ولبنان، رصانة المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،

استقالة حكومة (عادل عبد المهدي) وتحديد موعد لانتخابات مبكرة، فضلاً عن حلول إجرائية سريعة لم ترتق إلى معالجة الخلل البنوي في النظام السياسي ومؤسساته ووظائفه وأخلاقه وقوانينه، وبقيت محفزات الاحتجاج قائمة لعدم قدرة النظام على معالجة تلك المشكلات، لافتقاده الرؤية والإرادة وهيمنة ذهنية الصراع والانقسام، وشيوع علاقات الزبائنية والمصلحة الحزبية، وتغول مافيات الفساد المدعومة حزبياً، وما ذلك إلا بسبب اختلاف المرجعية السياسية للأطراف العراقية التي شاركت وتشارك في السلطة؛ إذ أن سنوات العمل السياسي في العراق اثبتت وجود لاعبين إقليميين ودوليين في المعادلة السياسية العراقية، ناهيك عن ريعية الاقتصاد وسوء الأداء المؤسساتي الذي سمح بسوء توزيع السلطات وسهولة الاستحواذ على المال العام.

إنّ هذه العوامل مجتمعة أعاققت نجاح حركة الإصلاح، وفشلت أهداف الاحتجاج الذي انحرف جزء منه نحو العنف والتخريب، بسبب الاختراقات الكبيرة التي حصلت في أوساط المحتجين لتوجيه الاحتجاجات وجهة سياسية تخدم أجندة حزبية محلية وأجهزة مخبرانية أجنبية.

ويتوقف المرجعية عن توجيه رسائلها وذهاب القوى السياسية في اغترابها السياسي وتكرر عجزها عن اجترار حلول ناجعة للأزمة أضيفت تحديات جديدة للاجتماع السياسي العراقي، تمثلت بانتشار وباء كورونا، وانهيار أسعار النفط (مورد البلاد المالي الوحيد)، وقد ظهر عجز الدولة واضحاً في احتواء هذه التحديات بما زاد من تدهور شرعية السلطات، سيما بعد عودة قوة السلاح الفصائلي لممارسة أدوار سياسية باستخدام سياسة الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة ضد منشآت أمنية عراقية، وأخرى تابعة للولايات المتحدة والتحالف الدولي وبعض المقار الدبلوماسية ومنشآت ومقار تعود لقوى سياسية عراقية.

بسبب هذا الاحتدام كانت المرجعية العليا ترى أنّ إجراء الانتخابات المبكرة في أجواء الصراع والتنافس بلا رقابة ولا نزاهة ودونها تنسيق دولي للرقابة على الانتخابات سيقود إلى مزيد من الصراعات، ويقوض إمكانات التفاهم والاحتكام إلى الآليات الديمقراطية لحل النزاعات وإسباغ الشرعية على السلطات، لذلك اقترحت على الأمم المتحدة عبر ممثليها في العراق التعاون مع الدولة العراقية لمراقبة الانتخابات المبكرة^[50].

جاء ذلك خلال استقبال المرجع السيستاني ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق (جينين بلاسغارت) وكان لهذه المواقف وقع صاعق على الأوساط العراقية وغير العراقية التي تدفع باتجاه (تقويض) دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في العراق، والتشكيك بمواقفها وحلولها للآزمات العراقية، على خلفية أيديولوجية المقاومة، والرفض المسبق لمواقف الحكومات والمؤسسات الغربية عموماً، بضمنها الأمم المتحدة باعتبارها تنفذ أجندة القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة في العراق.

وعلى الرغم من مساعي إيران إلى العمل بموازاة مشروع المرجعية السيستانية وتحاشي نقدها، إلا أنّ الانزعاج الإيراني من مضمون حديث المرجع مع الممثلة الأممية سرعان ما عبرت عنه القوى الأصولية المتشددة في

طهران، وذلك في افتتاحية جريده (كيهان) التي يكتبها الأصولي المتشدد (حسين شريعتمداري) الذي يوصف بأنه من المقربين من مكتب المرشد الأعلى في إيران، حيث هاجم دعوة السيستاني للأمم المتحدة للإشراف على الانتخابات العراقية المبكرة، واعتبر ذلك مصداقاً للاستعانة بالقوى الطاغوتية (والمؤسسات الخاضعة للرؤية الاستكبارية)^[51]، ورغم اعتذار شريعتمداري بدعوى عدم الاطلاع على بيان مكتب المرجع السيستاني لحيثيات اللقاء، إلا أنه عاد وكرر هجومه بمعىة قوى إيرانية وعراقية فضائية لاعتزام المرجع استقبال بابا الفاتيكان في أول زيارة له للعراق، وهذا الهجوم تم تبريره بدعوى التحذير من مشروع (الديانة الإبراهيمية) الذي تعمل عليه القوى الدولية للتطبيع مع إسرائيل ولضرب قوى المقاومة في المنطقة، وبقدر ما اعتبر هذا الهجوم تطوراً نوعياً في نقد مواقف المرجعية الدينية العليا في العراق، وجرأة في التصدي لمنهجها، إلا أن الاعتراض الكبير الذي جوبه به هذا المسلك وتصدى قوى إصلاحية إيرانية لنقده دفع القوى المعارضة بما فيها ما يعرف بالقوى الولائية العراقية إلى التراجع والاشادة بحكمة وحزم السيستاني في الدفاع عن قضايا المظلومين في العالم ولاسيما الشعب الفلسطيني، وأنه لم يكن أقل حذراً من أن تمرر باسمه مشاريع دولية كمشروع الديانة الإبراهيمية المزعوم، بل أنه أوصل رسالة المرجعية الدينية العليا ومن مركزها النجف إلى العالم بأهمية اضطلاع الزعامات الروحية الكبرى بمسؤولية صناعة السلام والأمن والدفاع عن كرامة الإنسان وحقوق الشعوب في العيش بحرية وفق خياراتها لا بخيارات القوى العظمى^[52].

آفاق الاستمرار أو الضمور للخطاب والإرث المرجعي بعد رحيل المرجع السيستاني (رؤى مستقبلية)

لم تعان المرجعية النجفية من قطيعة في الأدوار العلمية عبر تاريخها الطويل، فتراكم المعرفة والخبرة وضغط الظروف ملئ على كبار شخصياتها العلمية التكيف مع المستجدات والاستجابة لداعي التحديث وإن كان بدرجات محدودة ومهمل بطيء للغاية، لكن ثمة صعود وهبوط في الدور الذي يشغل به الفاعل الديني في الشأن العام وهو شأن سياسي يرتبط بقضايا المجتمع والدولة، كانت لحظة تصدي السيستاني للمرجعية وتفاعلها مع متغيرات الواقع العراقي انتقالة كبيرة في أداء المرجعية النجفية، يعود جزء من ذلك إلى الملكات والمواهب والقدرات الخاصة التي تمتع بها والتي لم تكن معروفة من قبل^[53]، ويرتبط الجزء الآخر بالفقه السياسي الذي أنتجه خلال سنوات تفاعله مع التحديات التي عاشها العراق والمتغيرات السياسية التي عصفت بالمنطقة والعالم، ستكون لحظة رحيل السيستاني علامة فارقة يؤرخ فيها لمرحلتين من مراحل الأداء المرجعي، لحظة ما قبل السيستاني ولحظة ما بعده، إذ أن أصداء مواقفه شغلت حيزاً مهماً من الحراك الفكري والجدل السياسي، وأسست (مدرسة) في تعامل المرجع مع قضايا عصره، ولم يكن السيستاني بلا منافسين أو معارضين أو

51 افتتاحية صحيفة كيهان الإيرانية في 9-26-2020م.

52 من بيان مكتب السيستاني بعد لقاء الأخير مع بابا الفاتيكان بتاريخ 3-2021م، الموقع الرسمي لمكتب السيد السيستاني.

53 يتابع السيستاني الأحداث السياسية والفلسفات والنظريات والمؤلفات ويقرأ الصحف بما يوفر له إحاطة تامة بالموضوعات، محمد جميل عودة، مصدر سابق، ص15.

منتقدين، لكن نفوذه الكبير جعل المنافسين يخشون من صيرورة منهجه الوسطي المعتدل معياراً لما ينبغي أن يكون عليه دور المرجع الأعلى.

تبدو سيناريوهات خلافة السيستاني غير مشجعة على القول بأن مسلكه في الفقه السياسي وموقعه النافذ المؤثر سيتواصل بذات الوتيرة^[54]، فليس مرجحاً تمكن أي من المرشحين من ملء الفراغ الذي سيتركه السيستاني، يستبد القلق لدى بعض الأوساط من أن آثار هذا الفراغ ستظهر بسرعة في العراق وتؤثر في أوضاعه السياسية المضطربة، تحدث باحثون كثر عن ما أسموه التأثير والنفوذ الإيراني^[55] الذي يسعى بطرق خفية ألا يتقاطع المرجع الخليفة مع التوجه الرسمي لإيران، ويشيرون إلى محاولات للدفع باتجاه مرجعية أقل استقلالية وأضعف انغماساً في الشأن السياسي العراقي، كانت الخيارات محصورة بين رجالات الصف الأول في النجف لكن رحيل المرجع محمد سعيد الحكيم عام 2021م ومحدودية الدور الذي يقوم به المرجعان الآخريان الشيخ الفياض والشيخ بشير النجفي دفع بالتكهنات إلى رجال الصف الثاني الذي يبرز فيها الفقهاء المعروفان نسبياً وهما (آية الله) الشيخ باقر الإيرواني والشيخ هادي آل راضي، وقد تهياً الشيخ الإيرواني بالفعل لهذه المهمة فافتتح مكتباً^[56] بدعم من مكتب المرجع السيستاني خصوصاً وأن الأول كان من أكبر داعمي مرجعية السيستاني في الأوساط العلمية القمية، إلا أن ما يميز المرجعية الشيعية هو صعوبة التكهن من تتوفر له فرصة تقلد المقام المرجعي الأول بفعل عوامل مرئية وغير مرئية فعلى غرار عالم السياسة هناك جماعات ضغط دينية، وهناك سعي لمكاتب المرجعيات الموجودة في ترجيح الكفة لهذا الفقيه أو ذاك، ويبقى انجذاب الجمهور من عدمه مرتبط بما يسوق له من معلومات ومواقف عن أعلمية هذا الفقيه وتفاعله الاجتماعي وشبكة علاقاته وجهود مريديه وما أوتر عنه من مواقف في الأحداث والمناسبات، غير أن الأمر المحسوم في واقع المرجعيات هو صعوبات التوريث فليس مرجحاً انتقال (منصب) المرجع إلى أنجاله حتى لو توفر على مؤهلات المرجع من أعلمية وتقدير علمي وتوقير في الأوساط الحوزوية والاجتماعية، وهو ما رفضه السيستاني مبكراً رغم توجه الأضواء إلى نجله البكر محمد رضا 1962 باعتباره الساعد الأيمن لوالده وشخصية علمية مرموقة والشريك الأول في بلورة المواقف ومأسسة شؤون مرجعية والده على النحو المعروف حالياً، إذ نجح بشكل واسع في إدارة شبكة المدارس والمؤسسات والعلاقات وتنظيم العلاقات الخارجية والمعلومات والاتصالات للمرجع الأعلى وهو حامل الأسرار وكاتب البيانات، ما جعله الأكثر خبرة واستحقاقاً لإدارة شؤون المرجعية غير أن طريق التوريث مسدود ومرفوض في هذه البرهة الزمنية وأن حفل تاريخ المرجعيات بحالات توريث محدودة حتمتها ظروفها يومئذ ولم تتكرر كثيراً. قبيل وفاته عام 1989م تحدث آية الله الخميني عن مواصفات للمجتهد الجامع للشرائط (مؤهل للمرجعية) تجمع المعرفة الدينية والتضلع في الدروس الحوزوية والخبرة الاجتماعية والإدراك السياسي إلى حد معرفة المعادلات الدولية وطرائق اشتغال آليات النفوذ، وقد جعل هذه المواصفات شروطاً لتبوء الفقيه مقام

54 محمد السيد الصياد، المرجعية العليا ما بعد السيستاني.. ومستقبل الحوزة، رصانة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية 1443 هـ.

55 لورا هنسلمان، رجال الدين في العراق ما بعد السيستاني، تصدع النفوذ الإيراني، بيت المستقبل، مبادرة كونراد ادنابور، 2017م.

56 ما بعد السيستاني.. استعدادات في حوزة النجف والشيخ الإيرواني مرشح محتمل، شفق نيوز، 2021-12-12م، شوهد في 2022-7-19م.

الزعامة والمرجعية والولاية العامة^[57]، دخلت هذه الرؤية في وعي شطر من الجمهور الشيعي الواسع لاسيما جمهور الحركات الإسلامية، وإذا أضيفت هذه الرؤية إلى تجربة المرجع الراحل محمد الصدر ثم تجربة آية الله السيستاني في العراق، يمكن القول أنّ الطريق إلى مرجعية بهذه المواصفات سيكون طويلاً وأنّ العراق سيشهد مرحلة من انكفاء العمل المرجعي إلى تخومه التقليدية قبل أن تفتح التجربة على متغيرات جديدة وعهد مرجعي مواكب لتلك المتغيرات وربما تعود واجهة الدعوات إلى مأسسة المرجعية على غرار المؤسسة البابوية ويصار إلى اختيار المرجع على غرار اختيار بابا الفاتيكان لكن هذا الخيار يواجه اعتراضات شديدة ورفضاً قوياً لأسباب فنية وتأسيسية سبق للمرجع الراحل محمد سعيد الحكيم الاستفاضة فيها.

57 إبراهيم العبادي، الاجتهاد والتجديد، دراسة في مناهج الاجتهاد والتجديد، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000، بيروت، ص 60.

الخاتمة للفصل الثاني

ظلت العلاقة بين السلطة السياسية في بغداد والزعامة الدينية الشيعية تتراوح بين الجمود والتوتر، فعلى مدى عقود طويلة بعد نشأة الدولة الوطنية عام 1921م حاولت المرجعيات الدينية النأي بنفسها عن الاحتكاك بالسلطة ولم يكن تدخلها إلا اضطراراً لمعارضة قانون أو سياسة وجدت فيها هذه المرجعيات ضرراً أو تعارضاً فاحشاً مع الهوية الإسلامية والأحكام الشرعية القطعية والحقوق السياسية للشعب، وواجهت في ذلك حصرات وتضييق ومطاردات وتصفيات تضائل بنتيجتها دور النجف مركز الثقل الديني الشيعي وانحسرت فاعلية كبار رجال الدين (المرجعيات الكبرى) لكنها لم تتخل عن وظائفها الأساسية رغم الانعزال الطوعي حيناً والعزلة الشديدة المفروضة عليها حيناً آخر.

بعد سنوات الحصار استعادت النجف فاعليتها وصارت طرفاً فاعلاً في إعادة بناء دولة الأمة، من خلال الدور الكبير الذي اضطلع به المرجع السيستاني وقد ساعدت رؤيته المتجددة واستيعابه لتاريخ دول المنطقة الحديث في إدارة معضلة العلاقة الشائكة دائماً بين المؤسسة الدينية والدولة بلحاظ الافتراق الكبير بين سياق عمل المؤسساتين، مؤسسة الدولة ومؤسسة الدين حيث مجالات الاقتراب والافتراق تتأثر كثيراً بسياق الوعي الاجتماعي^[58] والفقهاء السياسي الذي يتحكم بسلوك الأفراد ومصالحهم وعلاقة ذلك كله بالدور الذي يقوم به المرجع الديني الأعلى.

استطاعت المرجعية الشيعية خلال عقدين القيام بدور الوسيط بين المجتمع ومطالباته وطموحاته والمجتمع السياسي المتمثل بالنخبة التي قادت العراق الجديد وفقاً لدستور كان للمرجعية دور فعال في تثبيته، ساعدت المرجعية كثيراً في عبور أزمات خطيرة كادت توقف مسار الدولة التعددية الدستورية واحتفظت بتأثير فاعل في مسارات الأحداث التي مر بها العراق، لكن طموح المرجعية في رؤية العراق يتعافى اصطدم بعوائق داخلية وخارجية حملتها على وضع مسافة محسوبة بينها وبين القوى السياسية رافضة التخلي عن الدفاع عن حقوق الناس وهو ما أكسبها حضوراً وجدانياً عميقاً وترك إرثاً من الممارسة المتفردة جعلت عموم العراقيين يتخوفون من الفراق الذي سيتركه رحيل هذه المرجعية على السلام والأمن المجتمعي، ويضعف دور النجف الذي كان بناءً وإيجابياً على الصعيدين الوطني والعالمي باعتبار النجف عاصمة التشيع وحاضنة المرجعية الأقدم والأكثر تأثيراً خارج حدود العراق.

58 عبد اللطيف الهرماسي في الموروث الديني الإسلامي، قراءة سوسيولوجية تاريخية، انظر الفصل الرابع عشر - الدين: الدولة والجماعة، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 2012م.

الفصل الثالث:

موارد المرجعية الشيعية والحوزة الدينية عبر تطوراتها التاريخية

علي المعموري

المقدمة

نشأ التشيع كمذهب معارض وفق السردية الرسمية للمؤسسة الدينية الشيعية^[59] - مع التساهل بوصفها بالمؤسسة - وطبيعة هذه النشأة جعلت المؤسسة غير ممولة من الدولة، السنية في الغالب، بما أحوجها إلى التمويل الذاتي، من الأتباع، وتطوير المباني الفقهية بما يجعلها قادرة على الاستدامة مالياً، والمضي قدماً في ظل إطار يراد له أن يكون معارض للحكم.

وكان الشيعة تاريخياً يُسلمون "الحقوق الشرعية" من أموالهم إلى الأئمة أو وكلائهم، وتظهر إشارات تاريخية إلى هذا الأمر منذ زمن أبو جعفر المنصور على أيام الإمام جعفر الصادق.

تركزت تدريجياً قواعد جباية الأموال من الشيعة، عبر الموارد الشرعية المعروفة، الزكاة، الصدقات، الخمس، والهبات، وأموال الأوقاف، وغيرها، مع التركيز الكبير على الخمس، لأنه صار يشمل جميع الشيعة، خمس من كل ما فاض عن قوتهم السنوي، فقيرهم وغنيهم، على عكس بقية الموارد التي تتركز على الأغنياء، وعلى محاصيل معينة مثل الزكاة.

تنفق الأموال على موارد محددة، خصوصاً فيما يتعلق بالخمس، الذي يقسم إلى قسمين، سهم الإمام، وسهم للفقراء والأيتام والمساكين من الهاشميين، من ذرية علي وفاطمة، ومن سهم الإمام يتصرف الفقيه المجتهد - أي المرجع الديني - في إنفاق الأموال في موارد عديدة، تكون مادة عمله ووسيلته في إدارة شؤون مرجعيته، ينفق منها على الطلاب في الحوزة، وفي شؤون أخرى ظهرت في العصر الحديث بعد تعقد الحياة وتوسع عمل المرجعيات، فصارت تمتلك مؤسسات متخصصة بشؤون معينة، كالتبليغ، والتأليف، وتحقيق الكتب، بل تصل أحياناً إلى الأبحاث الفلكية المتعلقة بالفقه، مما أوجد أبواباً جديدة للإنفاق، تتطلب بدورها المزيد من الموارد.

في العراق، وبعد العام 2003م، ونتيجة للتعقيدات العراقية، والمنافسة بين ولاية الفقيه وحوزة النجف، تحول ما بدا تقليدياً لوضع العتبة الرضوية في إيران إلى وضع عراقي خاص، حوّل العتبات المقدسة في العراق إلى أداء وظيفة دنيوية، تشابكت ضمنها الأمور المالية بالسياسة والفقه، وأضاف موارد مالية للمرجعية، لا تنفقها بشكل مباشر، لكنها تعمل تحت غطاءها، لتتحول واردات الاستثمار إلى رواتب تنفق لطلبة جامعات دينية

59 ينظر: لورا هنسلمان، رجال الدين الشيعة في العراق ما بعد السيستاني - تصاعد النفوذ الإيراني؟ (بدون مكان نشر: مؤسسة كونراد اديناور، بيت المستقبل، بدون تاريخ)، ص.7

مرتبطة بالعتبات، ومؤسسات دينية لها ذات الارتباط، ناهيك عن الموازنة الحكومية المخصصة للعتبات، والتي تتحول بطريقتها إلى ذات موارد الإنفاق آنفه الذكر.

على هذا، ستتناول الورقة موارد تمويل المجتهدين الشيعة لحوزة النجف، وسبل صرفها، وعلاقة الموارد بديمومة المرجعية، وقوة المرجع الشيعي، وتقدم إطاراً عاماً يوضح كيفية جباية الأموال، ومدى تعلقها بالسياسة، مع التركيز على الزمن الحاضر، والتطورات التي طرأت نتيجة للمنافسة الشديدة بين ولاية الفقيه وما اصطلح على تسميته باسم "الخط النجفي" للمرجعية، وتكيف هذا الخط للطرف الحاضر، وتطويره لموارده وسبل ديمومته وفق التقسيم التالي:

- موارد التمويل.. من التاريخ إلى التزاكم الفقهي.
يتضمن الموارد التقليدية المنصوص عليها فقهيًا، وكيف تطورت، وصولاً إلى رواتب الطلبة، والمؤسسات المرتبطة بالمكتب، وبالعتبات، وغيرها.
- الدولة العراقية والموارد الجديدة: من الجباية إلى الإنتاج.. نموذج العتبات المقدسة.
يتضمن تطور موارد الأموال من الجباية التقليدية لما يسمى الحقوق الشرعية إلى واردات العتبات المقدسة واستثماراتها ومدى علاقتها بالمرجعية، بالإضافة إلى موازنة العتبات من الحكومة العراقية.
- المرجع الثري أو ثراء المرجع.. من يسبق من؟
الأموال وقوة المرجع، المؤسسة الإيرانية مقابل التقليدية النجفية في إدارة الأموال والمرجعية.

تهيد

كما هو معهود في أي جماعة، يقوم التشيع على مجموعة من السرديات، لعل في طليعة ما يهمنا في هذه الورقة هو سردية "المعارضة" التي تفترض أن التشيع كان على طول خط الحكومات الإسلامية مذهباً معارضاً وفي الأمر نقاش ليس هذا محله^[60].

ونفترض هنا أن المعارضة الشيعية قادت بدورها لأن تعمل المؤسسة الدينية وفق مبدئين، الحمائية، والتكيف، طبيعة الحمائية قادت إلى ضرورة التكيف في كل مرحلة مر بها التشيع، عبر قاداته، ومن معالم تلك الحمائية - المؤدية إلى التكيف - كان الاستقلال المالي، كمذهب يعلن معارضته، ولم يتلق الكثير من رجاله تمويلاً من الحكومات الإسلامية - والاستثناءات الكبيرة واردة مع بعض فقهاء التأسيس، كالشريف المرتضى^[61] القريب من الخلفاء العباسيين ناهيك عن علاقته المتميزة ببنو بويه - الأمر الذي قاد إلى تطوير ما يتعلق بالخمس المنصوص عليه في القرآن في الآية (وَاعْمُوا أَنَّمَا عَنَّمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِّهِ حُكْمَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّفَافُكِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (الأَنْفَال 41))، بطريقة يذهب البعض معها إلى أن الخمس بالطريقة التي يجب به اليوم لم يكن هو المعمول به في زمن الأئمة الاثني عشر.

وفي غضون تطور عمل وبنية المؤسسة الدينية الشيعية، كانت تطور أساليبها في جمع الموارد، وأين تنفقها، لتقسيمها على قسمين: سهم الإمام، ونصف للفقراء والأيتام والمساكين من الهاشميين، من ذرية علي وفاطمة، ومن سهم الإمام يتصرف المجتهد في إنفاق الأموال في موارد عديدة، تكون مادة عمله ووسيلته في إدارة شؤون مرجعيته، ينفق منها على الطلاب في الحوزة، وفي شؤون أخرى ظهرت في العصر الحديث بعد تعقد الحياة وتوسع عمل المرجعيات، فصارت تمتلك مؤسسات متخصصة بشؤون معينة، كالتبليغ، والتأليف، وتحقيق الكتب، بل تصل أحياناً إلى الأبحاث الفلكية المتعلقة بالفقه، مما أوجد أبواباً جديدة للإنفاق، وتتطلب بدورها موارد أخرى.

موارد التمويل.. من التاريخ إلى التراكم الفقهي

تذهب المدونة الفقهية الشيعية إلى أن الخمس حق واجب على كل "مكلف"^[62]، وبغض النظر عن الإشكالات التي يثيرها بعض رجال الدين الشيعة حول اتساع دائرة المكلفين بأداء الخمس عما كان متعارف عليه في زمن

60 للتفصيل ينظر: فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة.

61 ولد أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى الموسوي، الشريف المرتضى عام 355هـ-436م - وتوفي 966هـ-1044م، وتولى نقابة الأشراف العلويين، وهي منصب مهم في العصر العباسي، وبعمره الطويل يكون قد عاصر 4 من الخلفاء العباسيين هم المطيع لله، الطائع لله، القادر بالله، القائم بأمر الله، ناهيك عن مجمل حقبة النفوذ البويهي على بغداد (447/334هـ - 1055/945م).

62 المكلف: هو المصطلح الذي يستخدمه الفقه الشيعي لوصف المسلم الشيعي، المكلف بالأحكام الشرعية العاقل الجامع للشرائط.

الائمة⁶³، فإن توسيعه بدأ أمراً ضرورياً بالنسبة لمذهب يطرح نفسه كمذهب معارض للسلطة غير مدعوم منها، حتى وإن جمعت فقهاء التأسيس علاقة طيبة بالسلطة في وقتهم، مثل علاقة الشريف المرتضى وأخيه الرضي⁶⁴ بالعباسيين، أو تلك التي جمعت العلامة الحلي⁶⁵ بالسلطان محمد خدابنده المغولي.

على أي حال، طور الفقهاء الشيعة مفهوم الخمس ليشمل كل موارد المكلفين، خمس ما زاد عن حاجتهم لعام، وأمنوا لأنفسهم موارد مستدامة يؤديها الموسر والفقير على حد سواء، والحقيقة أنّ الإشكالات التي طرحت على الخمس يؤديها بعض تصرفات المجتهدين الشيعة الكبار بموارد استحقات الخمس، ونطرح هنا مثالين لمباني المرجع الأعلى الحاضر اليوم، السيد علي السيستاني.

الشاهد الأول: على خلاف التشدد في ضرورة دفع الخمس إلى المرجع المجتهد، منح السيد السيستاني رخصة لمقلديه في أفغانستان والعراق بدفع الخمس إلى مستحقيه من معارفهم، على يد المخمس نفسه، دون الحاجة لدفع الخمس إلى وكلائه، وعلى الرغم من أنه رفع الرخصة عن الأفغانيين بعد سقوط حكومة طالبان، إلا أنّها لا تزال سارية بالنسبة للعراقيين.

الشاهد الثاني: يتعلق بدفع الخمس عن البناء غير المسكون، قبل حوالي 10 سنوات، كان المرجع الأعلى يفرض دفع الخمس عن البيت الذي يشيد لغرض السكن إذا حال عليه الحول ولم يسكن، حتى إذا لم يكن كاملاً، ولو بدون سقف، وقد غير مبناه قبل 6 سنوات، واشترط أن يكون البيت كاملاً جاهزاً للسكن ويحول عليه الحول حتى يدفع عنه الخمس.

كلا الرخصتين تبيان أنّ لدى المجتهد مساحة واسعة في أصل استنباط الحكم الشرعي المتعلق بالخمس، موارد جبايته، وطرق إنفاقه، الأمر الذي يعضد فرضية الورقة بارتباط الخمس بضرورة إيجاد مورد مستقل ثابت عن الدولة، سواء كانت علاقته جيدة بالمرجعية أم على خلاف.

ومن البديهي أنّ من أولى معالم الدول التقليدية هي سيطرتها على موارد الإنتاج، ليتقلص الأمر إلى سيطرة الدولة على جباية الضرائب، والخمس بوصفه مورد مماثل الضريبة كان موضع خلاف كبير بين الشيعة والدولة

63 ينظر مثلاً محمد حسن الكشميري، جولة في دهاليز مظلمة.

64 ولد أبو الحسن، محمد بن الحسين بن موسى الموسوي، الشريف الرضي عام 359هـ/969م، وتوفي 406هـ/1015م، كان شاعراً، فحلاً ولغوياً وفقهياً، نازعته نفسه الطموح للخلافة على عكس أخيه الأكبر المرتضى، وقد تولى نقابة الأشراف قبل أخيه، وطالما صرح في شعره بأحقيته في الخلافة، الأمر الذي قوبل بسماح ورض للطرف من قبل العباسيين، خصوصاً القادر بالله، للاستزادة ينظر: هنادي زعل مسعود الهنادوي، الشريف الرضي وطموحه نحو الخلافة زمن القادر بالله (359 - 406هـ/ 1015.969م)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 2، 2019، ص 141.

65 الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي (548 - 726هـ)، المعروف بالعلامة الحلي، فقيه ومتكلم شيعي، من الفقهاء المؤسسين، عرف بعلاقته القوية بالسلطان محمد خدابنده المغولي، وألف له كتابه منهاج الكرامة، الذي رد عليه ابن تيمية بكتاب صار يعرف لاحقاً باسم (منهاج السنة).

على طوال التاريخ، وسبقت الإشارة إلى أنَّ الخليفة العباسي القوي أبو جعفر المنصور استجوب الإمام جعفر الصادق بموضوع الخمس وقال له مستنكراً: أنت الذي يجبي إليك هذا الخراج؟^[66]

وطوال العهود اللاحقة، كانت الأخماس تجبي بطريقة سرية وأخرى علنية، وكان مجتهدو الشيعة ينفقونها في الموارد التقليدية التي أشير لها مسبقاً، وبقيت طرق الإنفاق مرتبطة بالآلية التي تعارف عليها الفقهاء في إدارة حوزة النجف عقب تشكلها بعد هجرة الطوسي^[67] إلى النجف، وهي قاعدة (نظامها في لا نظامها) فلم تكن الحوزة أو المرجعية مؤسسة بالشكل المتعارف عليه، لم تمتلك سجلات للوارد والصادر، وكان المرجع تجبي إليه الأموال وينفقها حسب معرفته عبر وكلائه، سواء المتعلق بحقوق المستحقين، أو إنفاقه على طلبه الحوزة ومعايشهم، الأمر الذي استمر لقرون، حتى قيام الثورة الإيرانية عام 1979م.

إنَّ اضطلاع المؤسسة الدينية بإدارة الدولة بمجيء السيد الخميني إلى الحكم في إيران، قاد بدوره إلى تنظيم الحوزة الإيرانية حديثة التأسيس، وجعلها خاضعة لآليات إدارة المؤسسات الرسمية في الدولة، ولموارد الدولة بطبيعة الحال، بما مكن من سيطرة المرشد الإيراني الأعلى عليها، على المستويات الوسطى والدنيا فيها، الأمر الذي قاد تلقئياً إلى ظهور مؤسسة لازمة في الحوزة، وفي جباية الخمس وإنفاقه، أو التبليغ الديني خلال المواسم الدينية في المدن المقدسة، لتتحول آليات الوعظ الديني التقليدية إلى شكل مؤسسي، غير الطرق التي تعارفت عليها النجف تطوعياً عبر انطلاق الطلاب في الصيف إلى الأرياف، أو عبر وكلاء ومعتمدي المراجع الشيعة، لتظهر المؤسسات ذات الطابع الديني التبليغي المنظم، مثل دار التبليغ الإسلامي^[68] التي ظهرت في إيران واعتمدتها حوزتها العربية والإيرانية على حد سواء، قاد إلى أن تطور بقية المراجع ممن هم خارج منظومة ولاية الفقيه - وإن سكنوا إيران خصوصاً عقب موجات التهجير التي اعتمدها سلطة حزب البعث في العراق - ليشكلوا مؤسسات متخصصة، بما فيهم مكتب السيد السيستاني في إيران، الذي أسس مجموعة من المؤسسات المتنوعة، يشرف عليها صهر المرجع، جواد الشهرستاني، منها مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ووصل الأمر إلى تأسيس مرصد للأبحاث الفلكية^[69]، وسبقه نجل المرجع السيد أبو القاسم الخوئي في تأسيس مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية في لندن عام 1989م.

66 بعد واقعة باخرما (617هـ-763م) التي قتل فيها إبراهيم بن عبد الله بن الحسن المثنى بن الحسن بن علي عقب خروجه بأهل البصرة على حكم المنصور العباسي، استدعى المنصور جملة كبيرة من العلويين إلى الكوفة، مفرحاً بحكمه قبل بناء بغداد، وأمر أن يدخل عليه اثنين من رؤوسهم، فدخل جعفر بن محمد الصادق والحسن بن زيد، فابتدر المنصور الصادق بالقول: أنت الذي تعلم الغيب؟ فقال: لا يعلم الغيب إلا الله، فسأل المنصور: أنت الذي يجبي إليك هذا الخراج؟ فرد: إليك يجبي، واستمرت المحاوراة حتى انتهت بعفو المنصور عنهم، ووهب لهم خروج إبراهيم عليه وأعادهم إلى المدينة.

67 أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (385 - 460هـ/1050.995م)، فقيه ومتكلم شيعي، هاجر من بغداد إلى النجف بعد دخول السلاجقة لبغداد وانتهاء دولة بنو بويه سنة 447هـ بقيادة طغرل بك، ليؤسس الحوزة النجفية، ولا تزال آراءه في علم الرجال والفقهاء والأصول فاعلة حتى اليوم، توفي ودفن في النجف في المسجد المعروف باسمه.

68 تأسست على يد السيد محمد كاظم شريعتمداري في قم بداية الثورة الإيرانية، لاحقاً وبعد ظهور الخلاف بين شريعتمداري وبين أركان قيادة الثورة الإيرانية تم تنحيته عنها وربطها بمكتب الإعلام الإسلامي في قم، ينظر: محمود بارجو، علمنة المؤسسة الدينية في إيران بعد الثورة، العربي الجديد، تم الاطلاع بتاريخ 10/ 5/ 2022م، على الرابط: <https://is.gd/lasuQr>.

69 بلغت 25 مؤسسة، ينظر موقع السيد السيستاني على الرابط: <https://www.sistani.org/arabic/institute>.

بعد العام 2003م^[70]، اعتمد المجتهدون في النجف ذات الأسلوب، فأسس آل الحكيم مؤسسة الحكمة، وأسس الشيخ بشير النجفي مؤسسة الأنوار النجفية، كما أن مؤسسات السيد السيستاني فتحت فروعها في النجف، ناهيك عن تشكيل مؤسسات جديدة في النجف، مثل مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي، ومؤسسة المرطضي التي تشرف على عمل المعتمدين - أدنى درجة من الوكلاء - ومؤسسة الإرشاد والتوجيه الديني التي قارب عملها عمل مؤسسة المرطضي آنفة الذكر، ثم مؤسسة العين، وهي من أهم المؤسسات التابعة لمرجعية السيد السيستاني، ويتركز عملها على الأيتام.

هذا التحول المؤسسي قاد إلى إيجاد طرق جديدة لصراف الأحماس، مع توسع الإنفاق، وسهولة عبور الأموال عبر الحدود عقب العام 2003م، ولم يكن هذا العبء الوحيد الذي أضيف على موارد الإنفاق، إذ تداخلت السياسة، والاشتباك الوجودي بين ولاية الفقيه وحوزة النجف وقادت إلى ضرورة إيجاد المزيد من البنى المؤسسية، التي تتطلب المزيد من الموارد، في ظل حرص المرجع السيستاني على أن ينفق كل مكلف أحماسه في بلده حتى وإن أداها لوكلاء المرجع الأعلى^[71]، وهو أمر معقد قاد إلى مزيد من الأعباء على آليات جمع الموارد بالنسبة لحوزة النجف، التي تواجه دولة نفطية يحكمها غمائمهم في ولاية الفقيه.

تدريجياً، وبالقدر الذي زادت فيه هيمنة اتباع ولاية الفقيه على الدولة في العراق، تطورت آليات وبنى مرجعية النجف لمواجهة هذا التحدي، تحدي امتلاك اللواتين لموارد الإنتاج، وعناصر القوة الحكومية، والسلاح، فطورت المرجعية بدورها تجربة العتبتين في كربلاء، استلهاماً لتجربة العتبة الرضوية في مشهد، التي تكاد أن تكون دولة داخل الدولة الإيرانية، بما طور موارد الحوزة - بشكل غير مباشر، لاستقلالية العتبات المالية وفق قانون ديوان الوقف الشيعي للعام 2012م - وانتقل بالمرجعية - عبر العتبات - من أداء الوظيفة الدينية إلى الالتزام بأعباء وظائف دنيوية، الأمر الذي سنفصله في الفقرة التالية^[72].

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أنه لا توجد إحصائية لعدد طلبة الحوزة العلمية في النجف، على الرغم من امتلاك كل مكتب من مكاتب المجتهدين لقائمة بأسماء الطلبة المستحقين للرواتب، تتفاوت حسب مرحلة دراسة الطالب، وإذا كان اعزباً يسكن في مدرسة، أو معيل لأسرة في سكن مستقل.

70 للوقوف على وضع الحوزة قبل العام 2003م، ينظر: عباس كاظم، الحوزة تحت الحصار.. دراسة في أرشيف حزب البعث العراقي بيروت: جامعة الكوفة.. سلسلة دراسات فكرية، 2018.

71 حديث مدير مؤسسة آل البيت ومدير مكتب السيد السيستاني في لبنان، بحضور عدد من الأكاديميين، تم اللقاء في كانون الثاني، 2019م.

72 للتفصيل ينظر علي مظلوم، الخبرة الإيرانية والعتبات المقدسة في العراق.. مقارنة لتحول دور العتبتين في كربلاء من الديني إلى الدنيوية، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد السابع، يونيو 2018م، ص 21..

الدولة العراقية والموارد الجديدة: من الجباية إلى الإنتاج.. نموذج العتبات المقدسة

خلال تطور وضعها التاريخي، مثلت العتبات المقدسة في العراق حلقة الوصل بين الدين والدولة، فهي لم تكن مستقلة بذاتها، ولم تتوفر لها هيمنة ونفوذ على المجال الديني العام، كما أنها لم تقم بوظائف يمكن أن توصف بالعلمنة، مثل التجارة والصناعة، لم تمارس العتبات أي من هذه النشاطات وإن مارسه سدنتها^[73] مرتكزين على ما يمنحه منصب سادن العتبة من نفوذ اجتماعي ودولي.

ومنذ تبلور منصب السادن كان شاغله يعين من قبل الحكومة، تركز الأمر بشكل أوضح خلال العهدين العثماني والصفوي وتصارعهما في العراق بعد ضعف الأسرة التي تولت نقابة العلويين في العراق منذ أواخر العصر العباسي، آل كمنونة المتمركزين في النجف كأمرء للحج، كان لهم جيش خاص، وسجون، وحكومة مستقلة عن بغداد، ناهيك عن نقابة الأشراف، والذين كانوا يتحكمون بإدارة العتبات في المدن الدينية كالنجف وكربلاء والكاظمية وسامراء حتى اضمحلال شأنهم، لتظهر قوة سادن العتبة العلوية خصوصاً في زمن رضا الرفيعي الذي تولى منصب نقيب الأشراف وسادن العتبة عقب الأحداث الجلل التي شهدتها النجف بين فريقي الشمرت والزكرت، وليس هذا موضع نقاشها، فصاروا يعينون حكومياً برضا من القوى المجتمعية من بين الأسر العريقة في المدينة وذات النفوذ العشائري، وتلك التي تمتلك تاريخ ديني ورياسة روحية، يوضعون على رأس العتبات المقدسة، يديرونها ضمن مجال ديني واضح ومحدد، يتمثل في خدمة وإدامة شؤون العتبة، وتمثيل الدولة في إدارة شأن عام، وتنظيم شؤون الزائرين، وإنفاق موارد العتبة من النذور والهدايا على خدم العتبة وإعمارها، وإن أثرت الأسر التي تولت السدانة للعتبات المقدسة بطرق متعددة، قد يمكن أن يكون بعضها شرعياً، ولكن البعض الآخر لا يمكن أن تزاح عنه تهمة استغلال المنصب وعدم أداء الأمانة - وهذا الأمر استمر حتى العام 2003م في العراق^[74].

بعد العام 2003م، تغير الحال، بدأت عوامل متعددة تؤثر على طبيعة دور العتبات المقدسة في الفضاء العام، عوامل يرتبط بعضها بالدور الفاعل الذي لعبته المرجعية الدينية في النجف في تشكيل وإدارة الفضاء العام بعد 2003م، ومن جانب ثاني، تأثراً بتجربة إيرانية نضجت بعد الثورة، تعني تحديداً تجربة مؤسسة العتبة الرضوية في مشهد، وتمدها إلى مساحة واسعة في الفضاء الاجتماعي العام، لتلعب أدواراً سياسية، فضلاً عن توسع نشاطها الديني والتجاري.

73 السادن: هو متولي شؤون إدارة العتبة، ويسمى بالفارسية (كليتدار) وصحفت إلى (كليدار) وصار لقباً لآخر أسرة تولت المنصب في العراق، آل الكليدار، من آل الرفيعي الأشراف العلويون.

74 نقلاً عن المصدر نفسه، ص 23 وما يليها.

وكانت التجربة الأكثر وضوحاً في المجال على المستوى العراقي هذا هي تجربة العتبتين في كربلاء^[25] لعوامل متعددة، بعضها حكمته الصدفة، وبعضها الآخر يتعلق بعدم رغبة المرجع الأعلى في النجف أن يهيمن هو أو أي شخص آخر على العتبة العلوية لما لها من رمزية تفوق رمزيات العتبات الأخرى.

هذه التجربة جديدة ولم يألفها الفضاء العراقي من قبل، وهي وإن كانت في إيران صدى لتجربة ولاية الفقيه، لكنها في العراق ترتبط بالمرجعية الدينية التقليدية أو ما يصطلح على تسميته بالخط النجفي، في مقابل خط ولاية الفقيه.

ونفترض هنا أن تبدل الدور الذي تلعبه العتبات المقدسة في العراق قد تطور بشكل بنوي، فبينما كانت تشكل رمزية دينية يستفيد من يتولى إدارتها بشكل شخصي لتعظيم منافعه وبسط سلطانه، دون أن يكون للعتبة بذاتها كمؤسسة دور فعلي في أداء الوظائف الدنيوية التي يقوم بها السادن، أي بمعنى أنها شكلت في الماضي حاضناً يمنح متوليها رئاسة دنيوية قائمة على أساس ديني، يحكم السادن من خلالها المدينة، وينتقل المنصب ضمنها على أساس وراثي، ويخضع لعوامل الضغط الديني والسياسي والاجتماعي، لتنتقل إلى أداء دور مختلف بعد 2003م، تطورت خلاله وظيفتها لتمارس أدوار علمانية، اقتصادية وتجارية، وبقدر ابتعادها عن ممارسة دور سياسي، فإنها امتلكت نفوذاً سياسياً واسعاً، مكنها من التأثير في السياسة، وحماية مصالحها الاقتصادية، وتوسع قدراتها وهيمنتها على الفضاء الاجتماعي العام.

لماذا العتبتين في كربلاء وليس النجف؟

من المهم هنا أن نشير إلى أن نشاط العتبتين في كربلاء ارتبط بالدرجة الأساس بكون (المتولي الشرعي) الأساس عليهما هو المرجع الأعلى، السيد علي السيستاني، وترسخ دور الأمينين العامين للعتبتين عبر كونهما ممثليه، والناقلين لرؤاه إلى الناس عبر خطب صلاة الجمعة، فضلاً عن أنهما الوحيدان اللذان صدر بحقهما - مع اثنين آخرين - وكالة تولية من السيستاني والمراجع الثلاثة الكبار الآخرين في النجف - محمد سعيد الحكيم، اسحق الفياض، بشير النجفي - في وقت مبكر بعد العام 2003م وبشكل مباشر.

وبالعودة إلى السؤال الذي اتخذ عنواناً لهذه الفقرة، وسعيًا وراء فهم سبب اختيار العتبتين في كربلاء وليس العتبة العلوية في النجف لتكونا صوتاً لمرجعية السيستاني سنجد أنه لم تقف خلفه فلسفة عميقة قدر ما كان خيار فرضته الظروف.

بعد العام 2003م، وتسارع حركة مقتدى الصدر، وقدم محمد باقر الحكيم إلى النجف، وإمامته لصلاة الجمعة في العتبة العلوية، واستخلاف صدر الدين القبانجي محله عقب التفجير الذي أودى بحياته، والصدامات التي حصلت بين المصلين خلف صدر الدين وبين التيار الصدري أبان سيطرة مقتدى على المدينة خلال العام

2005م^[76]، والمناوشات التي تلت انتهاء حرب الصدرين في النجف، التي تضمنت الاشتباكات بينهم وبين إدارة العتبة العلوية^[77]* - كان أمينها العام وقتها محمد رضا الغريفي - منع السيستاني للجميع من أداء الصلاة في العتبة، لا جماعة ولا جمعة، ولأنه أذن مسبقاً لوكيله في كربلاء عبد المهدي الكربلائي بأن يصلي الجمعة هناك - الذي سبقها توكيله هو والصابي ورجلين آخرين بإدارة العتبتين من قبل المراجع الأربعة في النجف بوثيقة ختمها الأربعة - وقد أقام الكربلائي الصلاة في العتبتين أثناء حرب جيش المهدي مع القوات الأمريكية، وصارت الأنظار تتوجه للكربلائي باعتباره وكيلاً للسيستاني وتعرض إلى محاولة اغتيال معروفة عام 2004م^[78].

هذا الظرف التاريخي الذي خضع للصدفة هو ما عزز مكانة العتبتين في كربلاء تجاه العتبة العلوية في النجف، وما قاد لأن تلعب أدواراً سياسية واقتصادية في السنوات التالية، وهو ما لم تفعله العتبة العلوية.

مؤسسات السيستاني والعتبتين: تبادل الأدوار

كما سبق ذكره، لم يتمكن مكتب السيستاني بطبيعة الحال من أن ينقل أي تجربة مؤسسية للعراق قبل 2003م، بينما استفاد وكيله العام جواد الشهرستاني من تجربة مأسسة عمل المرجعيات في إيران، بتأثير ولاية الفقيه بطبيعة الحال، ليتم بعدها افتتاح المؤسسات التابعة لمكتب السيستاني في العراق.

لكن التطور الملفت حقاً بدء مع توسع نشاط العتبتين في كربلاء، النشاط الذي بدء وكأنه حصيلة لانغمار الأمينين في احتكاك مع السياسة والشأن العام بشكل مباشر، وصدى مباشر لتدخل السيستاني في الشأن السياسي بعدة طرق، كنتيجة لمطالب اجتماعية بزيادة دوره، الأمر الذي تجلى في تدخله في الانتخابات وكتابة الدستور العراقي عام 2005م وغيرها^[79].

ونميل هنا إلى أن تطور عمل العتبتين ويقدر ما يتعلق بمسألة التكيف مع التحديات وما يطالب به المجتمع من علاقة مع المرجعية، فإنه وبذات الوقت صدى لأمرين مهمين:

الأول: وصول الشيعة إلى السلطة في العراق، وهيمنتهم على المنصب التنفيذي الأهم - رئيس مجلس الوزراء - وما يتطلبه ذلك من تعامل مع الدولة بمعيار الصداقة والانتماء وليس بمعيار العداوة والاعتزاز والقطيعة الذي هيمن على علاقة المؤسسة الشيعية بالدولة من قبل.

76 علي مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص31..

77 بعد أن ألقى عناصر جيش المهدي السلاح وخرجوا من النجف، تم هدم المنطقة المحيطة بمكتب الصدر في طرف البراق أمام الصحن الحيدري، باستثناء مكتب الصدر - كانت خطوة غير حكيمة أو محاولة لعدم تأزيم الأمور من قبل إباد علاوي رئيس الوزراء في الحكومة المؤقتة - ولكن المكتب بقي مسدوداً لبعض الأسابيع، ثم فتح، عندها خرجت تظاهرات غاضبة من أهل النجف، تشتم مقتدى الصدر وتعرضت على إعادة فتح المكتب، يومها قتل ثلاثة أشخاص، لاحقاً وفي التشيع الذي ضم الجنائز الثلاثة أغلق محمد رضا الغريفي الأمين العام للعتبة أبواب الصحن، فضربها المشيعون وطافوا على المكتب بدل مرقد الإمام، نقلاً عن علي مظلوم، مصدر سبق ذكره ص32.

78 ينظر: مقتل 9 في محاولة اغتيال وكيل السيستاني في كربلاء، الجزيرة، بتاريخ 20/7/2018، في: <https://is.gd/uXEJNG>.

79 علي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016م، ص 230 وما يليها.

الثاني: التأثيرات الإيرانية، تجربة الإيرانيين في تحويل العتبة الرضوية إلى مؤسسة أقرب إلى أن تكون شركة قابضة، ومؤسسة دينية تمتلك نفوذاً سياسياً يفوق قدرة محافظ مدينة مشهد بذاته^[80].

من جانب آخر، فإن العتبتان بدورهما تتنافسان ضمناً في العمل، وإن كان واضحاً أن العتبة العباسية تلقي بثقلها في العمل التجاري، مزارع، استيراد، مقالات، شركات اتصال، جامعات أهلية، بينما تركز العتبة الحسينية على النشاط الثقافي، مدارس، مراكز دراسات، كتب ومجلات، مؤتمرات بحثية، علاقات متشعبة مع الجامعات.

مكتب السيستاني وعمل العتبتين

من الصعب الوقوف على مدى تدخل مكتب السيد السيستاني أو مكتبه بالمجمل في تفاصيل العمل ضمن العتبتين، لكن ربما يمكن أن نستشف بعض ملامح العلاقة المعقدة بين العتبتين والمكتب بالاستناد على عدة وقائع، نذكر أحدها كدلالة لما نذهب له من فرضية بشأن حجم تدخل السيستاني في عمل العتبتين.

بعد العام 2003م سعى الرئيس السابق لمركز الأبحاث العقائدية (الشيخ فارس الحسون) (توفي بحادث سيارة في قم، وهو صهر لصدر الدين القبانجي، ينحدر من أصل تركي من أسرة سكنت النجف قديماً، من مواليد النجف وهاجر إلى إيران) سعى إلى أن يفتتح مكتبة في كل عتبة مقدسة في العراق، ومن بين تلك العتبات كانت مكتبة العتبة العلوية.

وضع على رأس المكتبة (هاشم الميلاني)، رجل دين من أسرة دينية معروفة، وكان قبل العام 2003م يعمل في التحقيق ضمن لجان مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، وعمل أيضاً في مركز الأبحاث العقائدية في قم، وأدى الميلاني عمله في المكتبة بتميز يشهد له، على الرغم من تشدده الديني، ملئ المكتبة بكل ما يجب أن تحتويه المكتبة العامة من تنوع، وحينما أشرف على معرض العتبة السنوي للكتاب جلب دور نشر إشكالية مثل دار الجمل والمدى والوراق وغيرها، بالمجمل كان عمله ناجحاً ويشكر عليه، وطوال وجوده كان ارتباطه مالياً بمكتب السيستاني وليس بالعتبة.

ولكن بعد تولي الشيخ ضياء الدين زين الدين لأمانة العتبة العلوية أراد أن يسيطر على المكتبة، وحاول ربط راتب الميلاني برواتب العتبة، مما يهد لأن يتحكم بسير عملها، الأمر الذي رفضه الميلاني، وترك العمل.

عقب ذلك بوقت قصير، أسست العتبة العباسية (المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية) واتخذت له موقفاً في النجف وآخر في بيروت، بإدارة الميلاني، وتصدر عن المركز عدة مجلات، منها (الاستغراب) ومجلة أخرى تختص بترجمة مختارات من أهم ما يكتب عن الشيعة في العالم، ومجلة للرد بذات الموضوع فيما يخص القنوات الإعلامية، ومجلة أخرى حول شؤون الاستشراق، الخ.

من هذا نستنتج أنّ مكتب السيستاني لا يميل إلى التدخل كثيراً في شؤون العتبة في النجف، للرمزية التي تحظى بها، بالمقابل، يركز مكتب السيستاني ثقله على العتبتين، وكل الرجال الذين يدورون في فلك مكتب السيستاني يعملون بطريقة ما في العتبتين، ومن يتم اغضابه في النجف يتم ترضيته في كربلاء، ومثال هاشم الميلاني واضح. بالمجمل، فإنّ تطور عمل العتبتين هذا، والدعم اللامحدود الذي يتلقونه من السيستاني، وعلاقاتهم المعقدة بالدولة، والإيرانيين، والمجتمع، تبين بطريقة ما أنّ مكتب السيد السيستاني أعاد تكييف دور المرجعية، فمن جانب احتفظ بهيبة المؤسسة وفق آلياتها التقليدية، ونأى بالحوزة عن الخوض المباشر في الشأن العام، ومن جانب آخر ألقى بثقله خلف العتبتين، وطريقة عمل أمينها ضمن علاقاتهم المعقدة.

بعض مشاريع العتبتين

- العتبة الحسينية
- 1. مراكز ومستشفيات الشفاء، تم انجاز 17 مركز منها حتى العام 2021م في مختلف مناطق العراق، بما فيها المناطق المحررة.
- 2. مشروع مزرعة فدك للنخيل، وهي مشروع استراتيجية لاستزراع النخيل والتكاثر النسيجي للأصناف النادرة، تقع على بعد 20 كم غرب كربلاء.
- 3. مشروع معمل الأعلاف الحيوانية.
- 4. جامعة الزهراء في كربلاء.
- 5. مستشفى الشيخ أحمد الوائلي، وهو مستشفى تخصصي للنساء.
- 6. مطحنة نور الوارث.
- 7. مدينة سيد الأوصياء للزائرين، يصفها موقع العتبة الحسينية بأنها المدينة الأكبر في العراق.
- 8. مركز معالجة أطفال التوحد.
- 9. مستشفى خاتم الأنبياء للأمراض القلبية والأوعية الدموية في كربلاء.
- 10. مشروع مجمع مدارس الأيتام النموذجي في كربلاء.
- 11. مدرسة ومكتبة الإمام الحسين في قضاء الصويرة بمحافظة واسط.
- 12. قناة كربلاء الفضائية.
- 13. مجمع ريحانة المصطفى في كربلاء، يضم قاعات اجتماع وفندق تجاري.
- 14. مدينة الإمام الحسين الزراعية.
- 15. مجمع سفير الإمام الحسين الطبي في كربلاء، مستشفى استثماري.
- 16. شركة خيرات السبطين، شركة مقاولات كبرى لديها مشاريع متعددة منها معرض المواد الإنشائية وغيرها من المشاريع الكثيرة.

• العتبة العباسية

17. شركة الكفيل للاستثمارات العامة.
18. مشروع مستشفى الكفيل كربلاء.
19. مشروع مستشفى الكفيل بابل.
20. مشروع مجمع الكفيل السكني.
21. مشروع مرآب الكفيل الخدمي.
22. مشروع مجمع العفاف التسويقي.
23. مشروع إذاعة ومعهد الكفيل.
24. مشروع مركز الكفيل للعلاج الطبيعي والتأهيل الصحي.
25. مشروع معمل الثلج.
26. مشروع مخازن السجاد.
27. مشروع المدارس والمركز الثقافي الأول.
28. مشروع المدارس والمركز الثقافي الثاني.
29. مشروع المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.
30. مشروع المجمع التعليمي في محافظة النجف الأشرف (كلية الكفيل الجامعة).
30. مشروع مجمع الشيخ المفيد.
31. مشروع شقق جنات الكفيل.
32. مشروع مدينة النصر المطورة.

المرجع الثري أو ثراء المرجع.. من يسبق من؟

الأموال وقوة المرجع، المؤسسة الإيرانية مقابل التقليدية النجفية في إدارة الأموال والمرجعية

ترتكز الحوزة العلمية الدينية على دعامتين أساس، المرجع والطلبة، تنظيم هرمي عرفي يستند إلى مراحل الدراسة وليس إلى مناصب محددة وفق آليات قانونية، يتربع المرجع على قمة الهرم، يعينه مكتبه - في الغالب يخضع المكتب لأولاد المرجع أو أصحابه، أو للاثنين معاً، وبعض "الثقات" أي الذين يثق بهم المرجع ومقربيه - أما بقية الهرم خارج المكتب فيتكون من أستاذ يدرس طلبة أدنى منه في المرحلة الدراسية، وهم بدورهم يدرسون الأدنى منهم، من مرحلة البحث الخارج، مروراً بمرحلة السطوح، نزولاً إلى مرحلة المقدمات.

على هذا، يحتاج المرجع إلى أن يستديم وجوده بين الطلبة، وبالصورة الأشمل، ديمومة وجود الحوزة في مكانها، في النجف على سبيل المثال، وعماد هذه الاستدامة مزيج معقد من العلاقات، والإنتاج العلمي، ووجود المرجع من أساتذة الحوزة الكبار، والوعاء الجامع لهذا إنما هو الأموال، تنفق على شكل رواتب، وصارت تتدفق عبر

مؤسسات ينضم لها الطلبة، ومدارس بعضها طابق المدارس النظامية في عمله، مثل المدرسة العلوية للعلوم الدينية في النجف، التي تعد مدينة جامعية متكاملة، توفر السكن لطلابها، وتنظم الدروس فيها على غير طريقة الحرية في اختيار الدرس والأستاذ المتبعة في حوزة النجف.

ومن البديهي أنّ الصراع بين حوزة النجف وولاية الفقيه قد فاقم عبء الحاجة إلى الأموال، لتستطيع النجف الاستمرار في استقطاب الطلبة والأساتذة القادرين، الأمر الذي يعني أنّ أموال الأخماس بمفردها لم تعد كافية، خصوصاً أنّ حوزة النجف لا تواجه حوزة تماثلها في القدرات، بل تواجه دولة نفطية كاملة تقف خلف ولاية الفقيه، ما يتطلب تنويع الموارد، وضمان تدفقها بشكل مستديم لا يخضع لورع الخمسين، ورغبتهم في أداء الحقوق الدينية المترتبة عليهم بشكل طوعي.

عند هذه النقطة، تتضح أهمية العودة إلى أبرز أشكال تطور عمل نشاط المرجع السيستاني كآلية للتكيف والتطور، بعد أن شعر بأنّ الأسلوب التقليدي قد لا يعود مجدداً في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها حوزة النجف، ونعني هنا عمل ونشاط العتبتين المقدستين في كربلاء بصورة رئيسية والعتبات الأخرى بصورة أقل أهمية.

من جانب آخر، لا توجد في مكاتب المراجع آلية واضحة لإدارة الصرف والشأن المالي، ويرتكز المرجع على مساحة حرية واسعة في الصرف تتيح له الصلاحيات الواسعة التي منحت له فقهاً، لا توجد وصولات قبض أموال نظامية، بمعنى وجود نسخة كربونية منها، لا توجد موازنة سنوية تبين الوارد المالي أو الصادر، والأمر على أشده في حالة المرجعية في النجف، لأنّها لا تستخدم حسابات مصرفية، بينما هناك نوع من التقنين ومعرفة الموارد في مكاتب المراجع في قم وما فهم السيستاني، لأنّ لهم حسابات رسمية يتم تحويل الأموال عليها من الخارج، وإن ظلت سرية مجهولة وتخضع موارد صرفها لذات التقديرات الكيفية الشخصية، وإن أعلن عنها في بعض الأحيان، مثل الأرقام التي تضمنها كتاب صدر في التسعينات عن نشاطات مكتب ومؤسسات السيستاني في قم، تضمنت أرقاماً عما تم صرفه في عدد من الدول، بكل الأحوال يقدر البعض الدخل السنوي لمكتب السيد السيستاني بين 500 إلى 700 مليون دولار، مع أصول تبلغ قيمتها 3 مليار دولار^[81]، ويستثنى من مؤسسات السيد السيستاني مؤسسة العين لرعاية الأيتام، التي تعلن سنوياً مداخيلها وما تنفقه من أموال.

وعلى حد سواء، تتمتع العتبات المقدسة باستقلالية تامة في شأنها المالي، لا يسمح لديوان الرقابة المالية بمراجعة حساباتها - بشكل خاص العتبتين في كربلاء - بما فيها حصتها في الموازنة المالية للدولة العراقية، ولا تدفع الضرائب عن نشاطاتها التجارية، ناهيك عن امتلاكها لرصيف معفي من التعرفة الجمركية في ميناء البصرة، مما يعني استمرار استقلالية الموارد المالية لهذه العتبات عن الدولة على ذات نهج المعارضة التاريخي، ولكن هذه المرة بحماية من الدولة وبغطاء منها.

الخاتمة للفصل الثالث

عند هذا الموضوع، يمكن القول أنّ حوزة النجف تمر بواحدة من أكثر مراحلها التاريخية حرجاً، انتقلت من حالة المعارضة إلى حالة الرعاية الأبوية لنظام سياسي يهيمن عليها الشيعة، في الوقت ذاته، شكل قيام هذه الدولة الخاضعة لنفوذ شيعي حالة من التحديات المركبة، تحديات لم تقتصر على وجود ضد نقيض رافض لهذا النظام ذي الأغلبية الشيعية، والعمل باتجاه تهديمه، أو إفشاله، بما ينعكس على وضع المؤسسة الدينية الشيعية في النجف.

وامتد التحدي إلى وجود ضد نوعي، يتمثل بالأطراف الشيعية المتصارعة فيما بينها، وانخراطها في لعبة صفرية مع نظرائها الشيعة، ولاية الفقيه الهادفة إلى السيطرة التامة على النجف، أي على الفضاء الديني الشيعي الأهم المتمثل بالحوزة، بعد هيمنتها على النظام السياسي، ناهيك عن وجود طرف ثالث يتمثل في التيار الصدري، الذي يجد زعيمه نفسه في موقع الأهلية ليقوم بالدور الذي تؤديه حوزة النجف التقليدية، وتطمح له ولاية الفقيه، بالإضافة إلى وجود مرجعيات أخرى تطمح إلى أن يكون لها سلطان وولاية على العتبات المقدسة أيضاً، مثل الشيرازيين، واليعقوبي.

كل هذه الصراعات المعقدة قادت إلى تعقد عمل المرجعية في النجف، مكتب السيد السيستاني بشكل خاص، مما قاده إلى التكيف مع هذه التحديات، والعمل على استدامة موارده اللازمة للبقاء بموقع القوي ضمن هذه الصراعات الداخلية والخارجية المعقدة، فتم تطوير عمل العتبات بطريقة متباينة بين عتبة وأخرى بالطبع، وزجت في السياسة بأشكال متعددة وصلت إلى حماية نفسها بقوات عسكرية، وما يقال عن وجود كتلة برلمانية في برلمان 2021م، وتوسعت عبر مؤسسات اقتصادية كثيرة ضمن دهمومة تدفق الأموال، ناهيك عن الموازنة المخصصة لها من الحكومة العراقية، وإن تحولت إلى موازنة تشغيلية تتعلق بالرواتب المصروفة للمتسبين بعد العام 2014م.

كل هذه التعقيدات تلقي بأعبائها على الموارد المالية للحوزة، لمكتب السيد السيستاني وهو يسعى في ظرف سياسي معقد للحفاظ على بنية الحوزة عبر استدامة الدرس فيها، وتطوير آليات عملها، دون الوقوع في فخ التنظيم المباشر الذي سيجعلها نسخة من مؤسسات ولاية الفقيه، بطريقة تضعفها وفق القاعدة التي سبق ذكرها، نظامها في لا نظامها.

المصادر

1. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1992م.
2. ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد العكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 1986م.
3. ابن المطهر الحلي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة - قم، ط1، 1417 (1996م).
4. ابن طاووس، رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى، كشف المحجة لثمره المهجة، تحقيق: محمد الحسون، بوستان كتاب - قم، ط2، (1996م).
5. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، البداية والنهاية، دار الفكر - بيروت، 1986م.
6. الأفندي، عبد الله بن عيسى، رياض العلماء وحياض الفضلاء، تحقيق: أحمد الحسيني، مكتبة المرعشي النجفي - قم، 1401 - 1415 (1980م - 1994م).
7. الأمين، محسن، أعيان الشيعة، حققه وأخرجه: حسن الأمين، دار التعارف - بيروت، 1983م.
8. الإيرواني، محمد باقر، دروس تمهيدية في تفسير آيات الأحكام، دار الفقه للطباعة والنشر / قم، ط3، 1428 (2017م).
9. بحر العلوم، الفوائد الرجالية، تحقيق وتعليق: محمد صادق بحر العلوم وحسين بحر العلوم، مكتبة الصادق، ط1، 1983م.
10. البروجردي، علي أصغر بن محمد شفيح، طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، تحقيق: مهدي الرجائي، نشر مكتبة المرعشي النجفي - قم، ط1، (1989-1410)
11. البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل، الفوائد الحائرية (رجال البهبهاني)، مجمع الفكر الإسلامي - قم، ط1، 1994م.
12. التبريزي، محمد علي المدرس، ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية أو اللقب، مكتبة الخيام - طهران، ط3، 1991م.
13. الجزائري، نعمة الله بن عبد الله الموسوي، الأنوار النعمانية، دار القاري - بيروت، ط1، 1429 (2018م).

14. الجواهري، حسن، دعوة إلى الإصلاح الديني والثقافي، نشر المجمع العالمي لأهل البيت، بيروت، ط 2، 2012م. بحوث في الفقه المعاصر، نشر مجمع الذخائر الإسلامية - قم، ط 1، 2001م.
15. الحر العاملي، محمد بن الحسن، أمل الآمل، تحقيق: أحمد الحسيني، مطبعة الآداب - النجف.
16. الحكيم، حسن، المفصل من تاريخ النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية - قم، ط 1، 1427 (2006م).
17. الخفاف، حامد، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي - بيروت، ط 6، 2015م.
18. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، العبر في خبر من غير، تحقيق: محمد السعيد بن بسويي زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1985م.
19. سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1985م.
20. السبحاني (إشراف)، جعفر، موسوعة طبقات الفقهاء، مجموعة من المؤلفين، مؤسسة الإمام الصادق - قم، 1418 (1997م).
21. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 1413 (1992م).
22. الشيرازي، صدر الدين. شرح أصول الكافي، تحقيق: محمد خواجوي، مؤسسة مطالعات وتحقيقات فرهنگي - طهران، ط 1، 2003م.
23. الصدر، حسن، تكملة أمل الآمل، تحقيق: حسين علي محفوظ وعبد الكريم الدباغ وعدنان الدباغ، المؤرخ العربي - بيروت، ط 1، 2008م.
24. الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، طبعة إسماعيليان - قم، 1408 (1987م).
25. الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، الخلاف، تقديم: مجتبی المحمدي العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، 1407 (1986م).
26. العدة في أصول الفقه، تحقيق محمد رضا الأنصاري القمي، بوستان كتاب - قم، 1417 (1996م).
27. الطوسي، نصير الدين، آداب المتعلمين، تحقيق محمد رضا الجلالي، طبعة شيراز - 1416 (= 1995).
28. العاملي، الحسين بن عبد الصمد الحارثي، وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، تحقيق: عبد اللطيف الكوهكمري، مجمع الذخائر الإسلامية، ط 1، 1401 (1980م).
29. العاملي، بهاء الدين محمد بن الحسين الحارثي، العروة الوثقى في تفسير سورة الحمد (وفي نهايته كتاب الرحلة)، تحقيق: محمد رضا نعمتي وأسعد الطيب، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط 3، 1430 (2009م).

30. العزاوي، عباس، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، الدار العربية للموسوعات - بيروت، ط1، 2014م.
31. الفارسي، أبو الحسن عبد الغافر إسماعيل، المختصر من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، تحقيق: محمد كاظم المحمودي، ميراث مكتوب، ط1، 2005م.
32. القاموسي، محمد رضا (جمع وتعليق)، من أوراق الشيخ محمد رضا المظفر، المكتبة العصرية - بغداد، 2014م.
33. الكاشاني، محمد بن مرتضى المعروف بالفيض، المحجة البيضاء، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، 1996م.
34. كاشف الغطاء، جعفر بن خضر الجناحي، تحقيق: مهدي الرجائي، دار النفائس - بيروت.
35. كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، مكتب الإعلام الإسلامي - خراسان | إيران، 2002م.
36. كاشف الغطاء، محمد الحسين، العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، تحقيق: جودت القزويني، بيروت، 1998م.
37. كاظم، عباس، الحوزة تحت الحصار، أرشيف حزب البعث العراقي، دار الرافدين - بيروت، 2018م.
38. النائيني، محمد حسين، تنبيه الأمة وتنزيه الملة (بالفارسية)، تحقيق جواد ورعي، نشر بوستان كتاب - قم، 2002م.
39. اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1997م.
40. إبراهيم العبادي، الاجتهاد والتجديد، دراسة في مناهج الاجتهاد والتجديد، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000، بيروت.
41. اروندي إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 409، 2014م.
42. افتتاحية صحيفة كيهان الإيرانية في 9-26-2020م.
43. بيان المرجعية العليا في شهر نيسان عام 2006م.
44. بيان السيستاني في خطبة الجمعة بتاريخ 1-10-2020م.
45. بيان المرجع السيستاني بعد لقائه مبعوثة الأمم المتحدة في العراق جنين بلاسختارت بتاريخ 9-12-2020م.

46. جاريت ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول المرجعية، بحث منشور في (المجتمع العراقي - حفريات سوسولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات) معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، 2006، بغداد- بيروت.
47. جودة القزويني، تاريخ المؤسسة الدينية الشيعية - من العصر البويهي إلى نهاية العصر الصفوي الأول، الخزائن لإحياء التراث، ط2، 2014م.
48. حارث حسن، المرجعية الدينية الشيعية والفضاء السياسي الاجتماعي، قراءة في تجربتي المرجعين محمد الصدر وعلي السيستاني، مجلة عمران، العدد 33، المجلد التاسع، صيف 2020. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
49. حيدر محمد الكعبي وعلي لفته العيساوي، دور المرجعية في مظاهرات تشرين، دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من 2019-10-1م ولغاية 2020-3-15م، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف العراق، 2021م.
50. خالد حنتوش، حوزة النجف البراني والجواني، شعبة العراق بعد 2003م، الرؤى والمسارات، اعداد وتحرير د. مؤيد ال صوينت ود. علاء حميد، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2019م.
51. خطبة الجمعة في كربلاء، الشيخ عبد المهدي الكربلائي بتاريخ 2019-12-20.
52. خطبة الجمعة في 2019-10-11م، الموقع الرسمي لمكتب السيد السيستاني.
53. خطبة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف بتاريخ 20 حزيران 2014م، الموقع الرسمي لمكتب السيد السيستاني.
54. د. سابينو اكوافيفا، د. انزو باتشي، علم الاجتماع الديني، الإشكالات والسياقات، ترجمة د. عز الدين عناية، كلمة، مدينة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2011م.
55. د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج-5، ج6.
56. رايدر فيسر، السيستاني والولايات المتحدة والسياسة في العراق- من الصمت إلى الميكيفيلية، المعهد النزويجي للشؤون الدولية، شعبة العراق بعد 2003م.
57. صلاح عبد الرزاق، العراق والإسلام السياسي ودور الإسلام الشيعي في العراق المعاصر، دار قناديل للنشر والتوزيع، بغداد. 2018م.
58. عباس كاظم، ثورة م1920، قراءة جديدة في ضوء الوثائق التاريخية، ترجمة حسن ناظم، جامعة الكوفة، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2014م.

59. عباس كاظم، الحوزة تحت الحصار، دراسة في أرشيف حزب البعث العراقي، الناشر جامعة الكوفة، ط1، بيروت - لبنان، 2018م.
60. عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2011م.
61. عبد الباقي الهرماسي وآخرون، الدين في المجتمع العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1990م.
62. عبد الجبار الرفاعي، مفهوم الدولة في مدرسة النجف، سياقات المفهوم وتحولاته في التاريخ القريب من الشيخ النائيني إلى السيد السيستاني، ندوة (أولويات الإصلاح في العالم الإسلامي، الدولة والمواطنة) اسطنبول 2010م، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية والجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة والفنون.
63. عبد اللطيف الهرماسي، الموروث الديني الإسلامي، قراءة سوسولوجية تاريخية، الدين الدولة والجماعة، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 2012م.
64. عبد الهادي الحائري، التشيع والدستورية في إيران، دور علماء العراق الشيعة في السياسة الإيرانية، الناشر، معهد الدراسات الشيعية، لندن بريل 1977م، ترجمة عبد الإله النعيمي ط1، 2015م.
65. عبد الهادي الحائري وآخرون، محمد حسين النائيني وتأسيس الفقه السياسي، تعريب محمد حسين حكمت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، بيروت، 2012م.
66. عدنان إبراهيم السراج، الإمام محسن الحكيم، دراسة تاريخية تبحث سيرته ومواقفه وآرائه السياسية والإصلاحية وأثرها في المجتمع والدولة في العراق، إشراف د. وجيه كوثراني .
67. علي طاهر الحمود، جمرة الحكم - شيعة العراق ومخاضات بناء الدولة والأمة بعد 2003م، جامعة الكوفة، ط1، بيروت - لبنان، 2017م.
68. علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق- ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمه عن الإنجليزية عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2009م.
69. فالح عبد الجبار وسعد عبد الرزاق، حركة الاحتجاج والمساءلة - نهاية الامتثال بداية المساءلة، دراسات عراقية، ط1، بيروت، 2017م.
70. فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة، الفكر السياسي الشيعي، بيروت دار المرتضى، 2015م.
71. لورا هنسلمان، رجال الدين في العراق ما بعد السيستاني، تصاعد النفوذ الإيراني، بيت المستقبل، مبادرة كونراد أديناور، 2017م.

72. مجلة رواق، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، ملف ردود الأفعال السلبية في إيران على زيارة البابا، العدد الخامس، 2021م.
73. محسن كديفر، نظريات الحكم في الفقه الشيعي يراجع بيروت، دار الجديد، ط1، 2000م.
74. محمد السيد الصياد، أزمة البيت الشيعي: موقف النخب الدينية من احتجاجات العراق ولبنان، رصانة المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 1441 هـ.
75. محمد السيد الصياد، المرجعية العليا ما بعد السيستاني.. ومستقبل الحوزة، رصانة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية 1443 هـ.
76. محمد جميل عودة، الإسهامات السياسية في فكر المرجع الديني علي السيستاني في العراق بعد 2003م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، 2018م.
77. النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، اعداد حامد الخفاف، ط7، دار المؤرخ العربي، بيروت - لبنان، 2017م.
78. وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان، جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية - القاجارية، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، 2017م.

على الرغم من أن المنظومة الفقهية الشيعية مليئة بالأحكام والحقوق والالتزامات الفردية، إلا أنها بقيت فقيرة في نواحيها الاجتماعية. ومرد ذلك عدة أسباب؛ منها كون الشيعة أقلية مسلمة لم تتمكن من ممارسة الحكم أو المشاركة فيه كما ينبغي طوال التاريخ الإسلامي، والسبب الآخر هو أن الفكر السياسي الشيعي لم يشعر بالحاجة إلى النمو، لا سيما مع توجه الذي تنامي بعد غيبة الإمام الثاني عشر للشيعة في القرن الثالث والفهم المرتبط بذلك. ذلك التوجه كان يشير إلى ضرورة أن يكون الحاكم معصوماً ومنصباً من قبل الله، وأن طالب الحكم في زمن الغيبة ليسوا سوى رافعي راية الضلال، وبهذا الفهم ابتعد الشيعة شيئاً فشيئاً عن ضرورات التأسيس النظري للدولة، متخلين بذلك عن الواقع الاجتماعي وميدان إدارته.

ونلاحظ في عهد الفقهاء الأول الفاصل بين غيبة الإمام 260هـ\874م إلى 460هـ\1068م وهي وفاة الشيخ أبي جعفر الطوسي، عدم اهتمام الفقهاء بشرعية السلطة القائمة من عدمها، وكانت فكرة الانتظار تتحول شيئاً فشيئاً إلى أحد أركان العقيدة الشيعية الإمامية، فيما كان اهتمام الفقهاء منحصرًا في جمع الحديث والنصوص المكملة للسنّة النبوية، بالإضافة إلى الإفتاء في الأحكام الفردية.

وكانت مدينتنا قم - في إيران الحالية - وبغداد في العراق مركزين مهمين للمدارس الفقهية الشيعية بحلول الغيبة الكبرى في القرن الثالث الهجري، إلا أن مركز الفقه انتقل فيما بعد إلى العراق كلياً، وتنقل بين بغداد والنجف والحلة.

تمثل التحدي الرئيس لعلماء الشيعة خلال تلك الفترة بحسب بعض الباحثين في التكيف مع حقيقة اختفاء الإمام الثاني عشر للشيعة، ووفاء نوابه الأربعة، وطول مدة الغيبة، الذي وضع الشيعة في مأزق تعطيل بعض الأحكام الإسلامية حتى ظهور الإمام الغائب. أن قبول فكرة الانتظار حتى عودة الإمام المنتظر يؤدي ضمناً إلى استبعاد الدعوة لإقامة الحكومة الإسلامية.